الانتقاد الرجيح
في شرح الاعتقاد الصحيح

شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: 11/8355
تلفاكس: 655015 - 632673 - 00961 1 659875
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
بوليفار د. نزيه البزري - ص.ب: 221
تلفاكس: 720624 - 729259 - 00961 7 729261
صيدا - لبنان

• المطبعة العصرية
كفر جرة - طريق عام صيدا جزين
00961 7 230841 - 07 230195
تلفاكس: 655015 - 632673 - 00961 1 659875
صيدا - لبنان

الطبعة الأولى
هـ 1437 - 2016

Copyright© all rights reserved
جميع الحقوق محفوظة للناشر
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو، أو بأي طريقة، سواء كانت الكترونية، أو بالتصوير، أو التسجيل، أو خلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية من الناشر مقدما.

E. Mail alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb
info@alassrya.com

موقعنا على الإنترنت
www.alassrya.com

الانتقاد الرجيح

في شرح الاعتقاد الصحيح

تأليف

العلامة محمد صديق حسن خان

ضبط نصه وخرج أحاديثه واعتنى به

محمد رياض الأحمد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد، فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبعد:

فبين يديك أخي الحبيب تعليق لطيف على كتاب «الانتقاد الرجيح» للعلامة صديق حسن خان رحمه الله تعالى، والذي شرح فيه كتاب «الاعتقاد الصحيح» للمحدث الدهلوي رحمه الله تعالى، بأسلوب سهل ميسّر فيه من الفوائد والفرائد الشيء الكثير.

أسأل الله تعالى بمنّه ورحمته أن ينفع به، ويغفر لمؤلفه وجميع علمائنا ومشايخنا وجميع المسلمين.

كما أسأله سبحانه أن يبصر المسلمين بأمور دينهم، ويردهم إليه ردًّا جميلاً، ويعيذهم من الشبهات والشهوات والفتن ما ظهر منها وما بطن، إنه جواد كريم.

وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

الفقير إلى عفو ربه الغفور

محمد بن رياض الأحمد

ترجمة موجزة للمصنف

هو أبو الطيب صديق بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي.

ولد في التاسع عشر من شهر جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف (١٢٤٨هـ) ببلدة «بانس بريلي» بالهند، وهي قرية جده من جهة أمه، واسم جده: المفتي محمد عوض العثماني البريلوي.

ارتحلت به أمه بعد مولده إلى «قنوج» موطن آبائه، وتوفي أبوه وهو في السادسة من عمره، ونشأ في حجر أمه.

عني به أخوه أحمد حسن، فأشرف على تعليمه وتنشئته، وأخذ يطلب العلم، فقرأ القرآن واللغة والنحو والفقه والحديث وغيرها من العلوم، ثم اشتغل بالتدريس والتصنيف، وألّف العديد من الكتب النافعة التي تدل على غزارة علمه، وسعة اطّلاعه.

ومن بين الكتب التي صنفها:

١ ـ أبجد العلوم.

٢ ـ الروضة الندية شرح الدرر البهية.

٣ ـ الدين الخالص.

٤ ـ قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر.

٥ ـ فتح البيان في مقاصد القرآن.

وغيرها من الكتب النافعة المفيدة.

توفي رحمه الله في ليلة التاسع والعشرين من شهر جمادى الآخرة لعام سبع وثلاثمائة وألف (١٣٠٧هـ) وكان له من العمر تسع وخمسون سنة، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح الجنة.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أنزّه الله وأقدّسه وأسبّحه، وأستنيله التوفيق وأستمنحه، حامداً له تعالى بأسمائه على جلائل آلائه، وبصفاته على دقائق نعمائه، وأَصِلُ ذلك الكلام بِصِلات صلاة وأتم سلام على من أزال ظلمات الضلال المدلهمة، فإذا همّت أفواه الأباطيل لإطفاء نوره أبى الله إلّا أن يتمَّه، ثم أُحيّي آله البررة وصحبه الخيرة بما يناسب رتبتهم السّامية من التحية الزاكية النامية. هذه تعليقة على رُسَيْلة الشيخ الأجلّ ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله تعالى سميتها بـ «**الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح**» قاصداً إرشاد أهل الإيمان إلى العقائد التي صحّت بالسُّنة ونطق بها القرآن، واتفق عليه أولو التحقيق والإيقان، فما كان من صواب فمن الله وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

والله سبحانه أسأل أن يجعلها خالصًا لوجهه الكريم، كافيًا لمؤلّفه ومستفيد به بجنات النعيم، وأن يجعلها حجة له لا عليه، وأن ينفع به من انتهى إليه، إنّه خير مسؤول وأكرم مأمول.

شعر:

وما انتفاعي بكتب قد جمعت وما ... علمت وما أودعت في الحُكْم والحِكَم
لكنها قسم وافَتْ بِهَا نعمٌ ... تجري بها حكم قد خُطّ بالقلم
وللعناية سرٌّ لا ينالُ ولا ... يرقى لغايته الراقُون بالهمم

وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق.

قال رحمه الله تعالى: **(الحمد)** في القاموس الشكر، والجزاء، والرضاء انتهى، ورجح ابن جرير اتحاد الحمد والشكر بدليل إيقاع جميع أهل المعرفة بلسان العرب كلًّا منها مكان الآخر[1]، وصوَّبه الشّوكاني رحمه الله تعالى في تفسيره فتح القدير[2]،

---

(١) انظر تفسير الطبري (١/ ٩١).
(٢) انظر فتح القدير (١/ ١٩).

ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: «الحمد كلمة الشكر»[١] رواه ابن أبي حاتم. وفي الباب أحاديث.

(لله): علم للذّات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، لم يطلق على غيره.

(ربّ): في الصّحاح: اسم من أسماء الله تعالى، ولا يقال في غيره إلّا بالإضافة، وقد قالوا في الجاهلية للملك.

(العالمين): جمع العالَم بفتح اللام، وهو كلّ ما سوى الله تعالى، قاله قتادة، قال القرطبي: وهذا أصح الأقوال فيه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قال: «إلٰه الخلق كلّها السموات كلّهن ومن فيهن، والأرضون كلهن ومن فيهن ومن بينهن، مما يعلم ولا يعلم»[٢]، رواه ابن جرير وابن أبي حاتم.

(والصّلاة): نقل الترمذي عن سفيان الثوري وغير واحد من العلماء قالوا: صلاة الربّ الرحمة، وصلاة الملائكة الدّعاء.

قلت: كلام العلماء في معنى الصّلاة واسع منتشر واستيفاؤه هنا عسر، واختلف في حكم الصلاة عليه ﷺ وعلى آله وأصحابه وسلم على عشرة مذاهب.

و**(السلام)**: في معناه أقوال، قيل: اسم من أسماء الله تعالى، وقيل: التسليم من النار، وأتى به لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

(على سيدنا): لقوله ﷺ: «ليقل سيدي ومولاي»[٣] رواه مسلم عن أبي هريرة **«محمد»** علم لذاته الشريفة ومعناه الوصفي كثير المحامد، ولا مانع من ملاحظته مع العلمية كما تقرر في موضعه.

(خاتم النبيين): لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٣) والطبري في تفسيره (١/ ٩٠).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٩٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٥).
(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٥٥٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقل أحدكم اسق ربّك، أطعم ربّك، وضّىء ربك، ولا يقل أحدكم: ربّي، وَلْيَقل : سيدي، مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي، أمتي، وليقل: فتاي، فتاتي، غلامي».

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم: «أرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون»[1] رواه مسلم.

(وآله): أتى به لأنه ﷺ أتى بذكرهم في حديث التعليم في بيان كيفية الصلاة، فلا يتم الامتثال بالصلاة التي علّمها صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم أمته إلّا بذكرهم، واختلف في المراد بهم على أقوال ذكرها الحافظ في الفتح، والأصح أنّهم من حرمت عليهم الصّدقة سيّما ذريته صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.

و**(أصحابه)**: جمع صاحب، وهو لفظ يضاف إلى من له أدنى ملامسة بأي شيء حتى بالجمادات، نحو يا صاحب السجن، وصاحب النبيّ من لقيه مؤمنًا به ومات على الإسلام كما في النّخبة.

(أجميعن): كلّهم.

«**أمّا بعد**» قيل: إنّها فصل الخطاب وهو الأصح، واختلف في أول من تكلّم بها على أقوال ذكرها الحافظ في الفتح وغيره في غيره.

(فيقول الفقير): يراد به في الشرع فقر المخلوق إلى خالقه، وهو المراد منها بقرينة قوله **(إلى رحمة الله الكريم)** قال الله تعالى: ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥] وقال: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨] يراد به الفقر من المال كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ [التوبة: ٦٠].

(أحمد): واسمه التاريخي **(عظيم الدّين)** ولد يوم الأربعاء لأربع من شوال سنة ألف ومائة وأربع عشرة الهجرية.

(المدعو بوليّ الله): المذكور ترجمته في رسالته المسماة بالجزء اللّطيف في ترجمة العبد الضعيف، وفي القول الجلي بذكر آثار الولي للشيخ محمد عاشق الملقّب بعلي بن عبد الله البارهوي البُلتهي.

قال رحمه الله تعالى في التفهيمات: ولمّا تمت بي دورة الحكمة أَلْبَسَني الله خِلْقَة المجدِّدِيَّة فعلمت علم الجمع بين المختلفات، وعلمت أن الرأي في الشريعة تحريف وفي القضاء مكرمة. انتهى.

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٢٣) والترمذي في سننه برقم (١٥٥٣) وابن ماجه في سننه برقم (٥٦٧) من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «فُضّلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأحِلّت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وخُتم بي النبيّون».

وله تصانيف نفيسة لم يعهد مثلها في الأزمنة الخالية كحجة الله البالغة، والمصفّى شرح الموطى إلى غير ذلك، توفي سنة ألف ومائة وست وسبعين الهجرية.

(ابن عبد الرحيم): المتوفى سنة ألف ومائة وإحدى وثلاثين الهجرية، العمري نسبًا، والحنفي مذهبًا، والنقشبندي طريقة، والسّني اتباعًا، والدّهلوي وطنًا.

(أحسن الله تعالى إليهما): في الدنيا والآخرة، وحباهما بنعمه الوافرة الذاخرة.

(أشهد الله تعالى): وهو على كل شيء شهيد **(ومن حضر من الملائكة)** الحفظة الكاتبين **(و)** غيرهم من **(الجن والإنس)** في وقت الاستشهاد، وهذا التأكيد كاليمين على صدق دعواه، وإلّا فكفى بالله وحده شهيدًا، وهذا دأبه رحمه الله تعالى في التفهيمات وغيرها، فكثيرًا ما يقول فيها: أشهد بالله لله ونحوه، قال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين: يجوز للمفتي والمناظر أن يحلف على ثبوت الحكم عنده، وإن لم يكن حلفه موجبًا لثبوته عند السَّائل والمنازع، ليشعر السائل والمنازع أنّه على ثقة ويقين مما قال له، وأنّه غير شاكّ فيه، انتهى. ثم ساق الحافظ أدلّة ذلك من الكتاب والسُّنة وغيرهما فليرجع إليها.

(أنّي أعتقد من صميم قلبي) أي جذر طبيعتي وقعر قريحتي اعتقادًا بلغ حدّ الجزم والإذعان.

(أنّ للعالم) أي ما سوى الله تعالى من الموجودات مما يعلم به الصّانع **(صانعًا)** أَوْجَدَهُ من العدم، وحكيمًا رتّبه على قانون أودع فيها فنونًا من الحكم، تكاد فطرة النفوس تشهد بكونه مقهورًا تحت تسخيره، ومُصَرِّفًا بمقتضى تدبيره، فإنَّ عجائب الأرضين والسّماوات، وبدائع خلقة الحيوانات والنباتات، وسائر ما اشتملت عليه الآيات الآفاقية والأنفسية تلجىء من أدار نظره فيها إلى الحكم بأن هذه الأمور العجيبة والشؤون الغريبة، من تركيب الخلق، وآثار الصّنعة والتأليف، واختلاف الحواسّ، وقوام بعضها ببعض، وإدراك بعضها ما لم يدركه بعض، لا يستغني كلّ منها عن مُحدث موجود بصفة القِدَم، وذلك المُوجِدُ الموجود هو الله سبحانه وتعالى كما يشير إليه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وعلى هذا دَرجَ كلّ العقلاء إلّا من لا عبرة بمكابرته كالدّهرية[1] ومن تبعهم من

(١) وهم الذين ينسبون الحوادث إلى الدهر.

السفهاء، وقد أجمع أهل الملل الدينية وسائر الفرق الإسلامية على أنّ الطريق إلى معرفة الله تعالى واضح، والآيات الدّالة على إثبات الصّانع وصفاته أكثر من أن تحصى، وقد ذكر صاحب «الوظائف على مذهب السلف» أن في القرآن قدر خمسمائة آية تدل عليه، وذكر منها صاحب ترجيح أساليب القرآن نحو أربع وعشرين آية تركناها اختصارًا.

فمن قال بقدم العالم فهو كافر بالله تعالى، وهذا المقدار كاف لأولي الأبصار، ولهذا أعرضنا عن المقدمات العقلية التي رتّبها النظّار، فإنّ الدلالات الشرعية الصادرة عن اللطيف الخبير وعن نبيّه البشير النذير تُقْنِعُ وتسكن النّفوس، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة.

قال الغزالي رحمه الله تعالى[1]: فإذن في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغني عن إقامة برهان انتهى. ولصاحب الترجيح كتاب في إثبات الصانع سمّاه بـ «البرهان القاطع» أوّله الحَمد لله وحده، وهو كتاب نفيس جدًا، فليرجع إليه.

(قديمًا): ليس لوجوده أوّل، بل هو أوّل كلّ شيء وقبل كلّ ميت وحي، وبرهانه أنّه لو كان حادثًا ولم يكن قديمًا لافتقر هو إلى مُحْدِث وافتقر مُحْدِثُه إلى محدث وتسلسل ذلك إلى ما لا نهاية، وما تسلسل لم يتَحصَّل، أو ينتهي إلى مُحْدِث قديم هو الأول، وذلك هو المطلوب الذي سميناه صانع العالم، ومُبْدِئُه، وبارئه، ومحدثه، ومبدعه، قال علي القاري[2]: ليس القديم من الأسماء الحسنى وإن أطلق عليه علماء الكلام مع أنه أنكره كثير من السلف، وكذا بعض من الخلف منهم ابن حزم رحمه الله تعالى، وإنما جاء الشّرع باسمه الأول دون القديم، وهو أحسن من القديم لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه متابع له، بخلاف القديم، إلّا أنّه لما كان سبحانه وتعالى هو الفرد الأكمل في معنى القديم المتناول الأول، أطلقه المتكلمون عليه، وقال التوريشتي في معتقده أنّ القديم والموجود من أسماء الذات.

(لم يزل) فيما معنى، **(ولا يزال)** فيما يبقى بأسمائه وصفاته العليا، موصوفًا بغوث الكمال، معروفًا بأوصاف الجلال والجمال.

(واجبًا وجوده) إذ لو كان جائِزَ الوجود لكان من جملة العالم فلا يصلح صانعًا للعالم ومبدئًا له، فوجوده من ذاته، وذاته من وجوده، لا يحتاج إلى شيء أصلاً،

---

(١) في الإحياء (١/ ١٥٨).
(٢) في شرح الفقه الأكبر (ص٤٣).

وصحّ إطلاق الواجب والصانع والقديم ونحو ذلك ممّا لم يرو به الشرع عليه بالإجماع، وهو من الأدلّة الشرعية.

(ممتنعًا عدمه) بالضّرورة، لأنّ ما ثبت قِدَمُه استحال عدمه، فهو قديم لا أوّل لوجوده، وباقٍ لا آخر لشهوده، ومعنى البقاء في حقّه سبحانه نفي عدم لاحق في الأبد، كما أن القديم عبارة عن نفي عدم سابق في الأزل، فرجع معناها إلى نفي العدم فكان من الصفات السّلبية وإن عدّها بعض من النعوت الثبوتية.

(وهو الكبير) العظيم **(المتعال)** على خلقه، المستوي على عرشه، البائن عن العالم.

(متصفًا بجميع صفات الكمال) الذاتية منها والفعلية كالعلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والإرادة، والتكوين، والكلام، والترزيق، والتخليق، وغير ذلك.

(منزهًا عن جميع صفات النقص والزوال) كالعجز، والجهل، والكذب، والصمم، والعمى، والموت، لأنها سِمات نقص يجب تنزيه الله تعالى عن كلها، ومَبْنَى التنزيه على أنها تنافي في وجوب الوجود لما فيها من شائبة الحدوث والإمكان.

(وهو خالق) ويعبر عن الخلق بالفعل، والتكوين، والإيجاد، والإحداث، والاختراع، والإبداع، ونحو ذلك، ويفسّر بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، والخلق على ما حققوه صفة أزلية لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنه خالق العالم ومكوّن له، وامتناع إطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وَصْفًا له قائِمًا به، فالتكوين ثابت له أزَلاً وأبدًا، والمكوَّن حادث بحدوث التعلق، كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها، لكون تعلقاتها حادثة، كذا قيل. والتحقيق أنّ التعلق إليها ليس بحادث إنّما الحادث المتعلق كما سيجيء.

(لجميع المخلوقات) بنص الكتاب العزيز ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]وفي الباب آيات كثيرة معلومة، وقد كان الله تعالى خالقًا في الأزل ولم يخلق الخلق، وأنّه لا موجود في عالم الملك والأشباح، ولا في عالم الملكوت والأرواح، إلّا وهو حادث أحدثه الله بتخليقه وفعله، وإنشائه وصُنْعِه، وأنّه تعالى خالق الإنس والجن وغيرهما.

(عالم) بعلمه الذي هو صفة أزلية، تنكشف المعلومات عند تعلقها بها انكشافًا تامًا، فلم يزل عالمًا بذاته، وصفاته، وما يُحْدِثُه من مخلوقاته، ومهما حدثت

المخلوقات لم يحدث له علم بها، بل حصلت مكشوفة له بالعلم الأزلي لا بعلم لاحق يلزم منه جهل سابق، فعلمه الأزلي الأبدي منزّه عن قبول الزيادة والنقصان، بخلاف علوم أرباب العرفان.

قال في «ما لا بد منه»: صفة العلم له سبحانه صفة قديمة، وانكشاف بسيط علم به معلومات الأزل والأبد، مع الأحوال المتناسبة والمتضادّة، كلّيتها وجزئيتها في الأوقات المخصوصة بكل واحد في آن واحد، مثلاً علم أنّ زيدًا في الوقت الفلاني حي، وفي الوقت الفلاني ميت وهكذا، انتهى.

(بجميع المعلومات) من الجزئيات والكلّيات، والموجودات، والمعلومات، والممكنات، والمستحيلات، محيط بما يجيء من تحت تخوم الأرضين إلى أعلى السماوات، وأنّه عالم لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، بل يعلم دبيب النّملة السوداء في اللّيلة الظلماء على الصخرة الصّماء، ويدركُ حركة الذرة في جوّ الهواء، ويعلم السر وأخفى، ويطلع على هواجس الضمائر، وحركات الخواطر، وخفيات السّرائر، كما قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤] وقال: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩] إلى غير ذلك من الآيات، وهي كثيرة، لا كما يزعم الفلاسفة الضّالة من أنّه لا يعلم الجزئيات، والدهرية على أنّه لا يعلم ذاته، والخائضون من أهل الكلام أنه لا يعلم من ذاته وصفاته إلّا ما يعلم هؤلاء، كيف والجهل بالبعض نقص وافتقار إلى مخصِّص، مع أن النصوص القطعية ناطقة بعموم العلم فهو بكلّ شيء عليم، وأحاط بكل شيء علمًا، ولا يحيطون بشيء من علمه، بل صفته العلمية إمام أئمة الصفات.

(قادر) بقدرته التي هي صفته الأزلية السّرمدية توثّر في المقدورات عند تعلقها بها، ومعنى كونه قادرًا أنه يصحّ منه إيجاد العالم وتركه.

(على جميع الممكنات)، لا يخرج عن قدرته شيء، لأن العجز عن البعض نقص وافتقار إلى مخصص، مع أنّ النصوص القطعية نطقت بشمول القدرة فهو على كل شيء قدير، لا كما يزعم الفلاسفة أنه لا يقدر على أكثر من واحد، والنّظام على أنّه لا يقدر على خلق الجهل والقبح، والبلخي أنّه لا يقدر على مثل مقدور العبد، وعامة المعتزلة أنّه لا يقدر على نفس مقدور العبد، وذكر حفيد الماتن رحمه الله تعالى

أن وجود مثله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم داخل تحت قدرته تعالى، لعموم أدلّة الباب وشمولها، وقد قال الله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس: ٨١]، ولا يلزم من ذلك وقوعه بالفعل في الخارج، لأنّ القدرة والتكوين صفتان متغايرتان عند الماتريدية، وأثر القدرة هو إمكان صدور المقدور من القادر بالنظر إلى ذاته لا وقوعه بالفعل، كما من أثر التكوين وقوع المكوّن بالفعل، والمسألة على ما حقق مستوفاة في محلها معتضدة بالعقل والنقل، لا يَحُوم الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولولا خشية الإطالة لذكرتها بما لها وما عليها.

«**مريد**» بإرادته القديمة، وفي القدم تعلقت بإرادة الحوادث في أوقاتها اللائقة بها على وفق سبق العلم الأزلي، إذ لو كانت حادثة لصار محلاً للحوادث، وهي في كتاب الله تعالى نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وهي المشيئة الشّاملة بجميع الموجودات، لقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وإرادة دينية أمرية شرعية، وهي المتضمنة للمحبّة والرّضى، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأمثال ذلك، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى.

(**لجميع الكائنات**) مدبر للحادثات فلا يجري في الملك والملكوت صغيرٌ أو كبيرٌ، قليلٌ أو كثيرٌ، خيرٌ أو شرٌ، نفعٌ أو ضرٌ، حلوٌ أو مرٌ، إيمانٌ أو كفرٌ، عِرفان أو نُكران، فوز أو خسران، زيادة أو نقصان، طاعة أو عصيان، إلّا بإرادته، ووفق حكمته، وطبق تقديره، وحَسَبَ قضائه في خليقته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا يخرج عن إرادته لَفْتَةُ بصر، ولا فَلْتَةُ خاطِر، بل هو المبدىء المعيد، الفعال لما يريد كما يريد، لا رَادَّ لأمره، ولا مُعَقِّب لما حكم في العبيد، ولا مهرب لعبد عن معصيته إلا بتوفيقه ورحمته، ولا قوة له على طاعته إلّا بمشيئته وإرادته، حتى لو اجتمعت جميع الكائنات على أن يحركوا في العالم ذَرّة ويسكّنوها مرّة دون إرادته ومشيئته لما قَدَرُوا على ذلك، بل ولا أَرَادُوا خلاف ما هنالك، كما قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

فهو سبحانه لم يزل موصوفًا بإرادته، مريدًا في الأزل وجود الأشياء في أوقاتها التي قدّرها فوجدت فيها كما أرادها، من غير تقدم ولا تأخر وتبدل وتغير، والإرادة والمشيئة شيء واحد في حقّه تعالى، ثم اختلفت عباراتهم في هذه المسألة، فقال

بعضهم: نقول: إنّ جميع الموجودات والأفعال مرادًا لله تعالى، ولا نقول على التفصيل: إن القبائح والشرور والمعاصي من الله تعالى، كما نقول على الإجمال: إنّه خالق جميع المخلوقات، ولا نقول على التفصيل: إنه خالق الجيف والقاذورات، وقال بعضهم: نقول على التفصيل ولكن مقرونة بقرينة تليق به، فنقول: إنه أراد الكفر من الكافر كَسْبًا له شرًا قبيحًا منهيًا عنه، كما أراد الإيمان من المؤمن كسبًا له خيرًا حسنًا مأمورًا به، وهو اختيار الماتريدي رحمه الله تعالى، وبه قال الأشعري رحمه الله تعالى.

(**سميع**) للأصوات، والحروف، والكلمات، بسمعه القديم الذي هو نعت له بالأزل.

(**بصير**) بالأشكال والألوان بإبصاره القديم الذي هو صفته الأزلية، فلا يحدث له سمع بحدوث مسموع، ولا بصر بحدوث مبصر، فهو السميع البصير، يسمع ويرى، لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خَفِي غاية السرّ، ولا يغيب عن رؤيته مرئي وإن دقَّ في النّظر، لا يحجب سمعه بعد، ولا يدفع رؤيته ظلام، ولا يشذّ عن سمعه صوت، بل يرى دبيب النّملة السوداء في اللّيلة الظلماء على الصّخرة الصماء، فالسّمع صفةٌ تتعلق بالمسموعات، والبصر صفة تتعلق بالمبصرات، فيدرك بهما إدراكًا تامًّا لا على سبيل التَخْيِيل والتوهّم، ولا على طريق تأثر حاسته ووصول الهواء، ولا يلزم من قِدَمِهِمَا قدوم المسموعات والمبصرات، كما لا يلزم من قِدَم العلم والقدرة قِدَم المعلومات والمقدورات، لأنّها صفات قديمة تحدث لها تعلقات بالحوادث عند وجودها تعلقًا ظاهريًا كما كان لها تعلق بها في عالم شهودها تعلقًا غيبيًا، فهو أخصّ من صفته.

قال الشيخ المحدث محمد فاخر الإلٰه آبادي ثم المكي رحمه الله تعالى ما نصه بالعربية: إنّ السمع والبصر صفتان متغايرتان عن العلم كما يشهد به تتبّع القرآن الكريم، فقد أورد العلم في ذكر المعلومات، والسمع في بيان المسموعات، والبصر في بيان المبصرات، وفي صورة إرجاع السميع والبصير إلى العليم بالمسموعات والعليم بالمبصرات يلزم تحريف القرآن والحديث، وأيضًا من انتفى عنه السّمع والبصر لا يقال له سميع وبصير، فلا يخفى قباحة ذلك. انتهى.

(**لا شبيه له**) فلا يشبه شيئًا من الأشياء من مخلوقاته، لا في ذاته ولا في صفاته، ليس كمثله شيء، ولا يشبهه من خلقه شيء، لأنه واجب الوجود، وما سواه ممكن الوجود.

نقل علي القاري في شرح الفقه الأكبر[١] عن شرح القونوي: قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، قال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فقد كفر بالله العظيم.

وقال: علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السُّنة والجماعة وما أولعوا به من الكذب أنّهم مشبهة، بل هم المعطّلة، ولذا قال كثير من أئمة السّلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السُّنة مشبهة، فإنّه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلّا يسمّي المثبت لها مشبهًا، حتى بعض المفسّرين كعبد الجبار والزمخشري وغيرهما من المعتزلة، والرافضة يسمون كلّ من أثبت شيئًا من الصّفات، أو قال برؤية الذات مشبّهًا، والمشهور عند الجمهور من أهل السُّنة والجماعة أنهم لا يُريدون بنفي التشبه نفي الصفات، بل يريدون أنه سبحانه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله. انتهى.

قال الماتن في حجة الله البالغة[٢] في باب الإيمان بصفات الله تعالى: قال الترمذي في حديث: «يد الله ملأى»[٣]: هذا الحديث قال الأئمة: نؤمن كما جاء من غير أن يفسر، أو يتوهم بكذا، قاله غير واحد من الأئمة منهم سفيان الثوري، ومالك ابن أنس، وابن عيينة، وابن المبارك أنه تروى هذه الأشياء ويؤمن بها ولا يقال كيف، وقال في موضع آخر: إنّ إجراء هذه الصّفات كما هي ليس بتشبيه، وإنّما التّشبه أن يقال: سمع كسمع، وبصر كبصر.

أقول: ولا فرق بين السّمع، والبصر، والقدرة، والضحك، والكلام، والاستواء، فإنّ المفهوم عند أهل اللّسان من كلّ ذلك غير ما يليق بجناب القدس، وهل في الضحك استحالة إلّا من جهة أنه يستدعي الفم، وكذلك الكلام، وهل في

---

(١) (ص٢٤).
(٢) (١/ ٦٣).
(٣) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١١، ٧٤١٩، ٧٤٩٦) ومسلم في صحيحه برقم (٩٩٣) والترمذي في سننه برقم (٣٠٤٥) وأحمد في المسند (٢/ ٣١٣) من حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها، وقال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال لي: أَنفق أُنفق عليك».
وقال رسول الله ﷺ: «يمين الله ملأى لا يغيضها سحّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق مُذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم يَغِض ما في يمينه» قال: «وعرشه على الماء وبيده الأخرى القبض، يرفع ويخفض».

البطش والنزول استحالة إلا من جهة أنّهما يستدعيان اليد والرجل، وكذلك السمع والبصر يستدعيان الأذن والعين، والله أعلم.

واستطال هؤلاء الخائضون على معشر أهل الحديث وسمّوهم مجسّمة مشبّهة، وقالوا: هم المستترون بالبلفكة، وقد وضح عليّ وضوحًا بيِّنًا أن استطالتهم هذه ليست بشيء، وأنّهم مخطئون في مقالتهم هذه برواية ودراية في طعنهم أئمة الهدى. انتهى كلام الماتن رحمه الله تعالى.

قال أبو الطيب[1]: وفي الترمذي تحت حديث: «إنّ الله يقبل الصّدقة ويأخذها بيمينه»[2] قد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه: هذا من الروايات من الصّفات، ونزول الربّ تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا، قالوا: قد نثبت الروايات في هذا ونؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يقال كيف؟.

هكذا روى مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السُّنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه، وذهبوا إلى وجوب تأويلها.

وقد ذكر الله تعالى في غير موضع من كتابه اليد، والسمع، والبصر، فتأوّلت الجهمية هذه الآيات وفسّروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيده، قالوا: إنّما معنى اليد القوة، وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع، أو مثل سمع فهذا تشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى يد، وسمع، وبصر، ولا يقول: كيف؟ ولا يقول: مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] انتهى كلام الترمذي.

---

(١) وهو الإمام صديق حسن خان رحمه الله تعالى.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٦٦٢) من حديث أبي هريرة ﷺ بهذا اللفظ.
وأخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤١٠، ٧٤٣٠) ومسلم في صحيحه برقم (١٠١٤) والترمذي في سننه برقم (٦٦١) والنسائي في سننه (١/ ٣٤٩) وابن ماجه في سننه برقم (١٨٤٢) والدارمي في سننه (١/ ٣٩٥) وأحمد في المسند (٢/ ٣٣١، ٤١٨، ٤٣١، ٥٣٨) من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تصدق أحد بصدقة من طيّب، ولا يقبل الله إلا الطيّب إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يُربّي أحدكم فَلُوّهُ أو فصيله».

وقوله: قال إسحاق إلخ، جواب عن قول الجهمية: هذا تشبيه. وحاصل الجواب أن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء، وهذا إنما يكون إذا لوحظ صفات العباد وشبهت صفات الرب بها، وأما إذا نفى التشبيه وجمع بين التنزيه من المشاركة في الصفات والتشبيه فلا بأس فيه كما هو مؤدّى القرآن.

قال علي القاري: على الخلق أن يثبتوا ما أثبته الله لنفسه وينفوا ما نفاه ويمسكوا على ما أمسك عنه.

قال الطّحاوي رحمه الله تعالى: ومن لم يتوق النفي والتشبيه زلّ ولم يصب التنزيه. انتهى.

(ولا ضد) فينازعه ويناويه، وبرهانه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] قال الغزالي في الإحياء[1]: بيانه أنه لو كان اثنين وأراد أحدهما أمرًا فالثاني إن كان مضطرًا إلى مساعدته كان هذا الثاني مقصورًا مقهورًا عاجزًا، ولم يكن إلٰهًا، وإن كان قادرًا على مخالفته ومدافعته كان الثاني قويًا والأول ضعيفًا قاصرًا، ولم يكن إلٰهًا قادرًا فافهم.

(ولا ندّ) أي الشبه ومنه قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لمن قال: ما شاء الله وشئت: «أجعلتني لله ندًا قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾» [البقرة: ٢٢].

(ولا مثل له) يشابهه ويساويه لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] قال القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى[2]: هذه الكلمة دلت على نفي المماثلة في كل شيء، فيدفع بهذه الآية في وجه المجسمة، ويعرف به الكلام عند وصفه سبحانه بالسميع والبصير، وعند ذكر السمع والبصر واليد والاستماع ونحو ذلك مما اشتمل عليه القرآن والسُّنة، فيتقرر بذلك الإثبات لتلك الصّفات لا على وجه المماثلة والمشابهة للمخلوقات، فيدفع به جانب الإفراط والتفريط، وهي المبالغة في الإثبات المفضية إلى التحكم، والمبالغة في النفي المفضية إلى التعطيل، فيخرج به من بين الجانبين، وغلو الطرفين، حقيقة مذهب السّلف الصالح، وهو قولهم بإثبات ما أثبته الله لنفسه من الصّفات على وجه لا يعلمه إلّا هو، فإنه القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. انتهى.

---

(١) (١/ ١٦٢).

(٢) انظر التحف في مذاهب السلف (ص٢٥، ٢٦).

وأفاد الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في إغاثة اللهفان[١] في ذكر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾: إنما قصد به نفي أن يكون معه معبود يستحق العبادة والتعظيم، ولم يقصد الرسالة ورؤية المؤمنين له جهرة بأبصارهم، كما يرى الشمس والقمر في الصحو، فإنّه سبحانه إنّما ذكر هذا في سياق ردّه على المشركين الذين اتخذوا من دونه أولياء فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٦﴾ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ ﴿٧﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٨﴾ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٩﴾ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿١٠﴾ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ٦ - ١١] فانظر وتأمّل كيف ذكر هذا النفي تقريرًا للتوحيد، وإبطالاً لما عليه أهل الشرك من تشبيه آلهتهم وأوليائهم به حتى عبدوهم، فحرّفها المحرفون، وجعلوها تُرسًا من نفي صفات كماله وحقائق أسمائه وأفعاله. انتهى.

(ولا شريك له في وجوب الوجود) إذ لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود إلّا على ذات واحدة متصفة بنعوت متعددة، كما يستفاد من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فيها برهان التمانع.

قال علي القاري[٢]: وأما قول التفتازاني: الآية حجة إقناعية فالمحققون كالغزالي وابن الهمام ما قنعوا بالإقناعية، بل جعلوها من الحقائق القطعية، بل قيل: يكفر قائلها. انتهى. المسألة مستوفاة في الزبر الكلامية وفيه رد على من قال: الملائكة بنات الله، وعزير والمسيح أبناء الله، ومريم صاحبة له، لأن ذلك محال على المتعال.

قال الماتن[٣] في الحجة البالغة[٤] في باب التوحيد: إنّ للتوحيد أربع مراتب:

أحدها: حصر وجوب الوجود فيه تعالى ولا يكون غيره واجبًا.

والثانية: حصر خلق العرش والسماوات والأرض وسائر الجواهر فيه تعالى.

---

(١) (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠).
(٢) انظر الفقه الأكبر (ص٢٣، ٢٤).
(٣) أي العلّامة ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى.
(٤) انظر حجة الله البالغة (١/ ٥٩).

وهاتان المرتبتان لم تبحث الكتب الإلٰهية عنهما، ولم يخالف فيهما مشركو العرب ولا اليهود والنصارى، بل القرآن العظيم ناصٌّ على أنّهما من المقدمات المسلّمة عندهم(١).

والثالثة: تدبير السماوات والأرض وما بينهما فيه تعالى.

والرابعة: أنّه لا يستحق غيره العبادة، وهما متشابكتان متلازمتان لربط طبعي بينهما.

وقد اختلف فيهما طوائف من النّاس معظمهم ثلاث فرق.

النجّامون: ذهبوا إلى أنّ النجوم تستحق العبادة، وأن عبادتها تنفع في الدنيا، ورفع الحاجات إليها حق.

والمشركون: ووافقوا المسلمين في تدبير الأمور العظام، وفيما أبرم وجزم، ولم يترك لغيره خِيَرة، ولم يوافقوهم في سائر الأمور، وذهبوا إلى أنّ الصالحين من قبلهم عبدوا الله وتقرّبوا إليه فأعطاهم الله الألوهية فاستحقوا العبادة من سائر خلق الله.

والنّصارى: ذهبوا إلى أنّ للمسيح قربًا من الله وعلوًا على الخلق، فلا ينبغي أن يسمّى عبدًا فيسوى بغيره، لأنّ هذا سوء أدب معه إهمال لقربه من الله، فكلامه كلام الله، وعبادته هي عبادة الله.

وهذه الفرق الثلاث لهم دعاوى عريضة، وخرافات كثيرة، لا تخفى على المتتبع، وعن هاتين المرتبتين بحث القرآن العظيم، وردّ على الكافرين شبهتهم ردًا مشبعًا. انتهى ملخصًا.

(ولا في استحقاق العبادة)، لأنّ الله سبحانه هو المستحق أن يوحّدوه في عبادته ولا يشركوا به شيئًا من مخلوقاته، كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦].

وقال الماتن في الحجة البالغة(٢): إنّ أعظم أنواع البِرِّ أن يعتقد الإنسان بمجامع قلبه بحيث لا يحتمل نقيض هذا الاعتقاد عنده: أنّ العبادة حق الله تعالى على عباده، وأنهم مطالبون بالعبادة من الله تعالى بمنزلة سائر ما يطالبه ذوو الحقوق من حقوقهم،

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٨٧ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ٨٩﴾ [المؤمنون: ٨٦ ـ ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ٩﴾ [الزخرف: ٩].

(٢) (١/٦٧).

قال النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لمعاذ: «يا معاذ، هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد على الله»؟ قال معاذ: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنّ حقّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على الله أن لا يعذّب من لا يشرك به شيئًا»[١].

وذلك لأنّ من لم يعتقد ذلك اعتقادًا جازمًا واحتمل عنده أن يكون سدى مهملاً، لا يطالب بالعبادة ولا يؤاخذ بها من جهة رَبٍّ مريد مختار، كان دهريًا لا تقع عبادته وإن باشرها بجوارحه بموقع من قلبه، ولا تفتح بابًا بَيْنَهُ وبين ربه، وكانت عادة كسائر عاداته. انتهى.

قال أبو الطيب: والآيات الدّالة على ذلك والأخبار الواردة في هذا كثيرة، وقد ألّف الإمام المحدث تقي الدين أحمد بن علي المقريزي في ذلك رُسيلة سماها: «تجريد التوحيد المفيد»، وهي نفيسة جدًا، وكذلك حفيد الماتن رحمه الله تعالى الشيخ المجاهد الحاج محمد إسماعيل الشهيد رحمه الله تعالى سماها «رد الإشراك»، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدس سره سماها «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» إلى غير ذلك من الكتب المختصة بذلك فمن شاء الاطلاع على تمام البحث فليرجع إلى ما هنالك.

(ولا شريك له في الخلق والتدبر) فهو الخالق الموجد لعباده، المدبر القائم بتربيتهم وإصلاح أمورهم، والمتكفل لصلاحهم في الدنيا والآخرة، من رزق وعافية وغير ذلك، فلا خالق للعالم سواه، ولا مُحْدث له إلّا إيّاه، ولا مدبّر غيره، قال الماتن رحمه الله تعالى في الحجة[٢]: إن لله تعالى بالنسبة إلى إيجاد العالم ثلاث صفات مرتبة:

إحداها: الإبداع: وهو إيجاد شيء لا من شيء، فيخرج الشيء من كتم العدم بغير مادة، وسئل رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠، ٧٣٧٣) ومسلم في صحيحه برقم (٣٠).

(٢) (١/ ١١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٤١٨) وفي غير موضع، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: إني عند النبي ﷺ إذ جاءه قوم من بني تميم، فقال: «اقبلوا البشرى يا بني تميم» قالوا: بَشّرتنا فأعطنا، فدخل ناس من أهل اليمن، فقال: «اقبلوا يا أهل اليمن، =

والثانية: الخلق: وهو إيجاد شيء من شيء كما خلق آدم من التراب وخلق الجان من مارج من نار، وقد دلّ العقل والنقل على أنّ الله تعالى خلق العالم أنواعًا وأجناسًا، وجعل لكل نوع وجنس خواص.

والثالثة: تدبير عالم المواليد، ومرجعه إلى تصيير حوادثها موافقة للنظام الذي ترتقيه حكمته مفضية إلى المصلحة التي اقتضاها جوده، كما أنزل من السحاب مطرًا وأخرج به نبات الأرض، ليأكل منه الناس والأنعام فيكون سببًا لحياتهم إلى أجل معلوم، وكما أن إبراهيم ألقي في النار فجعلها الله بردًا وسلامًا ليبقى حيًّا، وكما أنّ أيّوب كان اجتمع في بدنه مادة المرض، فأنشأ الله عينًا فيها شفاء، وكما أنّ الله تعالى نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم، فأوحى إلى نبيه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أن ينذرهم ويجاهدهم، ليخرج من شاء من الظلمات إلى النور. انتهى.

(فلا يستحق العبادة أي أقصى غاية التعظيم إلا هو) ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥] **(ولا يشفي مريضًا)** دل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٨٠] ولا يرزق رزقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٨] وقوله: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] **(ولا يكشف ضرًا إلّا هو)** فإنه لا يقدر على كشف ما به من مرض إلى صحة، ومن فقر إلى غنى، ومن ذل إلى عزّ، ومن خوف إلى أمن، إلّا القادر الذي لا يعجزه شيء، قال الله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢] بمعنى أن يقول لشيء كن فيكون، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

أشار فخر الإسلام البزدوي في أصوله أنّ المراد بقوله: «كن» حقيقة التكلم بهذه الكلمة، مجازًا عن الإيجاد والتكوين موافقًا لمذهب الأشعري مخالفًا لعامة أهل السُّنة، لأنّ التمسك بالآية على هذا القول أظهر لأنّها أدَلّ على أنّ المراد حقيقة التكلم، لأنّ الأمر فيها مكرر بخلاف سائر الآيات فقال: وهذا عندنا.

قال علي القاري[1]: وأراد به نفسه، وأجيب بأن مذهبه غير مذهب الأشعري رحمه الله تعالى، فإن عنده وجود الأشياء بخطاب «كن» لا غير، كما أن عند أهل

= إذ لم يقبلها بنو تميم» قالوا: قبلنا، جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان، قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء».

(١) انظر شرح الفقه الأكبر (ص٢٩).

السّنة بالإيجاد لا غير، وعند البزدوي وجود الأشياء بالإيجاد والخطاب، فكان مذهبًا ثالثًا **(لا بمعنى التسبب العادي الظاهري، كما يقال: شفى الطبيب المريض، ورزق الأمير الجند، فهذا غيره وإن اشتبه باللفظ)**.

قال الماتن رحمه الله تعالى في البدور البازغة: وكذلك الرزق والشفاء على وجهين فقولنا: رزق الأمير الجند، المفهوم منه أنه فرّق الأموال التي جمعها بالقوة الناسوتية على الجند بالقوة الناسوتية، وقولنا شفى الطبيب المريض المفهوم منه أن الطبيب اجتهد كل جهد وسعى كل سعي بفكره الذي يشابه فكر المريض، فعيّن دواء فيه حر أو برد أو غيرهما من خواص هذا العالم فأعقبه الصّحة، وقولنا: رزق الله تعالى خلقه وشفى الله تعالى عبده، أنه أراد أن يجتمع إليه المال من غير ملابسته بالأعمال الناسوتية ولا مشابهته بالناسوت فاجتمع، أو أراد أن يزول مرضه ويحدث فيه الصّحة فكان كما أراد. انتهى.

(ولا ظهير له) ولا وزير.

(لا يحل في غيره) ولا يحل غيره فيه، فليس هو حالاً في شيء ولا محلاً لشيء فيكون مباينًا للعالم متعاليًا عليه فوق العرش.

(ولا يتحد بغيره) فله التوحيد الذاتي والصّفاتي، وفيه ردّ على الوجودية القائلة باتحاد الخلق والخالق.

قال القاضي في «ما لا بد منه»: واحد في الذّات، وفي الصّفات، وفي الأفعال، لا شركة لأحد في أمر له، لا وجوده وحياته من جنس وجود الأشياء وحياتها، ولا علمه يشابه علمهم، ولا سمعه وبصره وإرادته وقدرته وكلامه يجانس ويشارك سمع المخلوقات وبصرها وإرادتها وقدرتها وكلامها، لا مجانسة ولا مشاركة غير المشاركة الاسمية، وصفاته وأفعاله كمثل ذاته بلا كيف وكم.

(لا يقوم بذاته حادث) إذ ليست ذاته محلاً للأعراض، وقد علمت استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى بالأدلة الشرعية والعقلية.

(ولا في ذاته حدوث) حتى يلزم من حدوث متعلقات هذه الصّفات حدوث الصّفات كالمخلوق، والمرزوق، والمسموع، والمبصر، وسائر الكائنات وجميع المعلومات، بل هو موجود بذاته المقدسة، والأشياء موجودة بإيجاده تعالى ومحتاجة في وجودها وبقائها إليه، وهو لا يحتاج إلى شيء.

(وإنما الحدوث في تعلق الصّفات بمتعلقاتها) في وقت تعلق الإرادة بوقوعها.

(حتى يظهر الأفعال) وقتًا مؤقتًا كما قدر.

(وحقيقته أنّ التعلق أيضًا ليس بحادث ولكن الحادث هو المتعلق) بالفتح **(فيظهر أحكام التعلق متفاوتة لتفاوت المتعلقات، وهو سبحانه وتعالى يرى عن الحدوث والتجدد)** والتغير والتبدل، فلا يلزم من علوّه على خلقه واستوائه على عرشه، وكونه بجهة الفوق ـ كما نطق بها القرآن، ووردت به الأخبار المستفيضة ـ تغيره تعالى من حال إلى حال الذي هو من أمارات الحدوث، لأنه كما ليس له تغير بإيجاد العالم وتسميته بموجد، فكذا لا تغير له بخلق العرش ووصفه بأنه فوقه، ومستو عليه، ومباين عن الخلق.

(من جميع الوجوه) لم يحدث له اسم ولا صفة من ظهور أحكام التعلق بتعلقاتها، بل لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: صفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة فمن قال: إنها مخلوقة، أو محدثة، أو وقف فيها، أو شك فيها، فهو كافر بالله تعالى.

قال أبو الطيب: صفاته الذاتية قديمة بالاتفاق، والفعلية حادثة عند الأشعري رحمه الله تعالى وقديمة عند الماتريدي رحمه الله تعالى، والنزاع لفظي عند أهل التحقيق.

(ليس بجوهر)، لأن الجوهر اسم للجزء الذي لا يتجزأ وهو متحيز وجزء من الجسم والله متعال عنه، وأما إذا أريد به القائم بذاته، والموجود لا في موضع، فإنّما يمتنع إطلاقه على الصّانع من جهة عدم ورود الشرع بذلك مع تبادر الفهم إلى المركب والمتحيز.

(ولا عرض) لأنه لا يقوم بذاته، بل يفتقر إلى محلّ يقومه فيكون ممكنًا، لأنّ العرض كل موجود يحدث في الجواهر والأجسام، كالألوان والأكوان من الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، وكالطُعوم والروائح وغير ذلك.

قال الشوكاني رحمه الله تعالى: لا محالة قد رأيت ما يقول كثير منهم، ويذكرونه في مؤلفاتهم، ويحكونه عن أكابرهم أنّ الله سبحانه لا هو جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا داخل العالم ولا خارجه، فأنشدك بالله الذي لا إله إلّا هو أيّ عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة في النفي، وأي مبالغة في الدلالة على هذا النفي تقوم مقام هذه المبالغة، فكان هؤلاء في فرارهم من التشبيه إلى هذا التعطيل كالمستجير من الرمضاء بالنار، والهارب من لسعة الزنبور إلى لذعة الحية، ومن قرصة النّملة إلى قرصة الأسد. انتهى.

(ولا جسم) لأن الجسم متركب ومتحيز وذلك أمارة الحدوث، قال الرازي رحمه الله تعالى: المجسّم ما عبد الله قط، لأنه عبد ما تصوره في وهمه من الصورة،

ولك ما خطر ببالك فالله تعالى منزه عن ذلك، وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الكلام في الأعراض والأجسام فقال: لعن الله عمرو بن عبيد هو فتح على النّاس الكلام في هذا.

قال القرطبي في شرح مسلم[١]: قال ابن عقيل: أنا أقطع أن الصّحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيت أن تكون منهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت.

(ولا في حيز) لأنّه لو تحيز فإمّا في الأزل فيلزم قدم الحيز أو لا فيكون محلاًّ للحوادث، وأيضًا إمّا أن يساوي الخير أو ينقص عنه فيكون متناهيًا، أو يزيد عليه فيكون متحيزًا، والحيّز هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتدًا وغير ممتد، فهذا دليل على عدم التمكن في المكان، وإذا لم يكن في حيز ومكان لم يكن.

(في جهة) من الجهات أي على طريق الاحتياج إليها، لأنّ الجهات إمّا حدود وأطراف للأمكنة، أو نفس الأمكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء، والله تعالى غني عنها.

قال غوث الحقيقة إمام الطريقة الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى في غنية الطالبين[٢]: لا يجوز عليه الحدود ولا النهاية، ولا القبل ولا البعد، ولا تحت، ولا قدام، ولا خلف، ولا كيف، لأن جميع ذلك ما ورد به الشرع إلّا ما ذكرنا من أنه على العرش استوى على ما ورد به القرآن والأخبار، بل هو عز وجل خالق لجميع الجهات، ولا يجوز عليه الكمية. انتهى.

وقال في باب معرفة الصّانع من الكتاب المذكور ما نصه: وهو بجهة العلو مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال في كتاب البهجة: اعلموا أن عبادتكم لا تدخل الأرض وإنما تصعد السّماء، قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ فربُّنا الله تعالى وتقدس في جهة العلو، الله على العرش استوى وعلى الملك احتوى، وعلمه محيط بالأشياء بدليل سبع آيات في القرآن في هذا المعنى لا يمكنني ذكرها لأجل جهل الجاهل ورعونته. انتهى.

---

(١) (٦/ ٦٩٠).
(٢) (١/ ٧١).

قلت: إنما أنكرها جماعة من أهل العقل، لأنّ الجهة لا تثبت في حقّه سبحانه في مرتبة العقل، ومن الذين أثبتوها بالنقل أهل الحديث بأجمعهم والأشاعرة، وتسمية المتكلمين إياهم بالمجسمة والمشبهة تعصب منهم وتحكم، ومن أكبرهم إثباتًا لها في حقه تعالى شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى، وقد قيل فيهما ما قيل، ولكن يوضح ذلك رسالة الماتن في الذب عنه رحمه الله تعالى ونصّها: الذي أعتقده أنا وأحبّ أن يعتقده جميع المسلمين في علماء الإسلام حَمَلةِ الكتاب والسُّنة والفقه، الذابين عن عقيدة أهل السُّنة والحديث، أنهم عدول بتعديل النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حيث قال: «يحمل هذا الدين من كلّ طبقة عدوله»[1].

وإن كان بعضهم تكلم فيه بما لا يرتضيه هذا المعتقد إذا كان قوله ذلك غير مردود بنص الكتاب والسُّنة والإجماع، وكان قوله ذلك محتملاً وكان مجال ومساغ للخوض فيه، سواء كان قوله ذلك في أصول الدين، أو في المباحث الفقهية، أو في الحقائق الوجدانية، وعلى هذا الأصل اعتقدنا في الشيخ الأجل محي الدين محمد بن علي العربي وفي الشيخ المجد، وأحمد بن عبد الأحد السهرندي أنهما من صفوة عباد الله ولم نلتفت إلى ما قيل فيهما فكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فإنّا قد تحققنا من حاله أنه عالم بكتاب الله ومعانيه اللّغوية والشرعية، وحافظ لسنة رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وآثار السلف، عارف بمعانيها اللّغوية والشرعية، أستاذ في النحو واللغة، محرِّر لمذهب الحنابلة فروعه وأصوله، فائق في الذكاء، ذو لسان وبلاغة في الذب عن عقيدة أهل السُّنة، لم يؤثر عنه فسق ولا بدعة، اللّهم إلّا هذه الأمور التي ضُيِّقَ عليه لأجلها، وليس شيء منها إلّا ومعه دليله من الكتاب والسُّنة وآثار السلف، فمثل هذا الشيخ عزيز الوجود في العالم، ومن يطيق أن يلحق شأوه في تحريره وتقريره، والذين ضيّقوا عليه ما بلغوا معشار ما آتاه الله تعالى، وإن كان تضيقهم ذلك ناشئًا من اجتهاد، ومشاجرة العلماء في ذلك ما هي إلا

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه (١٠/ ٢٠٩) وابن عدي في الكامل (١/ ١٢٧، ١٥٣) والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث برقم (٥٠) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٣٥٦) والآجري في الشريعة (١/ ١٠٢، ١٠٣) وابن وضاح في البدع والنهي عنها برقم (١) عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال النبي ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خَلَف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».
والحديث إسناده ضعيف إلا أن له طرقًا يصح بها، وقد جمعه وتكلم عليها فضيلة الشيخ علي بن حسن عبد الحميد حفظه الله تعالى ونفع به في جزء مفرد سماه: «إتحاف ذوي الشرف بطرق حديث يحمل هذا العلم من كل خلف».

كمشاجرة الصحابة فيما بينهم، والواجب في ذلك كفّ اللّسان إلا بخير، وقد ذكر أنه قال: «إنّ الله تعالى فوق العرش» والتحقيق أنّ في هذه المسألة ثلاثة مقامات:

أحدها: البحث عمّا يصح إثباته للحق توفيقًا وعما لا يصح توقيفًا، والحق في هذا المقام أنّ الله تعالى ثبت لنفسه جهة الفوق، وأن الأحاديث متظاهرة على ذلك، نقل الترمذي ذلك عن الإمام مالك ونظرائه.

وثانيها: أنّ العقل هل يُجَوِّز كون مثل هذا الكلام حقيقة أو يوجب حمله على المجاز، والحق في هذا المقام أنّ العقل يوجب أنه ليس على ظاهره في نفس الأمر.

وثالثها: أنه هل يجب تأويله أو يجوز وقفه على ظاهره من غير تعيين المراد، والحق فيه أنه لم يثبت في حديث صحيح أو ضعيف أنه يجب تأويله، ولا أنه لا يجوز استعمال مثل تلك العبارات من الأمة، أخبرني أبو طاهر عن أبيه أنه قال: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: لم ينقل عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ولا عن الصحابة من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك يعني المتشابهات، ولا المنع من ذكره، ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل الله إليه من ربه وينزل عليه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إلى الله تعالى مما لا يجوز، مع حثه على تبليغ الشاهد الغائب، حتى نقلوا أقواله، وأفعاله، وأحواله، وما فعل بحضرته، فدلّ على أنهم اتفقوا على الإيمان على الوجه الذي أراد الله تعالى فيها، وأوجب تنزيهه عن مشابهته المخلوقات بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٣١] فمن أوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم. انتهى.

وهذا الذي حقّقناه مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى عند التحقيق، أقرأني أبو طاهر المدني ﷺ بخط أبيه أنّ الشيخ أبا الحسن قال في كتابه: إني على مذهب أحمد في مسألة الصّفات، وإنّ الله فوق العرش.

وكلام ابن تيمية محمول على المقام الأول والثالث، وإذا رجعنا إلى الوجدان فلا شك أنّ لله تعالى خصوصية مع العرش ليست مع غيره من مخلوقاته، ولا نجد عبارة في ذلك أفصح وأقرب من الاستواء على العرش، كما أنا لا نجد عبارة في انكشاف المسموعات والمبصرات أفصح من السمع والبصر والله أعلم بحقائق الأمور... ثم قال: وبعد فإني أذكر الله عز وجل كل مسلم في هذه المسألة وأمثالها، الله الله أن يسبّ أحدٌ من المسلمين عالمًا مجتهدًا في أمثال هذه. هذا آخر كلام الماتن رحمه الله تعالى.

ومن هنا قال الماتن رحمه الله تعالى بالفوق والاستواء في هذا المتن بعد ذلك،

لأن الكتاب والسُّنة نطقت بهما، ولم يقل بالجهة هنا، لأن الشرع لم يرد بذلك اللفظ خاصة، وفي هذا جمع بين الأقوال المختلفة، بل بين النقل والعقل، وثبت أيضًا أنّه رحمه الله تعالى ليس بمنكر للجهة على الإطلاق، بل هي ثابتة، وحقه عنده في إحدى المراتب الثلاث وهو المطلوب، وثبت أيضًا أنّ القول بالجهة منطوق النقل ونفيها مفهوم العقل، فمن أثبتها أثبتها بالنقل، ومن أنكرها أنكرها بالعقل، وليس العقل من مسلماتنا سيما في العقائد حتى يتوجه إلينا إنكار المنكرين، ويلزم علينا رجعان النافين، لأن المنكر بواد والمثبت بواد.

طربنا لتعريض العذول بذكركم فنحن بواد والعذول بواد

قال مولانا الزائر رحمه الله تعالى: روى البيهقي عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنّ الله في السماء، وقال الإمام نفسه في الفقه الأكبر[1]: من قال لا أعرف ربّي في السماء أم في الأرض كفر، لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سماواته.

وأبان الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى في الإبانة هذه العقيدة وقال بها، والشيخ عبد القادر الجيلاني الذي هو قطب الأولياء وغوث العرفاء على هذه العقيدة كما بيّنها في كتابه غنية الطالبين الذي هو من بدائع تحريراته المقدسة، فلازم حال المؤمنين بكتاب الله عز وجل وأحاديث المصطفى صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وأرباب تقليد الإمام الهمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والملتزمين لشيخ الأشاعرة، والمعتقدين للغوث الحق أن لا يتجاوزوا رأس شعرة عنها، بل يتلونوا بلون هذه العقيدة. انتهى مترجمًا.

قال أبو الطيب: ليست هذه الرواية المنسوبة إلى الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في بعض نسخ الفقه الأكبر، وهي في بعضها موجودة، ويؤيد وجودها إيراد الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى إيّاها في النونية منسوبة إلى الفقه الأكبر[2]، ورواية البيهقي

---

(١) (ص١٧١).

(٢) حيث قال رحمه الله تعالى:

وكذلك النعمان قال وبعده يعقوب والألفاظ للنعمان
من لم يقر بعرشه سبحانه فوق السماء وفوق كل مكان
ويقر بأن الله فوق العرش لا يخفى عليه هواجس الأذهان
فهو الذي لا شك في تكفيره لله درّك من إمام زمان
هذا الذي في الفقه الأكبر عندهم ولـه شروح عدة لبيان

المتقدمة ونقل الثبت الثقة الزائر رحمه الله تعالى إياها، ولعله أسقطها منه بعض من ليس من أهل هذه العقيدة.

قال البيهقي: لقد أصاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيما نفى عن الله عز وجل من الكون في الأرض، وأصاب فيما ذكر من تأويل الآية أي معناه وتبع مطلق السمع بأن الله في السماء كذا في تنزيه الذات[١].

وقال الإمام المتفق على علمه وورعه وموقعه في الدين ابن قتيبة في مختلف الحديث[٢]: ولو أن هؤلاء رجعوا إلى فطرتهم وما ركبت عليه ذواتهم من معرفة الخالق، لعلموا أن الله عز وجل هو العلي الأعلى، وأن الأيدي ترفع إليه بالدعاء، والأمم كلها عجميها وعربيها تقول: إنّ الله في السماء، ما تركت على فطرتها. انتهى.

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى[٣]: وهكذا يقولون في مسألة الجهة، والأدلة في ذلك كثيرة في الكتاب والسُّنة، وقد جمع أهل العلم فيها سيما أهل الحديث مباحث طوّلوها بذكر آيات قرآنية وأحاديث صحيحة، فقد وقفت من ذلك على مؤلف بسيط في مجلد جمعه مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى استوفى فيه كل ما فيه دلالة على الجهة من كتاب أو سنة أو قول، والمسألة أوضح من أن تلتبس على عارف، وأبين من أن يحتاج فيها إلى التطويل، ولكنها لما وقعت فيها تلك القلاقل والزّلازل بين بعض الطوائف الإسلامية ألحق فيها وفي مسألة الاستواء، وأطال خصوصًا بين الحنابلة وغيرهم من أهل المذاهب، فلهم في ذلك تلك الفتن الكبرى والملاحم العظمى، وما زالوا هكذا في عصر بعد عصر.

والحق ما عرفناك من مذهب السلف الصالح، فالاستواء على العرش، والكون في تلك الجهة، قد صرح به القرآن الكريم في مواطن يكثر حصرها ويطول نشرها، وكذلك صرح به رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في غير حديث؛ بل هذا مما يجده كل فرد من أفراد المسلمين في نفسه، ويحسه في فطرته، وتجذبه إليه طبيعته كما تراه في كل من استغاث بالله سبحانه وتعالى، والتجأ إليه، ووجه أدعيته إلى جنابه الرّفيع وعزه المنيع، فإنه يشير عند ذلك بكفه، أو يرمي بطرفه، ويستوي في ذلك عند عروض أسباب الدعاء، وحدوث بواعث الاستغاثة ووجود مقتضيات

---

(١) انظر الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٨).
(٢) (ص١٨٢).
(٣) انظر التحف في مذاهب السلف (ص٢٦ ـ ٢٧).

الانزعاج، وظهور دواعي الالتجاء، عالم الإنسان وجاهلهم، والماشي على طريقة السلف والمقتدي بأهل التأويل، فالسلامة والنّجاة في إمرار ذلك على الظّاهر، والإذعان بأنّ الاستقرار والكون على ما نطق به الكتاب والسُّنة من دون تكييف، والمأوّل غير مقتدٍ بالسلف، ولا واقف في طريق النجاة، ولا معتصم عن الخطأ، ولا سالك في طريق السّلامة والاستقامة. انتهى كلام الشوكاني رحمه الله تعالى.

وهكذا قال خلق لا يحصون من أهل الحديث وغيرهم، ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في إغاثة اللهفان[١] عن أبي الوليد الرشيد من كتابه مناهج الأدلّة ما نصه: وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشاعرة كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله... إلى أن قال: والشرائع كلّها مبنية على أنّ الله في السّماء، وأن منها تنزل الملائكة بالوحي إلى النّبيين، وأنّ من السماوات أنزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أنّ الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك.

ثم ذكر تقرير ذلك بالعقول، وبين بطلان الشبهة التي لأجلها نفتها الجهمية ومن وافقهم إلى أن قال: قد ظهر لكم من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل، وأن إبطاله إبطال الشرائع كلّها. انتهى.

وقال الحافظ رحمه الله تعالى في حادي الأرواح[٢]: وقد جمعنا في مسألة علو الرب تعالى على خلقه واستوائه على العرش وحدها سفرًا متوسطًا، فهذا مذهب المستحقين لهذه البشرى قولاً، وعملاً، واعتقادًا. انتهى وبالله التوفيق.

(ولا يشار إليه) إشارة تشعر بكونه سبحانه وتعالى متمكنًا في مكان أو متحيزًا بحيز، لأنّه لا يحويه مكان كما لا يحدّه زمان، بل كان قبل أن يخلق المكان والزّمان، وهو الآن على ما عليه كان.

(بهنا) للقريب **(وهناك)** للبعيد، لأن ذلك يشعر بالتحديد وهو بريء عنه، ولا ينافي ذلك ما ورد في حديث الجارية حيث قال: «أين الله»؟ فأشارت إلى السّماء[٣]،

---

(١) (٢/ ٣٧٠).

(٢) (ص٤٥١).

(٣) حديث الجارية أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٧) وأبو داود في سننه برقم (٩٣٠) والدارمي في سننه (١/ ٣٥٣، ٣٥٤) من حديث معاوية بن الحكم السلمي ﷺ ضمن حديث طويل وفيه أنه قال: وكانت لي جارية ترعى غنمًا لي قِبَل أحد والجوّانية، =

وفي حديث مسلم: فقال بإصبعه يرفعها إلى السماء[1]، وكان هذا بمرأى ومسمع من خلق لا يحصون إلى غير ذلك، لأن الإيمان بما جاء كما جاء واجب، وصرفه عن ظاهره وتأويله بما يخالفه باطل.

وقال علي الخواص رحمه الله تعالى: إيّاك أن تأوّل أخبار الصفات فإن في ذلك دسيسة من الشيطان ليفوت المؤمن الإيمان بعين ما أنزل الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥] هذا المأوِّل ما آمن حقيقة الإيمان إلا بما أوَّله بعقله ففاته الإيمان بعين ما أنزل الله تعالى فليتأمّل.

(ولا يصح عليه) الحركة، والتغير، والتبدل، والانتقال، وما ورد من النّزول إلى السماء الدنيا، والقعود على الكرسي، وما في معناها، فنؤمن بها كما جاء ولا نشتغل بكيفيتها، ولا تأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، وقد سئل الإمام الأعظم رحمه الله تعالى عن ذلك فقال: ينزل بلا كيف. وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في ذلك مجلدًا نفيسًا لم يعهد مثله، وسماه كتاب: «النزول» فليرجع الطالب إليه وليعوّل عليه، فإنه يشفي العليل، ويروي الغليل.

(و) كذلك لا يصح عليه **(التبدل في ذاته ولا في صفاته)** وإلّا لزم أن يكون ذاته محلاً للحوادث وهو منزه عن ذلك.

(ولا الجهل ولا الكذب) لأنّها نقائص يجب تنزيه الله تعالى عنه بالنقل والعقل، وأما خلف الوعيد فقيل جائز، لأنه كرم، والمحققون على خلافه، كيف وهو تبديل القول، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٢٩﴾ [ق: ٢٩] أي بوقوع الخلف فيه، يعني لا تبديل ولا خلف فلا تطمعوا أن أبدل وعيدي، وقد أفرد علي القاري في ذلك رسالة سماها بـ «القول السديد في خلف الوعيد».

= فاطّلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة، فأتيت رسول الله ﷺ فعظّم ذلك عليّ، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: «ائتني بها» فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

(١) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٢١٨) وأبو داود في سننه برقم (١٩٠٥) وابن ماجه في سننه برقم (٣٠٧٤) من حديث جابر رضي الله عنه الطويل في سياق حجة النبي ﷺ وفيه أن النبي ﷺ خطب الناس بعرفة وقال في آخر خطبته: «... وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به، كتاب الله، وأنتم تُسألون عني، فما أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلّغت وأدّيت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد» ثلاث مرات... الحديث.

(وهو فوق العرش) وفوق كل شيء إلى تخوم الشيء فوقيته لا تزيد تقربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدّرجات عن العرش كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، إذ لا يماثل قربه قرب الأجسام كما لا يماثل ذاته ذات الأجسام، وأنه مستو على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزهًا عن المماسة، والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته.

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى في وصيته: نقرّ بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش، فلو كان محتاجًا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق، ولو صار محتاجًا إلى الجلوس والقرار، فقبل الخلق أين كان الله تعالى؟ فهو منزه عن ذلك علوًا كبيرًا[1]. انتهى.

قال علي القاري في شرح الفقه الأكبر[2]: إعلم أنّ الإمام الأعظم صنف الفقه الأكبر في حال الحياة، والوصية عند الممات، انتهى.

وإنما ذكرت ذلك ليعلم الناس أن الإمام مات على هذه العقيدة ولم يرجع عنها، وفي القول بالاستواء والفوق قول بالجهة عند أكثر أهل العلم من أصحاب الحديث والفقهاء، فلذلك تلفظ بعضهم بها، وعلى ذلك تدلّ أدلة السمع ونُقول العلماء والعرفاء، فأيما لفظ شئت فقل فالمقصود واحد.

عبارتنا شتى وحسنك واحد وكلٌّ إلى ذاك الجمال يشير

فالذي قال بالفوق والعلو فقد قال بالجهة وإن لم يتكلم بها، والذي قال بالجهة فقد قال بالعلوّ والفوق لا بشيء آخر، فحاصل الأمرين واحد كما قيل:

خذا بطن هرشا أو قفاها فإنما كلا جانبي هرشا لهن طريق

قال الشيخ الجيلاني رحمه الله تعالى في الغنية في ذكر مقالة السالمية: هي منسوبة إلى ابن سالم، ومن قولهم؛ إن الله تعالى في كلّ مكان، ولا فرق بين العرش وغيره من الأمكنة، وفي القرآن تكذيبهم قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ولا يقال على الأرض استوى، ولا على بطون الحبالى والجبال وغير ذلك من الأمكنة. انتهى.

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر (ص٦١).
(٢) انظر شرح الفقه الأكبر (ص١٦٩).

وفي اليواقيت، سمعت سيدي عليًّا الخواص رحمه الله يقول: لا يجوز أن يقول: إن الله تعالى في كل مكان كما يقول المعتزلة والقدرية محتجين بنحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] لإيهامه أنه يحل بذاته في ذلك المكان، انتهى.

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في الباب الثامن من كتابه حادي الأرواح في بيان عقيدة أحمد رحمه الله تعالى وغيره من أهل السُّنة والحديث ما نصه[1]: خلق سبع سماوات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها أسفل من بعض، وبين الأرض العليا والسّماء الدّنيا مسيرة خمسمائة عام، وبين كلّ سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة عام، والماء فوق السماء العليا السابعة، وعرش الرحمن عز وجل فوق الماء، والله عز وجل على العرش، والكرسي موضع قدميه، وهو يعلم ما في السماوات والأرضين السبع وما بينهما وما تحت الثرى، وما في قعر البحر، ومنبت كل شعرة وشجرة، وكل زرع، وكل نبات، ومسقط كل ورقة، وعدد كل كلمة، وعدد الرمل والحصى والتراب، ومثاقيل الجبال، وأعمال العباد، وآثارهم، وكلامهم، وأنفاسهم، ويعلم كل شيء، لا يخفى عليه من ذلك شيء، وهو على العرش فوق السماء السابعة، ودونه حجب من نار ونور وظلمة وما هو أعلم بها، فإن احتج مبتدع ومخالف بقول الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] ونحو هذا من متشابه به القرآن فقال: إنما يعني بذلك العلم، لأن الله تعالى على العرش فوق السّماء السّابعة العليا يعلم ذلك كلّه، وهو بائن من خلقه لا يخلو عن علمه مكان. انتهى.

ثم قال: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السُّنة، المتمسكين بعروتها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب نبينا صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها، فهو مخالف مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السُّنة وسبيل الحق. انتهى.

ثم ساق أقوالهم، قال ابن مسعود رضي الله عنه: الله فوق العرش لا يخفى عليه شيء

---

(١) انظر حادي الأرواح (ص٨٠).

من أعمالكم[١]، وقال الأوزاعي: كنا والتابعين نقول أن الله عز وجل فوق عرشه وعرشه فوق سماواته[٢]. أخرجه البيهقي رحمه الله تعالى، وقال مقاتل بن حبان: بلغنا أنه قريب بعلمه وهو فوق عرشه، وقال علي بن مهدي الطبري رحمه الله تعالى: إنّه تعالى فوق كل شيء، ومستوٍ على عرشه، بمعنى أنّه عال عليه، وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: هو محيط بكل شيء وفوقه[٣].

وقال الحافظ الآجري: الذي ذهب إليه أهل العلم: أنّ الله تعالى على عرشه فوق سماواته وعلمه محيط بكل شيء[٤].

وقال الهروي صاحب التهذيب: الله تعالى على العرش ويجوز أن يقال في المجاز: هو في السماء، لقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى في حادي الأرواح[٥]: هذه الآية يعني «ثم استوى على العرش يعلم ما يلج» إلخ من أول شيء على مباينة الرب لخلقه، فإنه لم يخلقهم في ذاته، بل خلقهم خارجًا عن ذاته ثم بان عنهم باستوائه على عرشه، وهو يعلم ما هم عليه ويراهم، وينفذهم بصره، ويحيط به علمًا وقدرة، وإرادة، وسمعًا، وبصرًا، فهذا معنى كونه سبحانه «معهم أينما كانوا». انتهى.

وقال في إعلام الموقعين[٦]: ذكر أحمد رحمه الله تعالى الاحتجاج على إبطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن وردها بذلك، وهذا فعل الذين يتمسكون بالمتشابه في رد المحكم، فإن لم يجدوا لفظًا متشابهًا غير المحكم يردّونه استخرجوا من المحكم وصفًا متشابهًا بها وردوه به، فلهم طريقان في رد السنن، أحدهما: ردّها بالمتشابه من القرآن أو من السنن، الثاني: جعلهم المحكم متشابهًا ليعطلوا دلالته، وأمّا طريقة الصّحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد رحمه الله تعالى

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص٤٣) وابن خزيمة في التوحيد (ص١٠٦) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٩١) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٠١) وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في مختصر العلو للذهبي (ص١٠٣ ـ ١٠٤).
(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٠٨) وإسناده صحيح كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٣).
(٣) انظر مختصر العلو للذهبي (ص٢٣٦).
(٤) انظر الشريعة للآجري (ص٢٨٥ ـ ٢٨٩) ومختصر العلو للذهبي (ص٢٤٦ ـ ٢٤٧).
(٥) (ص٨٠).
(٦) (٢/ ٢٠٩).

ومالك وأبي حنيفة رحمهما الله وأبي يوسف والبخاري وإسحاق فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردون المتشابه، ويبيّنه لهم، فيتفق دلالته مع دلالة المحكم، ويوافق النصوص بعضها بعضًا، ويصدق بعضها بعضًا، فإنّها كلّها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنّما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره، ولنذكر لهذا الأصل أمثلة لشدة حاجة كلّ مسلم إليه أعظم من حاجته إلى الطعام والشراب.

المثال الأول: ردهم المحكم المعلوم بالضرورة أن الرسل جاءُوا به من إثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه بمتشابه قول الله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧] ونحو ذلك، تحيلوا وتمحلوا حتى ردوا العلو والفوقية بمتشابه.

المثال الثاني: وقد تقدم ذكره مجملًا فلنذكره هٰهنا مفصلًا: ردّ الجهمية النصوص المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده من ثمانية عشر نوعًا:

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة من المعنية لفوقية الذات نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وقول النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»[1].

الرابع: التصريح بالصّعود إليه كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦) ومسلم في صحيحه برقم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون».

وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

السادس: التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتًا وقدرًا وشرفًا كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ١] ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] وهذا يدل على شيئين: على أن القرآن ظهر منه لا من غيره، وأنّه الذي تكلم به لا غيره. الثاني: على علوه على خلقه، وأنّ كلامه نزل به الروح الأمين من عنده من أعلى مكان إلى رسوله.

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] وقوله: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنبياء: ١٩] ففرّق بين من له عمومًا ومن عنده من مماليكه وعبيده خصوصًا، وقول النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: «إنه عنده على العرش»[(١)].

التاسع: التصريح بأنّه سبحانه في السماء، وهذا عند أهل السُّنة على أحد وجهين: إمّا أن يكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يراد بالسماء العلوّ لا يختلفون في ذلك ولا يجوز حمل النصّ على غيره.

العاشر: التصريح بالاستواء مقرونًا بأداة «على» مختصًا بالعرش هو أعلى المخلوقات، مصاحبًا في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمُهْلة، وهو بهذا السِّياق صريح في معناه الذي لا يفهم المخاطبون غيره من العلوّ والارتفاع، ولا يحتمل غيره البتة.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله سبحانه كقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إن الله يستحي من عبده إذا رفع يديه أن يردهما صفرًا»[(٢)].

---

(١) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤٢٢، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لما خلق الله الخلق، كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي» وفي لفظ: «.. سبقت رحمتي غضبي».

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٤٨٨) والترمذي في سننه برقم (٣٥٥٦) وابن ماجه =

الثاني عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسًّا إلى العلوّ كما أشار إليه من هو أعلم به وبما يجب له ويمتنع عليه من أفراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في أعظم مجمع على وجه الأرض برفع أصبعه إلى السماء ويقول: «اللّهم اشهد»[1] ليشهد الجميع أن الربّ الذي أرسله ودعا إليه واستشهده هو الذي فوق سماواته على عرشه.

الرابع عشر: التصريح بلفظ الأين الذي هو عند الجهمية بمنزلة متى في الاستحالة، ولا فرق بين اللّفظين ألبتة، فالقائل أين الله، ومتى كان الله؟ عنده سواء، كقول أعلم الخلق به وأفهمهم لأمته وأعظمهم بيانًا عن المعنى الصحيح بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: «أين الله»[2] في غير موضع.

الخامس عشر: شهادته التي هي أصدق شهادة عند الله والملائكة وجميع المؤمنين لمن قال إن ربّه في السّماء بالإيمان، وشهد عليه أفراخ جهم بالكفر، وصرّح الشافعي رحمه الله تعالى بأنّ هذا الذي وصفته من أن ربها في السماء إيمانًا، فقال في كتابه باب عتق الرقبة المؤمنة: وذكر حديث الأمة السوداء الذي سودت وجوه الجهمية وبيضت وجوه المحمدية فلما وصفت الإيمان قال: اعتقها فإنها مؤمنة، وهي إنّما وصفت كون ربها في السماء، وأن محمدًا عبده ورسوله، فقرنت بينهما بالذكر، فجعل الصادق المصدوق مجموعهما هو الإيمان.

السادس عشر: إخباره سبحانه عن فرعون أنّه رام الصّعود إلى السماء ليطلع إلى إلٰه موسى فيكذبه فيما أخبر به من أنه سبحانه فوق السماوات فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] فكذب فرعون موسى في إخباره إياه بأن ربه فوق السماء، وعند الجهمية لا فرق بين الإخبار بذلك وبين الإخبار بأنه يأكل ويشرب، وعلى زعمهم

= في سننه برقم (٣٨٦٥) وابن حبان في صحيحه برقم (٨٧٣) والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٧) من حديث سلمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ربكم تبارك وتعالى حييّ كريم، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرًا».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن أبي داود برقم (١٣٢٠).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جزء من حديث الجارية وقد تقدم تخريجه.

يكون فرعون قد نزّه الربّ عما لا يليق به، وكذب موسى وإخباره بذلك أو من قال عندهم أن ربّه فوق السماوات فهو كاذب، فهم في هذا التكذيب موافقون لفرعون، مخالفون لموسى ولجميع الأنبياء، ولذلك سمّاهم أئمة السُّنة: «فرعونية»، قالوا: وهم شرّ من الجهمية، فإنّ الجهمية يقولون: إن الله في كلّ مكان بذاته، وهؤلاء عطّلوه بالكلّية، وأوقعوا عليه الوصف المطابق للعدم المحض، فأي طائفة من طوائف بني آدم أثبتت الصّانع على أي وجه كان قولهم خيرًا من قولهم.

السابع عشر: إخباره صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أنه تردد بين موسى وبين الله ويقول له موسى: ارجع إلى ربك فاسأله فيرجع إليه، ثم ينزل إلى موسى فيأمره بالرجوع إليه سبحانه، فيصعد إليه، ثم ينزل من عنده إلى موسى عدة مرات.

الثامن عشر: إخباره تعالى عن نفسه، وإخبار رسوله عن أن المؤمنين يرونه عيانًا كرؤية الشمس في الظهيرة والقمر ليلة البدر، الذي تفهمه الأمم على اختلاف لغاتها وأوهامها من هذه الرؤية رؤية المقابلة والمواجهة التي تكون بين الرائي والمرئي فيها مسافة محدودة، غير مفرطة في البعد فيمتنع الرؤية ولا في القرب فلا يمكن الرؤية، لا تعقل الأمم غير هذا، فإما أن يرونه سبحانه من تحتهم تعالى الله، أو من خلفهم، أو من أمامهم، أو عن أيمانهم، أو عن شمائلهم، أو من فوقهم، لا بد من قسم من هذه الأقسام إن كانت الرؤية حقًا، وكلّها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم، كما في حديث جابر الذي في المسند وغيره: «بينا أهل الجنة [في] نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ قوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾ [يس: ٥٨] ثم يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم»(١).

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية، ولهذا قرَّر الجهمية أصلهم وصرحوا بذلك وركّبوا النفيين معًا، وصدّق أهل السُّنة بالأمرين معًا وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى علو الرب على خلقه واستوائه على عرشه، مذبذبًا بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة إذا بسطت أفرادها كانت ألف دليل على علو الربّ على خلقه واستوائه على عرشه، فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالمتشابهة من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ورد زعيمهم

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (١٨٤) وأحمد في المسند (٤/ ١١، ١٢) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٣٣).

المتأخر بقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] وبقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ثم ردّوا تلك الأنواع كلّها متشابهة، فسلّطوا المتشابه على المحكم وردّوه به، ثم ردّوا المحكم متشابهًا، فتارة يحتجون به على الباطل، وتارة يدفعون به الحق، ومن له أدنى بصيرة يعلم أنه لا شيء في النّصوص أظهر ولا أبين دلالة من مضمون هذه النصوص، فإذا كانت متشابهة فالشريعة كلها متشابهة وليس فيها شيء محكم ألبتة، ولازم هذا القول لزومًا لا محيد عنه أنّ ترك الناس بدونها خير لهم من إنزالها إليهم أو سمتهم وأفهمتهم غير المراد وأوقعتهم في اعتقاد الباطل ولم يتبين لهم ما هو الحق في نفسه، بل أحيلوا فيه على ما يستخرجونها بعقولهم وأفكارهم ومقاييسهم، فنسأل الله مثبت القلوب تبارك وتعالى أن يثبت قلوبنا على دينه وما بعث به رسوله من الهدى ودين الحق، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا الله، إنه قريب مجيب، هذا آخر كلام إعلام الموقعين.

وقال شيخ الإسلام وحجة المسلمين ابن تيمية رحمه الله تعالى في مسألة الاستواء هل هو حقيقة أم مجاز[1]؟ ما نصه ملخصًا: القول في الاستواء والنزول كالقول في سائر الصفات التي وصف الله نفسه به في كتابه وعلى لسان رسوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، فإن الله تعالى سمى نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، فالقول في بعض هذه الصفات كالقول في بعض.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن نصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين، بل هو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ومذهب السلف مذهب بين مذهبين، وهدىً بين الضلالتين، إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ردّ على أهل التشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردّ على أهل النفي والتعطيل، الممثّل أعشَى، والمعطل أعمى، والممثل يعبد صنمًا، والمعطل يعبد عدمًا، ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز إطلاق النفي على ما أثبته الله تعالى لنفسه من الأسماء الحسنى والصّفات، بل هذا جحد الخالق وتمثيل له بالمعدومات، وقد قال أبو عمر بن عبد البر: أهل السُّنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٤).

القرآن والسُّنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا ينفون شيئًا من ذلك، ولا يجدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والخوارج فينكرونها، ولا يحملونها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرّ بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود لا مثبتون، والحق فيما قاله القائلون مما نطق به الكتاب والسُّنة وهم أئمة الجماعة.

هذا الذي حكاه ابن عبد البر، ومن أنكر أن يكون شيء من هذه الأسماء والصفات حقيقة، فإنما أنكر لجهله لمسمى الحقيقة أو لكفره وتعطيله لما يستحقه رب العالمين، وذلك أنه قد يظن أنّ إطلاق ذلك يقتضي أن يكون المخلوق مماثلاً للخالق، فيقال له: هذا باطل، فإن الله موجود حقيقة والعبد موجود حقيقة، وله تعالى ذات حقيقية والعبد له ذات حقيقية، وليس ذاته تعالى كذات المخلوقات، وكذلك له علم وسمع وبصر حقيقة، وللعبد سمع وبصر وعلم حقيقة، وليس علمه وسمعه وبصره مثل علم العبد وسمعه وبصره، ولله كلام حقيقة، وليس كلام الخالق مثل كلام المخلوقين، والله استوى على عرشه حقيقة، وللعبد استواء على الفلك حقيقة، وليس استواء الخالق كاستواء المخلوق، فإنّ الله لا يفتقر إلى شيء ولا يحتاج إلى شيء! بل هو الغني عن كل شيء، والله تعالى يحمل العرش وحملته بقدرته، ويمسك السماوات والأرض أن تزولا، فمن ظن أن معنى قول الأئمة: الله مستوٍ على عرشه حقيقة، يقتضي أن يكون استواؤه مثل استواء العبد على الفلك والأنعام، لزمه أن يكون قولهم: إن الله له علم حقيقة، وسمع وبصر حقيقة، وكلام حقيقة، يقتضي أن يكون علمه، وسمعه، وبصره، وكلامه مثل علم المخلوقين، وسمعهم، وبصرهم، وكلامهم، فمن ظن أن الحقيقة إنما تتناول صفة العبد المخلوقة دون صفة الخالق كان في غاية الجهل، فإن صفة الله أكمل وأتم وأحق بهذه الأسماء الحسنى، فلا نسبة بين صفة العبد وصفة الرب، كما لا نسبة بين ذاته وذاته، فكيف يكون العبد مستحقًا للأسماء الحسنى حقيقة، والرب لا يستحق ذلك إلا مجازًا؟.

ومعلوم أنّ كلّ كمال حصل للمخلوق فهو من الخالق سبحانه وتعالى فله المثل الأعلى، فكل كمال حصل للمخلوق فالخالق أحق به، وكل نقص يُنزه عنه مخلوق فالحق أحق أن ينزه عنه، ولهذا كان لله المثل الأعلى فإنّه لا يقاس بخلقه، ولا يمثل بهم، ولا تضرب له الأمثال، فلا يشترك هو والمخلوق ولا في قياس، ومذهب أهل السُّنة والجماعة إثبات الصّفات لله تبارك وتعالى، بل صفات الكمال لازمة لذاته يمتنع ثبوت ذاته بدون صفات الكمال اللازمة له، بل يمتنع تحقق ذات من الذّوات عرية عن جميع الصفات، وهذا كلّه مبسوط في غير هذا الموضع.

فإذا قال: وجود الله، وذات الله، وعلم الله، وقدرة الله، وسمع الله، وبصر الله، وكلام الله، ورحمة الله، وغضب الله، واستواء الله، ونزول الله، ومحبة الله، ونحو ذلك كانت هذه الأسماء كلّها حقيقة لله تعالى من غير أن يدخل فيها شيء من المخلوقات، ومن غير أن يماثله فيها شيء من المخلوقات، وإذا قال وجود العبد، وذاته، وماهيته، وعلمه، وقدرته، وسمعه، وبصره، وكلامه، واستوائه، ونزوله، كان هذا حقيقة للعبد مختصة به من غير أن يماثل صفاته صفات الله تعالى، بل أبلغ من ذلك أنّ الله أخبر أن في الجنة من المطاعم، والمشارب، والملابس، والمناكح، والمساكن ما ذكره في كتابه، كما ذكر أنّ فيها لبنًا، وعسلاً، وخمرًا، ولحمًا، وحريرًا، وذهبًا، وفضة، وحورًا، وقصورًا، وغير ذلك، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا ممّا في الآخرة إلاّ الأسماء.

فتلك الحقائق التي في الجنة ليست مماثلة لهذه الحقائق التي في الدنيا، وإن كانت متشابهة لها من بعض الوجوه، والاسم يتناولهما حقيقة، ومعلوم أن الخالق أبعد عن مشابهة المخلوق، والمخلوق عن مشابهة الخالق، فكيف يجوز أن يظن فيما أثبته الله تعالى من أسمائه وصفاته مماثلاً لمخلوقاته؟ وأن يقال: ليس ذلك بحقيقة؟ وهل يكون أحق بهذه الأسماء الحسنى والصفات العليا من رب السماوات والأرض؟ مع أن مباينتها للمخلوقات أعظم من مباينة كل مخلوق لكل مخلوق.

والجاهل يَضِلُّ بأن يقول: العرب إنّما وضعوا لفظ الاستواء لاستواء الإنسان على السرير أو الفُلك، أو استواء السّفينة على الجودِيّ، ونحو ذلك من استواء بعض المخلوقات، فهو كما يقول القائل: إنما وضعوا لفظ السمع والبصر والكلام لما يكون محلّه حدقة وأجفانًا، أصمخة وآذانًا، وشفتين ولسانًا، وإنما وضعوا لفظ العلم، والرحمة، والإرادة، لما يكون محلّه مضغة لحم وفؤاد، وهذا كلّه جهل منه، فإن العرب إنما وضعت للإنسان ما أضافت إليه، فإذا قالت: سمع العبد، وبصره، وكلامه، وعلمه، وإرادته، ورحمته، مما يختص به، يتناول ذلك خصائص العبد، وإذا قيل: سمع الله، وبصره، وكلامه، وعلمه، وإرادته، ورحمته، كان هذا متناولاً لما يختص به الرب لا يدخل في ذلك شيء من خصائص المخلوقين، وكذلك إذا قيل: استواء الربّ، فهذا الاستواء المضاف إلى الله كالعلم، والسمع، والبصر، المضاف إلى الله، لا يجوز أن يتناول ذلك شيئًا من خصائص المخلوقين، وهؤلاء الجهال يتمثلون في ابتداء فهمهم صفات الخالق بصفات المخلوق ثم ينفون ذلك ويعطلونه فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق، وينفون مضمون ذلك، فيكونون قد جحدوا ما يستحقه الربّ من خصائصه وصفاته، وألحدوا في أسماء الله

تعالى وآياته، وخرجوا عن القياس العقلي والنّص الشرعي، فلا يبقى بأيديهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح، ثم لا بد لهم من إثبات بعض ما يثبته أهل الإثبات من الأسماء والصّفات، فإذا أثبتوا البعض ونفوا البعض، قيل لهم: ما الفرق بين ما أثبتموه وما نفيتموه؟ ولم كان هذا حقيقة ولم يكن هذا حقيقة؟ لم يكن لهم جواب أصلاً، وظهر بذلك جهلهم وضلالهم شرعًا وعقلاً، ونظائر ذلك كثيرة.

فمن ظن أنّ أسماء الله تعالى وأسماء صفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلاً للمخلوقين، أو أن تكون صفاته مماثلة لصفاتهم، كان من أجهل النّاس، وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة، لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد، وإن فرّق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضًا في قوله، متهافتًا في مذهبه، مشابهًا لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

وإذا تأمّل اللّبيب الفاضل هذه الأمور تبيّن له أن مذهب السّلف والأئمة في غاية الاستقامة والسّداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى العقل الصريح والمنقول الصحيح، وأنّ من خالفه كان مع تناقض قوله المختلف الذي يؤفك عنه من أفك خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة والشرع، والله يتمّ نعمته علينا وعلى سائر إخواننا المسلمين المؤمنين، ويجمع لنا ولهم خيري الدنيا والآخرة، انتهى كلام شيخ الإسلام.

ولتلميذه الشيخ الإمام الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى مجلد مستقل في هذه المسألة سماها «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» ذكر فيه مجلس المذاكرة بين المثبت والمعطل، ورجح القول بالاستواء بالأدلة الأربعة فنذكر منه هنا المجلس المذكور، وهو هذا.

قال رحمه الله تعالى[1]: وكان من قدر الله وقضائه أن جمع مجلس المذاكرة بين مثبت للصّفات والعلو، وبين معطل لذلك، فاستطعم المعطل المثبت الحديث استطعام غير جائع إليه، ولكن غرضه عرض بضاعته عليه، فقال له: ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء؟ فقال المثبت: نقول فيها ما قاله ربنا تبارك وتعالى وما قاله نبينا صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، نَصِفُ الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تشبيه، ولا تمثيل، بل نثبت له

(١) انظر مقدمة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ص١٢ وما بعدها).

سبحانه ما أثبته لنفسه من الأسماء والصّفات، وننفي عنه النقائص والعيوب، ومشابهته المخلوقات، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، فمن شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيهًا، فالمشبه يعبد صنمًا والمعطل يعبد عدمًا، والموحد يعبد إلٰهًا واحدًا صَمدًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والكلام في الصفات كالكلام في الذات، فكما أنّا نثبت ذاتًا لا تشبه الذوات، فكذا نقول في صفاته أنها لا تشبه الصفات، فليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلا نشبه صفات الله بصفات المخلوقين، ولا نزيل عنه سبحانه صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين وتلقيب المفترين، كما أنا لا نبغض أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لتسمية الرّوافض لنا نواصب، ولا نكذب بقدر الله ونجحد كمال مشيئته وقدرته لتسمية القدرية لنا مجبرة، فلا نجحد صفات ربنا تبارك وتعالى لتسمية الجهمية والمعتزلة لنا مجسمة مشبهة حشوية.

فإن كان تجسيمًا ثبوت صفاته لديكم فإني اليوم عبد مجسم

ورضي الله عن الشّافعي رحمه الله تعالى إذ يقول:

إن كان رفضًا حبُّ آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي

وقدس الله روح القائل وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى إذ يقول:

إن كان نصبًا حبّ صحب محمد فليشهد الثقلان أني ناصب

ونقول: إن الله فوق سماواته مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وأنه تعالى إليه يصعد الكلم الطيب، وتعرج الملائكة والروح إليه، وأنه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه، وأن المسيح رفع بذاته إلى الله، وأن رسول الله ﷺ عرج به إلى الله حقيقة، وأن أرواح المؤمنين تصعد إلى الله عند الوفاة فتعرض عليه وتقف بين يديه، وأنّ الله هو القاهر فوق عباده، وهو العلي الأعلى، وأن المؤمنين والملائكة المقربين يخافون ربّهم من فوقهم، وأن أيدي السَّائلين ترفع إليه، وحوائجه تعرض عليه، وأنه سبحانه العلي الأعلى بكل اعتبار.

فلَمّا سمع المعطّل منه ذلك أمسك، ثم أسرّها في نفسه وخلا بشياطينه وبني جنسه، وأوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول، وأضاف المكر والاحتيال، وراموا أمرًا يستحمدون به إلى نظرائهم من أهل البدع والضلال، وعقدوا مجلسًا بيّنوا في مساء يومه ما لا يرضاه الله من القول، ﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ وأتوا في مجلسهم

ذلك بما قدروا عليه من الهذيان، واللّفظ، والتخليط، وراموا استدعاء المثبت إلى مجلسهم الذي عقدوا ليجعلوا نزله عند قدومه عليهم ما لَفَّقُوه من المكر ونَوَّهُوه، فحبس الله سبحانه أيديهم وألسنتهم، فلم يتجاسروا عليه، وردّ الله كيدهم في نحورهم فلم يصلوا بالسوء إليه، وخذلهم المطاع فمزقوا ما كتبوه من المحاضر، وقلب الله قلوب أوليائه وجنده عليهم من كل بادٍ وحاضر، وأخرج النّاس لهم من المخبّئات كمائنها، ومن الجوائف والمنقلات دفائنها، وقوى الله جأش المثبت، وثبت قلبه ولسانه، وشيّد بالسُّنة المحمدية بنيانه، فعسى في عقد مجلس بينه وبين خصومه عند السّلطان، وحَكَم على نفسه كتب شيوخ القوم السّالفين وأئمته المتقدّمين، وأنّه لا يستنصر من أهل مذهبه بكتاب ولا إنسان، وأنه جعل بينه وبينكم أقوال من قلّدتموه، ونصوص من على غيره من الأئمة قدمتموه، وصرخ المثبت بذلك بين ظهرانيهم حتى بلغه دانيهم وقاصيهم، فلم يذعنوا لذلك واستعفوا من عقده، فطالبهم المثبت بواحدة من خلال ثلاث: مناظرة في مجلس عام على شريطة العلم والإنصاف، تحضر فيه النّصوص النّبوية، والآثار السلفية، وكتب أئمتهم المتقدمين من أهل العلم والدين، فقيل لهم: لا مراكب لكم تسابقون بها في هذا الميدان، وما لكم بمقاومة فرسانه يدان، فدعاهم إلى مكاتبة يدعون إليه، فإن كان حقًا قبله وشكركم، وإن كان غير ذلك سمعتم جواب المثبت، وتبين لكم حقيقة ما لديه، فأبوا ذلك أشد الإباء، واستعفوا غاية الاستعفاء، فدعاهم إلى القيام بين الركن والمقام قيامًا في مواقف الابتهال حاسري رؤوس، نسأل الله أن ينزل بأسه بأهل البدع والضلال.

وظن المثبت والله أن القوم يجيبون إلى هذا، فوطّن نفسه عليه غاية التوطين، وبات يحاسب نفسه، ويعرض ما يثبته وينفيه على كلام رب العالمين، وعلى سنة خاتم المرسلين، ويتجرد من كل هوىً يخالف الوحي المبين، ويهوي بصاحبه إلى أسفل السافلين، فلم يجيبوا إلى ذلك أيضًا، وأتوا من الاعتذار بما دلّ على أن القوم ليسوا من أولي الأيدي والأبصار، فحينئذ شمّر المثبت عن ساق عزمه، وعقد لله مجلسًا بينه وبين خصمه يشهده القريب والبعيد، ويقف على مضمونه الذكي والبليد، وجعله عقد مجلس التحكم بين المعطل الجاحد والمثبت المرمى بالتجسيم، وقد خاصم في هذا المجلس بالله، وحاكم إليه، وبرىء إلى الله من كل هوىً وبدعة وضلالة، تحيّز إلى فئة غير رسول الله ﷺ، وما كان أصحابه عليه، والله سبحانه هو المسؤول أن لا يكله إلى نفسه وإلى شيء مما لديه، وأن يوفّقه في جميع حالاته لما يحبه ويرضاه، انتهى كلامه مجملاً. ومن شاء التفصيل فليرجع إلى النونية يتضح عليه الأمر وبالله التوفيق.

قال أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي رحمه الله تعالى: إنه استوى على عرشه وأحاط بكل شيء علمًا.

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى: الاستواء على العرش صفة لله سبحانه بلا كيف كما هو مقرر في موضعه من علم الكلام[١]. انتهى.

قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: الله في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو عن علمه مكان[٢].

قال المولى سلام الله ابن شيخ الإسلام الدهلوي رحمه الله تعالى في «الكمالين تكملة الجلالين» على قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ في سورة الأعراف ما لفظه: عن أم سلمة، والإمام جعفر الصادق، والحسن، وأبي حنيفة، ومالك أن الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وروى البيهقي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الله في السماء دون الأرض[٣]، وعنه قال: من أنكر أن الله في السماء فقد كفر[٤].

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: إن الله على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء، وينزل كيف يشاء[٥]. ومثل ذلك قال أحمد.

وقال إسحاق: إنه قد أجمع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شيء، وهو قول المزني، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأبو يعلى، والبيهقي، وغيرهم من أئمة الحديث.

وقال إبراهيم في الحلية: طريقنا طريق السَّلف المتبعين لكتاب الله والإجماع، ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته. إلى أن قال: وإن الأحاديث التي أثبتت كونه في العرش والاستواء عليه يقولون بها، يثبتونها من غير تكييف، ولا تمثيل، وأنّه بائن من خلقه.

قال إمام الحرمين: والذي نرتضيه ونعتمده اتباع السّلف إلى الانكفاف عن

---

(١) انظر فتح القدير (٣/ ٨٨).
(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السُّنة (ص٥) والآجري في الشريعة (ص٢٨٩) وإسناده صحيح كما قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى في مختصر العلو للذهبي (ص١٤٠).
(٣) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥٤٠).
(٤) انظر مختصر العلو (ص١٧٦).
(٥) انظر مختصر العلو (ص١٩٤).

التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله تعالى، وقيل: استوى بمعنى استولى، انتهى بعبارته.

وقال الشيخ المحدث محمد فاخر رحمه الله تعالى: وهو فوق العرش وفوق السماوات، والعرش وما حواه في يده كخردلة في يد أحدنا، وعلمه محيط بالكائنات السّفلية والعلوية، فما كان وما يكون محاط له كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] «وأحاط بكل شيء علمًا، وهذا الاستواء في سبعة مواضع من القرآن الكريم، والأصل أن يعتقد ما ورد به القرآن ولا يأوّله، ولا يصرفه عن وجهه.

ثم قال بعد سرد الأدلة من القرآن: وأدلّة علو العلي الأعلى في القرآن تزيد على ذلك وهو نص أو ظاهر في أن الله تعالى فوق الخلق فوق العرش، بائن من المخلوقات بالمعنى الذي يليق بجنابه الأقدس، وتأويله إخراج النصّ أو الظاهر عن معناه وذلك لا يجوز قطعًا إلا عند معارضة المثل ووجدانه ودونه خرط القتاد، وقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] لا ينافي ذلك، لأن المراد إما مماثلة بجميع الوجوه كما يقول أهل السُّنة، أو في أخص الأوصاف كما يقول المعتزلة وكلاهما مفقودان في هذا المقام، وهكذا حكم الأحاديث الشريفة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام أن يؤمن بما ورد فيها، ويعلم أن الصرف وتأويل العقول الضعيفة حلقة خارج الباب، ثم سرد الأحاديث وقال في آخرها: وفي الباب أحاديث كثيرة عسيرة الاستقصاء في هذه المقدّمة في غاية الكثرة، والآيات والأحاديث تغني عن إيرادها. انتهى.

وقال السيد العلامة محمد يوسف البلجرامي رحمه الله تعالى في كتابه: «الفرع النابت من الأصل الثابت»: قد علم من هذه الآية يعني: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] وهذا الحديث يعني: «أنا أمين من في السماء»[1] رواه الشيخان، أنه تعالى في السّماء، وهو بائن من مخلوقاته كما يليق بشأنه الأقدس، فلا يصح تعين الذات في مرتبة التجلي الأعظم ثم تنزله في الوجود المنبسط، وكيفية هذا العلو الذي نطقت به

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٣٤٤، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٧٤٣٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة تقسيم النبي ﷺ لبعض الغنائم وقول أحد الناس: كنا أحق بهذا من هؤلاء، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحًا ومساءً...» الحديث.

الآية الكريمة ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]على ما في صحيح البخاري، قال أبو العالية: استوى على العرش ارتفع، وقال مجاهد: استوى: علا على العرش لا يعلمها إلا هو، لأن المعنى التشبيهي مسلوب عن ذاته تعالى بدليل قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] والدليل على أن المراد بالاستواء الارتفاع الحقيقي أعني أنه تعالى فوق العرش كما ذهب إليه جمهور المحدثين، لا التأويل بأن الاستواء هو الاستيلاء ـ هذه الآية: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨] وهذه الآية: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ [هود: ٤٤] وهذه الآية ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣] والآيات والأحاديث الكثيرة الدّالة على كون ذاته تعالى من حيث هو هو جزئيًا حقيقيًا، وعلى علوّه وكونه فوق السّماء سنذكره إن شاء الله تعالى في الأصل الرابع. انتهى.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في فتح القدير في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] قد اختلف العلماء في معنى هذا على أربعة عشر قولاً أحقها أولاها بالصواب مذهب السلف الصالح أنه استوى سبحانه عليه بلا كيف على الوجه الذي يليق به، مع تنزيهه عما لا يجوز عليه... إلى قوله: وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة صفة عرش الرحمٰن، وإحاطته بالسموات والأرض وما بينهما وما عليهما وهو المراد هنا. انتهى.

وقال الحافظ الذهبي: الذي أدركنا عليه العلماء في جميع الأمصار حجازًا أو عراقًا وشامًا ويمنًا أنهم يقولون: إن الله على عرشه بائن من خلقه كما وصف به نفسه بلا كيف، وأحاط بكل شيء علمًا، وهكذا يقولون في جميع الصفات القدسية.

وقال الحافظ أبو القاسم الطبراني: نعتقد أن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، وأصحابه، والتابعين، ومن بعدهم، والتمسك بمذاهب أهل الأثر مثل: الشافعي، وأحمد، وغيرهما رحمهم الله تعالى.

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين[1] في باب هل الباري تعالى في مكان دون مكان أم في كل مكان؟ اختلفوا في ذلك على سبع عشرة مقالة منها قول أهل السُّنة والجماعة وأصحاب الحديث: أنه على العرش كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ولا نتقدم بين يدي الله بالقول، بل نقول: استوى بلا كيف، وإنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث.

---

(١) (١/ ٢٨٤).

وقال في باب الاستواء: نقول إن الله استوى على العرش كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١] وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال حكاية عن فرعون: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] فكذب موسى في قوله: إن الله فوق سماواته، وقال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] فالسماوات فوقها العرش، فلولا أن الله تعالى على عرشه لما قال في حق ملائكته: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النمل: ٥٠] ولما فطر الخلق عند سؤاله على رفع الأيدي إلى السماء».

والحاصل أن كلام العلماء في هذا الباب أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى، ومن لم يستشف بالقليل لم يقنع بالكثير، ومن أنكر الإجمال [هان عليه] التفصيل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. **(كما وصف الله به نفسه)** في كتابه العزيز ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] في سورة طه، وقال في الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقال في يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣] وقال في الرعد: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢] وقال في الفرقان: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩] وقال في السجدة: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [السجدة: ٤]] وقال في الحديد: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤].

وقال رسول الله ﷺ: «فهو عنده فوق العرش»[(١)] رواه الشيخان.

وقالت زينب رضي الله عنها: «زوجني الله من فوق سبع سماوات»[(٢)] رواه البخاري، وقال ﷺ: «أدخل على ربي وهو على عرشه» رواه البخاري وقال ﷺ: «فأستأذن على

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٤٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه قال: جاء زيد بن حارثة يشكو، فجعل النبي ﷺ يقول: «اتق الله وأمسك عليك زوجك» قالت عائشة: لو كان رسول الله ﷺ كاتمًا شيئًا لكتم هذه، قال: فكانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: زوجكنّ أهاليكن، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماوات.

ربي في داره»[١] رواه البخاري.

وقال ﷺ: «هو اليوم الذي استوى فيه ربك تبارك وتعالى على العرش»[٢] رواه الشافعي.

وقال ﷺ: «ويحك أتدري ما الله إن عرشه على سماواته لهكذا وقال بأصابعه مثل القبة وإنه ليأطّ به أطيط الرحل بالراكب»[٣] رواه أبو داود.

وقال ﷺ: «ثم الله فوق ذلك»[٤] رواه الترمذي وأبو داود إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي يستوي في فهمها ودرك معانيها العالم والجاهل، والحضري والبدوي، والقروي والبلدي.

قال الشيخ الإمام المحدث المحقق في العلوم العقلية والنقلية محمد بن الموصلي الأصفهاني الشافعي مذهبًا، الأشعري معتقدًا، السني اتباعًا في «كتاب سيف السُّنة الرفيعة في قطع رقاب الجهمية والشيعة»: إن الله سبحانه وتعالى قد بيّن في القرآن غاية البيان أنه فوق سماواته، وأنه مستوٍ على عرشه، وأنه بائن من خلقه، وأنّ الملائكة تعرج إليه وتنزل من عنده، وأنه رفع المسيح إليه، وأنّه يصعد إليه الكلم الطيب، إلى سائر ما دلت عليه النصوص من مباينته لخلقه وعلوّه على عرشه، وهذه

---

(١) جزء من حديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وهذا لفظ البخاري في صحيحه برقم (٧٤٤٠).

(٢) أخرجه الشافعي في الأم (١/ ٣٥٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٢٦) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠١٧).

(٤) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٢٣) والترمذي في سننه برقم (٣٣٢٠) وابن ماجه في سننه برقم (١٩٣) وأحمد في المسند (١/ ٢٠٦، ٢٠٧) من حديث العباس رضي الله عنه قال: كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ فمرت بهم سحابة فنظر إليها فقال: «ما تسمون هذه؟» قالوا: السحاب، قال: «والمزن» قالوا: والمزن، قال: «والعنان» قالوا: والعنان، قال: «هل تدرون ما بُعد ما بين السماء والأرض؟» قالوا: لا ندري، قال: «إن بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك» حتى عدّ سبع سماوات، «ثم فوق السابعة بحر بين أصله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك».
والحديث ضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن أبي داود برقم (١٠١٤).

نصوص محكمة، وأن الله قد بين في غير موضع أنه خلق السماوات والأرض، وأن لله السماوات والأرض، وأنه يمسك السماوات والأرض وما بينهما، وأن الأرض قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه، وأن كرسيه وسع السماوات والأرض، وهذه نصوص صريحة في أن الرب تعالى ليس هو عين هذه المخلوقات، ولا صفة من صفاته، ولا جزء منها، فإن الخالق غير المخلوق، وليس بداخل فيها محصور، بل هي صريحة في أنه مباين لها، وأنه ليس حالاً ولا محلاً لها، فهي هادية القلوب عاصمة لها إن يفهم من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] أنه سبحانه عين المخلوقات أو حال أو محل لها... إلى أن قال: وقد أخبر الله تعالى أنه مع خلقه مع كونه مستويًا على العرش، وقرن بين الأمرين كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] فأخبر أنه خلق السماوات والأرض، وأنه استوى على عرشه، وأنه مع خلقه يبصر أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال: «والله فوق عرشه يرى ما أنتم عليه»[1] فعلوّه لا يناقض معيته، ومعيته لا تبطل علوّه، بل كلاهما حق، ثم قال في موضع آخر منه: وبهذا يزول الإشكال من الحديث الذي رواه الترمذي من حديث الحسن عن أبي هريرة ﷺ وفيه: «أنكم لو دليتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله» ثم قرأ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣][2] قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، ويروى عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة ﷺ، وفسّر بعض أهل العلم هذا الحديث وقالوا: إنما يهبط على علم الله وقدرته وسلطانه، وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، وهو على العرش كما وصف في كتابه. هذا آخر كلامه.

وقد اختلف الناس في هذا الحديث في سنده وفي معناه فطائفة قبلته، لأنّ إسناده ثابت إلى الحسن، وطائفة أخرى ردّت الحديث وأعلّته بأنه منقطع قالوا: والحسن لم ير أبا هريرة ﷺ فضلاً من أن يسمع منه، قالوا: وللحديث علّة أخرى وهي أن عبد الرزاق رواه عن معمر عن قتادة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم مرسلاً، والذين قبلوا الحديث اختلفوا في معناه، فحكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن المعنى لهبط على علم الله وقدرته وسلطانه، ومراده معلوم الله ومقدوره

---

(١) انظر التخريج السابق.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٢٩٨) ضمن حديث طويل، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن الترمذي برقم (٦٥١).

وملكه، أي انتهى علمه وقدرته وسلطانه إلى ما تحت التحت، فلم يعزب عنه شيء، وقالت طائفة أخرى: بل هذا معنى اسمه «المحيط» واسمه «الباطن»، وأنه سبحانه محيط بالعالم كلّه، وأن العالم العلوي والسفلي في قبضته كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴿٢٠﴾﴾ [البروج: ٢٠] وإذا كان محيطًا بالعالم فهو فوق بالذات، عالٍ عليه من كل وجه ومن كل معنى، فإن الإحاطة تتضمن العلوّ والسعة والعظمة، فإذا كانت السماوات السبع والأرضون السبع في قبضته فلو وقعت حصاة، أو دُلّي بحبل لسقط في قبضته سبحانه، والحديث لم يقل فيه أنه لهبط على جميع ذاته، فهذا لا يقوله ولا يفهمه عاقل، ولا هو مذهب أحد من أهل الأرض ألبتة، لا الحلولية، ولا الاتحادية، ولا الفرعونية، ولا القائلون بأنه في كل مكان بذاته. وطوائف بني آدم كلّهم متفقون على أن الله تعالى ليس تحت العالم فقوله: «لو دليتم بحبل لهبط على الله» إذن هبط في قبضته المحيطة بالعالم فقد هبط عليه، والعالم في قبضته وهو فوق عرشه، ولو أن أحدًا أمسك بيده أو برجله كرة وقبضتها يده من جميع جوانبها ثم وقعت حصاة من أعلى الكرة إلى أسفلها لوقعت في يده وهبطت عليه، ولم يلزم من ذلك أن تكون الكرة والحصاة فوقه وهو تحتها ولله المثل الأعلى، وإنما يؤتى من سوء فهمه، أو من سوء قصده، أو من كليهما فإذا هما اجتمعا كمل نصيبه من الضلال، وأما تأويل الترمذي وغيره له بالعلم فقال شيخنا: هو ظاهر الفساد من جهة تأويلات الجهمية، بل بتقدير ثبوته فإنما يدل على الإحاطة، والإحاطة ثابتة عقلاً ونقلاً وفطرة، وقد ثبت في الصّحيحين من غير وجه أن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه، ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكان، ولكن ليبصق عن يساره، أو تحت رجله»[(١)].

وفي حديث رزين المشهور الذي رواه عن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في رؤية الربّ تبارك وتعالى فقال له أبو رزين: كيف يسعنا يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: «سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر آية من آيات الله كلكم يراه مخليًا به فالله أكبر من ذلك»[(٢)].

ومن المعلوم أن من توجّه إلى القمر وقدر مخاطبته له، فإنه لا يتوجه إليه إلا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٠٦. ٧٥٣، ١٢١٣، ٦١١١) ومسلم في صحيحه برقم (٥٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (١٨٠) وحسنه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن ابن ماجه برقم (١٥٠).

بوجهه مع كونه فوقه، ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده له، وكذلك العبد إذا قام إلى الصّلاة فإنّه يستقبل ربّه وهو فوقه فيدعوه من تلقائه لا عن يمينه، ولا عن يساره، ويدعوه من العلو لا من السفل، وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أنه قال: «لينتهي أقوام عن رفع أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لا ترجع إليهم أبصارهم»(١).

واتفق العلماء على أن رفع البصر إلى السماء للمصلي منهي عنه، وروى أحمد عن محمد بن سيرين أن النبيّ صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم كان يرفع بصره في الصلاة إلى السماء حتى أنزل الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون: ١ ـ ٢] فكان بصره لا يجاوز موضع سجوده فهذا مما جاءت به الشريعة تكميلاً للفطرة، لأن الداعي السائل الذي أمر بالخشوع وهو الذلّ والسكون لا يناسب حاله أن ينظر إلى ناحية من يدعوه ويسأله بل يناسب حاله الإطراق وخفض بصره أمامه، فليس في هذا النهي ما ينفي كونه فوق سماواته على عرشه كما زعم بعض جهال الجهمية، فإنه لا فرق عندهم بين تحت التحت، والعرش بالنسبة إليه ولو كان كذلك لم ينهِ عن رفع بصره إلى جهة ويؤمر برده إلى غيرها، لأن الجهتين عند الجهمية سواء بالنسبة إليه، وأيضًا فلو كان الأمر كذلك لكان النهي ثابتًا في الصّلاة وغيرها وقد قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فليس العبد منهيًا عن رفع بصره إلى السّماء مطلقًا، وإنما نهى عنه في الوقت الذي أمر فيه بالخشوع، لأن خفض البصر من تمام الخشوع كما قال تعالى: ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧] وأيضًا فلو كان النهي عن رفع البصر إلى السماء لكون الرب ليس في السماء لكان لا فرق بين رفعه إلى السماء ورده إلى جميع الجهات، ولو كان مقصوده أن ينهى الناس أن يعتقدوا أن الله في السماء، أو يقصدوا بقولهم التوجه إلى العلوّ لبَيَّن لهم ذلك بيانًا شافيًا، ولم يحملهم فيه على أدب من آداب المصلي وهو إطراقه بين يدي ربه وخشوعه ورمي بصره إلى الأرض، كما يفعل بين يدي الملوك، فهذا إنّما يدلّ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٥٠) وأبو داود في سننه برقم (٩١٣) والنسائي في سننه برقم (١١٩٢) وابن ماجه في سننه برقم (١٠٤٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٢٨) وابن ماجه في سننه برقم (١٠٤٥) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٢٩) والنسائي في سننه برقم (١٢٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

على نقيض قولهم، فقد ظهر أنّه على كل تقدير لا يجوز التوجه إلى الله تعالى إلّا من جهة العلوّ، وإنّ ذلك لا ينافي إحاطته بالعالم وكونه في قبضته، وأنّه الباطن الذي ليس دونه شيء كما أنّه الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وإنّ أحد الأمرين لا ينفي الأخر، وإنّ إحاطته بخلقه لا تنفي مباينته لهم، ولا علوّه على مخلوقاته، بل هو فوق خلقه محيط بهم مباين لهم، وإنّما تنشأ الشبهة الفاسدة عن اعتقادين فاسدين:

أحدهما: أن يظن أنه إذا كان العرش كريًا والله فوقه لزم أن يكون الله كريًا.

الاعتقاد الثاني: أنه إذا كان كريًا صح التوجه إليه من جميع الجهات.

وهذا الاعتقادان خطأ وضلال، فإن الله سبحانه مع كونه فوق العرش ومع القول بأن العرش كري لا يجوز أن يظن به أنه مشابه الأفلاك في أشكالها كما لا يجوز أن يظن به أنه مشابه لها في أقدارها ولا صفاتها، فقد تبيّن أنه أعظم وأكبر من كل شيء، وأنّ السّماوات والأرض في يده كخردلة في كفّ أحدنا وهذا يزيل كلّ إشكال ويبطل كل خيال. وهذا آخر كلامه رحمه الله تعالى وقد اختصرناه في هذا المقام فرارًا عن طول الكلام، فمن شاء التفصيل فعليه بكتابه وكتب الحافظين الإمامين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى والإمام ابن القيم الجوزية رحمه الله تعالى ففيها ما تشتهي الأنفس وتلذّ الأعين.

قال [العلامة] محمد بن محسن العطاس رحمه الله تعالى في «تنزيه الذات والصفات عن دون الإلحاد والشبهات»: قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إنّ معنى استوى استولى وملك وقهر مما يفيد التجدد والحدوث في الملك، وقالوا: إنه في كل مكان، وجحدوا أن يكون على عرشه كما قال أهل الحق، فلو كان كما قالوا كان لا فرق بين العرش وبين الأرض السابعة، لأنه قادر على كل شيء، وكيف يكون في كل مكان ومنه الحشوش والحانات والمزابل وما أشبه ذلك من الأماكن المستقذرة تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يكون الله في شيء من ذلك، فبطل ما يقولونه بالعقل والنقل، ثم نقل على الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى أنّه قال: ومن ظنّ أنه ليس فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، وأنّ نسبة ذاته تعالى إلى عرشه كنسبته إلى أسفل السّافلين فقد ظن به ظن السوء، ومن ظن أنّه أسفل كما هو أعلى وأن من قال سبحان ربي الأسفل كمن قال سبحان ربي الأعلى، فقد ظن به أقبح الظن وأسوأه، ومن ظن أن الله سبحانه وتعالى أخبر عن نفسه وصفاته وأفعاله بما ظاهره باطل وتشبيه وتمثيل، وترك الحقائق المقصودة من كلامه، ورمز إليهم رموزًا بعيدة، وأشار إليهم إشارة ملغزة، وصرح بالتشبيه والتمثيل

والأمور الباطلة التي لا تجوز عليه ولا تليق به، وأراد من خلقه أن يبعثوا أذهانهم وقواهم وأفكارهم في تحريف كلامه عن مواضعه، وتأويله على غير تأويله المفهوم من ظاهره، ويتطلبوا له وجوه الاحتمالات المستكرهة شرعًا وعقلاً، والتأويل التي هي بالإيعاز والأحاجي أشبه منها بلا كشف وبيان، وأحالهم في معرفة أسمائه وصفاته على عقولهم وآرائهم لا على كتابه، بل أراد منهم ألّا يحملوا كلامه على ما يعرفون من خطابهم ولغتهم مع قدرته على أن يصرح لهم بالحق الذي ينبغي التصريح به ويريحهم من الألفاظ التي توفقهم في الاعتقاد الباطل فلم يفعل، بل سلك بهم خلاف طريق الهدى والبيان فقد ظن به ظن السوء، فإنه إن قيل: إنه غير قادر على التعبير عن الحق باللّفظ الصريح الذي عبّر به هو وسلفه فقد ظن العجز بقدرته، وإن قيل: إنّه قادر ولم يَبِنْ وعدل عن البيان والتصريح بالحق إلى ما يوهم، بل يوقع في الباطل المحال والاعتقاد الفاسد، فقد ظن بحكمته ورحمته ظن السوء، وظنّ أنّه وسلفه عبّروا عن الحقّ بصريحه دون الله ورسوله، وأنّ الهدى والحق في كلامهم وعباراتهم، وأما كلام الله فإنّما يؤخذ من ظاهره التشبيه والتمثيل والضّلال، وظاهر كلام المتحورين الحائرين هو الهدى والحق، هذا سوء الظن بالله فكل هؤلاء من الظانين بالله ظن السوء غير الحق ظن الجاهلية. انتهى كلامه.

قال الإمام المتفق على علمه وورعه ابن خزيمة: من لم يقرّ بأن الله تعالى استوى على عرشه فوق سبع سماواته بائن من خلقه فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه. انتهى.

قال علي القاري: اقتتلت طائفتان في باب الصفات فطائفة غلت في النفي، وطائفة غلت في الإثبات، ونحن صرنا إلى الطريق المتوسط بين الغلو والتقصير، فأثبتنا صفات الكمال، ونفينا المماثلة من جميع الأحوال. انتهى.

وقال الماتن رحمه الله تعالى في التفهيمات: ويعالج التشبيه بكلمة إجمالية يعتقدها كل مؤمن وهي آية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ولا يشتغل بأكثر من ذلك **(ولكن لا بمعنى التحيّز والجهة)** لأنه لم يتكلم به الشرع خاصة، ولكن نفي الجهة بعد القول بالفوق المرادف لها في المفهوم تدقيق يحتاج إلى تحقيق، ولا يبعد أن يقال إنه أراد الجمع بينهما حيث قال أولاً بالفوق نقلاً ونفي الجهة ثانيًا عقلاً فلا تعارض حينئذٍ في كلامه، ويؤيد ذلك ما نقلنا عنه فيما تقدم من القول بها، والله أعلم.

هذا ونصوص الكتاب والسُّنة طافحة بإثبات علوّ على خلقه، وكونه فوق العالم

كلّه ومبايناً له، أما الكتاب فقال تعالى في سورة البقرة: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

قال في الجلالين: قد للتحقيق «نرى تقلب» تصرف وجهك في جهة السماء متطلعًا إلى الوحي. انتهى.

وقال في آل عمران: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٢٥] وقال في سورة النساء: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال في الأنعام: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٨] وهذه الآية تكررت في هذه السورة وقال في الأعراف: ﴿ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يقل: من فوقهم.

وعن الشعبي قال: الله أنزل الرحمة من فوقهم.

وقال قتادة: أتاك الشيطان يا ابن آدم من كل جهة غير أنه لم يأتك من فوقك. لم يستطع أن يحول بينك وبين رحمة الله، وقال في سورة النحل: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] قال في موضح القرآن: إن في قلب كل عبد أنّ الله فوقه ويرى نفسه تحته، وقال في سورة مريم: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾ [مريم: ٥٧].

قال في «فتح الرحمان»: يعني على السماء، قال في السجدة: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة: ٥] قال في موضح القرآن: إن الأمور العظام تتقرر من العرش ثم ينزل حكمها إلى التحت، فيجتمع أسبابها من السماء ويبقى هذا الأمر جاريًا إلى أجل، ثم يرفع إلى الله وينزل لون آخر، وقال في سورة سبأ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] وقال في سورة فاطر: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] وقال في سورة غافر: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] وقال في سورة الملك: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] وقال فيها: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧] وقال في المعارج: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج: ٤] إلى غير ذلك من الآيات الكريمات التي يطول ذكرها، وكل أمر نسب في الكتاب والسُّنة إلى السماء الدنيا وما فوقها من السماوات نزولاً وعروجًا، وهبوطًا وصعودًا، أو تدبيرًا وتدميرًا، وما في معناها دليل على العلوّ والفوق، ولا شك أن السّماء فوق الأرض، والسماء الثانية فوق السماء الدنيا، هكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى

السماء السابعة، وفوقها عرش الرحمن وهو محيط بكلّهن كما قال: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والرحمن فوق العرش محيط به وبما حواه العرش، كما دلّت عليه آيات الاستواء وأحاديثه، فثبتت جهة العلوية والفوقية ثبوتًا لا ريب فيه، ولا قائل بأن الله تحت العالم حتى يقال بنفيها:

فجاهد وقلّد كتاب الإلٰه ... لتلقى الإلٰه إذا مت به
فقد قلّد الناس أحبارهم ... وكل يجادل عن رهبه
وللحق مستنبط واحد ... وكل يرى الحق في مذهبه

وأما السنّة فقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «فعَلا به إلى الجبار تبارك وتعالى فقال وهو مكانه»(١) رواه البخاري، وقوله ﷺ: «أنا أمين من في السماء»(٢) متفق عليه.

وقوله ﷺ: «ربنا الله الذي في السماء»(٣) رواه أبو داود، وقوله ﷺ: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»(٤) رواه الترمذي وقال: حسن صحيح.

---

(١) جزء من حديث الإسراء والمعراج وقد أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٥٧٠، ٤٩٦٤، ٥٦١٠، ٦٥٨١، ٧٥١٧) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٩، ٣٣٤٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢٠٧، ٣٨٨٧، ٣٣٩٣، ٣٤٣٠) ومسلم في صحيحه برقم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٨٩٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اشتكى منكم شيئًا، أو اشتكاه أخ له، فليقل: ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع، فيبرأ».
والحديث ضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن أبي ادود برقم (٨٣٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٩٤١) والترمذي في سننه برقم (١٩٢٤) وأحمد في المسند (٢/ ١٦٠) والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٩) وابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٥٢٦) والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٧٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى، ارحموا من في الأرض يرحمكم =

وقوله ﷺ: «فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم»[١] رواه ابن ماجة، وقوله ﷺ: «ينزل ربّنا كلّ ليلة إلى السّماء الدنيا»[٢] متفق عليه.

وقوله ﷺ: «ثم يعرج الذين باتوا فيكم»[٣] متفق عليه، وقوله: «إلّا الذي كان في السماء ساخطًا عليها»[٤] أخرجه مسلم.

وقوله ﷺ في قصة إلقاء إبراهيم في النار أنه قال: «اللهم إنّك واحد في السماء وأنا واحد في الأرض»[٥] رواه أحمد وسنده حسن.

وقوله ﷺ: «ثم يعرج بها إلى السماء فيفتح لها حتى ينتهى بها إلى السماء التي فيها الله»[٦] رواه ابن ماجه، وقوله ﷺ: «إذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء

= من في السماء، والرحم شجنة من الرحمن، فمن وصلها وصله الله، ومن قطعها قطعه الله».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (٩٢٥).

(١) جزء من حديث تقدم تخريجه وأوله: «بينا أهل الجنة في نعيمهم..». الحديث.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤) ومسلم في صحيحه برقم (٧٥٨) وأبو داود في سننه برقم (١٣١٥) والترمذي في سننه برقم (٣٤٩٨) وابن ماجه في سننه برقم (١٣٦٦) والدارمي في سننه (١/ ٣٤٧) وأحمد في المسند (٢/ ٢٦٤، ٢٦٧، ٤٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له».

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦) ومسلم في صحيحه برقم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، فيجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون».

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢٣٧، ٥١٩٣، ٥١٩٤) ومسلم في صحيحه برقم (١٤٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطًا عليها حتى يرضى عنها» واللفظ لمسلم.

(٥) أخرجه البزار في مسنده (٣/ ١٠٣ كشف) وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٩) والخطيب في تاريخه (١٠/ ٣٤٦) والدارمي في الرد على الجهمية (٧٥) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الضعيفة برقم (١٢١٦).

(٦) أخرجه النسائي في سننه (٤/ ٧٨).

فيسألهم الله عز وجل وهو أعلم بهم: من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عبادك في الأرض»[١] رواه مسلم.

وقوله ﷺ: «انتهى بي إلى سدرة المنتهى وهي في السماء السادسة إليها ينتهي ما يعرج به من الأرض فيقبض منها وإليها ينتهي ما يهبط من فوقها»[٢] رواه ابن عرفة وابن نعيم في الدلائل عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقوله ﷺ: «هل تدرون ما فوقكم؟»... إلى قوله ثم قال: كذلك حتى عدَّ سبع سماوات إلى قوله... ثم قال: هل تدرون ما فوق ذلك؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال: «إن فوق ذلك العرش... إلى قوله... ثم قال: هل تدرون ما الذي تحتكم... إلى قوله: إنها الأرض»[٣] الحديث رواه أحمد والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه تقابل الفوق بالتحت فتعين أنّ المراد بالفوق هو الجهة.

وقوله ﷺ: هل تدرون ما بُعْدُ بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: إنّ بُعد ما بينهما إمّا واحدة وإما اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، والسّماء التي فوقها كذلك حتى عد سبع سماوات ثم فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله كما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهن ودركهن مثل ما بين سماء إلى

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٤٠٨) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيّارة فُضُلاً يتَّبعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلسًا فيه ذكر قعدوا معهم، وحفّ بعضهم بعضًا بأجنحتهم، حتى يملأوا ما بينهم وبين السماء الدنيا، فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء، قال: فيسألهم الله عز وجل وهو أعلم بهم: من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض، يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك، قال: وماذا يسألونني؟ قالوا: يسألونك جنتك، قال: وهل رأوا جنتي؟ قالوا: لا، أي رب، قال: فكيف لو رأوا جنتي، قالوا: ويستجيرونك، قال: ومم يستجيرونني؟ قالوا: من نارك يا رب، قال: وهل رأوا ناري؟ قالوا: لا، قال: فكيف لو رأوا ناري؟ قالوا: ويستغفرونك، قال: فيقول: قد غفرت لهم، فأعطيتهم ما سألوا وأجرتهم مما استجاروا، قال: فيقولون: رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مر فجلس معهم، قال: فيقول: وله غفرت، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٧٣) والترمذي في سننه برقم (٣٢٧٦) والنسائي في سننه برقم (٤٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) هو حديث الأوعال وقد تقدم تخريجه، وهو من حديث العباس وليس من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

سماء، ثم على ظهورهن العرش بين أسفله وأعلاه ما بين سماء إلى سماء، ثم الله فوق ذلك»، رواه الترمذي وأبو داود[١]، وأي عبارة تبلغ هذا في الصراحة عند أولي النهى، ولا ينكر ذلك إلّا من ذهب عقله وصار مجنونًا وانخلع عن الإنسانية.

وقوله ﷺ: «أتيت بالبراق...» إلى قوله: «ثم عرج بنا إلى السماء...» إلى قوله: «ثم عرج بنا إلى السماء الثانية... إلى قوله: ثم عرج بنا إلى السماء الثالثة... إلى قوله: ثم عرج بنا إلى السماء الرابعة... إلى قوله: ثم عرج بنا إلى السماء الخامسة... إلى قوله: ثم عرج بنا إلى السماء السادسة... إلى قوله: ثم عرج بنا إلى السماء السابعة... إلى قوله: فذهب بي إلى سدرة المنتهى... إلى قوله: فأوحى الله ما أوحى ففرض علي خمسين صلاة... إلى قوله: ارجع إلى ربك... إلى قوله: فرجعت إلى ربي... إلى قوله: قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه»[٢] رواه مسلم، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه ثم ذكر؛ «أنه عرج به من السماء الدنيا ومن سماء إلى سماء» وفي حديث شريك، «ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلاّ الله»، وفي رواية أنس: «وفتح لي باب السّماء ورأيت النور» رواه البزار والبيهقي.

قال الخفاجي رحمه الله تعالى في «نسيم الرياض»: وقيل هو نور العرش، أو الله تعالى، لأنه يسمّى نور كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، والحكماء والمتكلمون جوزوه من غير تأويل، قال الأشعري: نور لا كالأنوار، والعروج بمعنى الصّعود في جهة العلو... إلى قوله: فالإسراء سيْره لبيت المقدس، والمعراج صعوده إلى السماء. انتهى.

وقال الماتن رحمه الله تعالى في الحجة[٣]: وأما رقيّه إلى السَّماوات سماء بعد سماء فحقيقته الانسلاخ إلى مستوى الرحمن منزلة بعد منزلة.

وقال في باب ذكر الملأ الأعلى[٤]: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧] الآية، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله: كأنه

---

(١) انظر التعليق السابق.
(٢) جزء من حديث الإسراء والمعراج وقد تقدم تخريجه.
(٣) (٢/ ٢٠٧).
(٤) (١/ ١٥).

صلصلة على صفوان، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]»[(١)]، وفي رواية: «إذا قضى الله أمرًا سبح حملة العرش ثم يسبح أهل السماء الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح إلى هذه السماء الدنيا ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ما قال فيستخبرون بعض أهل السماء بعضًا حتى يبلغ الخبر أهل هذه السماء»[(٢)] انتهى.

ومنها حديث حصين: «ستة في الأرض وواحد في السماء»[(٣)] أخرجه ابن خزيمة، ومنها قوله ﷺ: «أين الله»، قالت: في السماء، قال: «من أنا». قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[(٤)] رواه مسلم، وروي بطرق كثيرة يقوي بعضها بعضًا، وقوله: «ألا هل بلغت» فقالوا: نعم، فجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكتها ويقول: «اللهم اشهد»[(٥)] أخرجه مسلم، وكان ذلك بمرأى من الصحابة ومسمع منهم، وكانوا نحو مائة ألف وأربعة وعشرين ألفًا في آخر العمر في حجة الوداع، وفعل ذلك ثلاث مرات، فكان كالإجماع منهم على قبول العلو والفوق له تعالى، وكونه في تلك الجهة اعتقادًا مطابقًا بظاهر ما قال وفعل، ولهذا قالوا بها بعد النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وأمّروها على ظاهرها بلا تكييف.

ومنها حديث أبي رزين: قال: قلت يا رسول الله! أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء وخلق عرشه على الماء»، وفي

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحة بالأرقام (٤٧٠١، ٤٨٠٠، ٧٤٨١) وأبو داود في سننه برقم (٣٩٨٩) والترمذي في سننه برقم (٣٢٢٣) وابن ماجه في سننه برقم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٢٩) والترمذي في سننه برقم (٣٢٢٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٤٨٣) وأحمد في المسند (٤/ ٤٤٤) عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لأبي: «يا حصين كم تعبد اليوم إلٰهًا؟» قال أبي: سبعة، ستة في الأرض وواحدًا في السماء، قال: «فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك؟» قال: الذي في السماء، قال: «يا حصين أما إنك لو أسلمت علّمتك كلمتين تنفعانك» قال: فلما أسلم حصين، قال: يا رسول الله علمني الكلمتين اللتين وعدتني، فقال: «قل اللهم ألهمني رشدي، وأعذني من شر نفسي».
والحديث ضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن الترمذي برقم (٦٩٠).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

رواية: «خلق العرش ثم استوى عليه»[١] رواه الترمذي وابن ماجه وسنده حسن، قال يزيد بن هارون: العماء أي ليس معه شيء.

قال أبو الطيب: ولو سئل أين الآن؟ لقال على العرش أو فوقه أو في السماء، ولكن أجاب بما يطابق سؤاله. وهذه قليل من كثير أخبار هذا الباب ذكرناها على الاختصار وكفى بها دفعًا في وجوه المخالفين الصارفين كلام الله ورسوله عن ظاهره بلا موجب شرعي ودليل قطعي.

قد اعتدى الناس حتى أحدثوا بدعًا في الدين بالرأي لم تبعث به الرسل
حتى استخف بحق الله أكثرهم وفي الذي حملوا من حقه شغل

(بل لا يعلم كنه هذا التفوق والاستواء) الثابتين بأدلة الكتاب والسُّنة، واتفاق السلف الصالح، والأئمة المجتهدين، وجمهور الظاهرية، والمحدثين، والحنابلة كلهم، والمالكية، والأشاعرة، وجماعة من الفقهاء، والمتكلمين، والحكماء السابقين، والشرائع المتقدمة، وأكابر الصوفية، والفطرة، وجميع الأمم عربيها وعجميها إلا من لا اعتداد بخلافه.

(إلا هو) لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] أي كيفيتها فإنها متشابهة، بخلاف الألفاظ فإنها محكمة تدل على معانيها بلا كيف.

قال البغوي: أهل السُّنة يقولون الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف يجب على الإنسان الإيمان به ويكلُ العلم به إلى الله تعالى.

وروى البيهقي[٢] عن ابن وهب قال: كنا عند مالك فدخل رجل فقال: كيف استواؤه؟ فأطرق مالك وأخذته الرمضاء ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه، ولا يقال كيف؟ وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه، فأخرج الرجل، وفي رواية قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعًا.

قال محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى[٣]: إن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، هو ما كان عليه خير القرون ثم الذين يلونهم، وقد كانوا رحمهم الله تعالى

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣١٠٩) وابن ماجه في سننه برقم (١٨٢) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٣٢) وضعيف سنن الترمذي برقم (٦٠٢).
(٢) في الأسماء والصفات (ص٥١٤).
(٣) انظر التحف في مذاهب السلف (ص١٧).

وأرشدنا إلى الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم، يرون أدلة الصّفات على ظاهرها ولا يتكلفون علم ما لا يعلمون، ولا يحرفون، ولا يأوّلون، وهذا المعلوم من أقوالهم وأفعالهم، والمتقرر من مذاهبهم لا يشك فيه شاك، ولا ينكره منكر، ولا يجادل فيه مجادل، وإن نزع من بينهم نازع، أو نجم في عصرهم ناجم، أوضحوا للناس أمره، وبينوا لهم أنه على ضلالة، وصرحوا بذلك في المجامع والمحافل، وحذروا الناس من بدعته كما كان منهم لما ظهر معبد الجهمي وأصحابه وقالوا: إن الأمر أنف، فبتروا منه وبينوا ضلالته وبطلان مقالته للناس فحذروه إلا من ختم الله على قلبه وجعل على بصره غشاوة.

وهكذا كان من بعدهم يوضح للناس بطلان أهل الضلال وانتحل نحلته الباطلة، ثم ما زالوا هكذا لا يستطيع المبتدع في الصفات أن يظهر ببدعته، بل يكتمون كما يكتم الزنادقة بكفرهم، وهكذا سائر المبتدعين في الدين على اختلاف البدع وتفاوت المقالات الباطلة.

وبالجملة إمرار أدلّة الصفات على ظاهرها هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وكانوا إذا سألهم سائل عن شيء من الصفات تلوا عليه الدليل، وأمسكوا عن القال والقيل، وقالوا: قال الله هكذا ولا ندري بما سوى ذلك، ولا نتكلّف بما لم نعلم، ولا أذن الله لنا بمحاورته، فإن أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لا يعنيه ونهوه عن طلب ما لا يمكن الوصول إليه إلا بالوقوع في بدعة من البدع التي هي غير ما هم عليه وما حفظوه عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وحفظه التابعون عن الصحابة وحفظه من بعد التابعين، فكان في هذه القرون الفاضلة الكلمة في الصفات متحدة والطريقة لهم جميعًا متفقة، وكان الدين إذ ذاك صافيًا عن كدرة البدع، خالصًا عن شوب قذر التمذهب، فمن قال إنهم تلبسوا بشيء من هذه المذاهب الناشئة في الصفات وغيرها فقد أعظم الفرية وليس بمقبول في ذلك يعلم ذلك كل من له علم ويعرفه كل عارف فاشدد يديك على هذا واعلم أنه مذهب خير القرون. هذا آخر كلامه رحمه الله تعالى ملخصًا، ويا له من صدق وإنصاف لا يخالطه تعصب ولا اعتساف فاظفر بذاك تربت يداك.

وقال عماد الدين ابن كثير في سورة طه تحت قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[1] [طه: ٥] تقدم الكلام على ذلك في الأعراف بما أغنى عن إعادته وإن

(١) انظر تفسير ابن كثير (٣/ ١٩٢).

المسلك الأسلم في ذلك إمرار ذلك من الكتاب والسُّنة من غير تكييف ولا تحريف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل، انتهى.

ولم أقف على كلامه على ذلك في الأعراف لعدم تيسر ذلك المجلد فمن وقف عليه فليُلحق ذلك الكلام في هذا المقام بقدر ما يلائم المرام[1].

قال شيخ الإسلام عبد الله الهروي: إن حفظ حرمة نصوص الأسماء والصفات بإجراء أخبارها على ظواهرها، هو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى الأفهام كما قال مالك: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول إلخ، وهذا الجواب عام في جميع الصفات من السمع، والبصر، والقدرة، والإرادة، والنزول، والضحك، والغضب، فمعانيها كلها معلومة، وأما كيفيتها فغير معقولة إذ تعقل الكيف فرع العلم بكيفية الذات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معلوم فكيف يعقل كيفية الصفات! والعصمة النافعة في هذا الباب أن يصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصف به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل. انتهى.

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ قال الماتن: هم أولو ذكاء وعقل لمّا سمعوا من النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم العلم والحكمة صادف ذلك منهم استعدادًا فصار يمدّ لهم في باطنهم فَهْمَ معاني كتاب الله على وجهها، وإليه أشار علي كرم الله وجهه حيث قال: أو فهم أعطيه رجل مسلم. انتهى.

---

(١) وإتمامًا للفائدة ها نحن ننقل كلام الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره للآية ٥٤ من سورة الأعراف وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٥٤﴾، فقال رحمه الله تعالى:
وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًا، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، لا يشبهه شيء من خلقه، و﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري، قال: «من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر» وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى.

وأخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم، والطبراني عن أنس وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأبي الدرداء أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم سئل عن الراسخين في العلم فقال: «من برت يمينه وصدق لسانه واستقام قلبه ومن عف بطنه وفرجه فذلك من الراسخين في العلم»[١] وأخرج ابن عساكر من طريق عبد الله بن يزيد الأزدي عن أنس مرفوعًا نحوه.

قال الشوكاني رحمه الله تعالى في فتح القدير[٢]: قد اختلف أهل العلم في قوله: «والراسخون في العلم» هل هو كلام مقطوع عما قبله أو معطوف على ما قبله فيكون الواو للجمع، فالذي عليه الأكثر أنه مقطوع عما قبله، وأنّ الكلام تمّ عند قوله «إلا الله» هذا قول ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وأبي الشعثاء، وأبي نهيك وغيرهم، وهو مذهب الكسائي والفرّاء والأخفش، وأبي عبيد، وحكاه ابن جرير الطبري عن مالك واختاره، وحكاه الخطابي عن ابن مسعود وأبي بن كعب! قال: وإنما روي عن مجاهد أنه نسق الراسخين على ما قبله، وزعم أنهم يعلمونه. انتهى.

وبمثل ذلك قال البغوي في تفسيره[٣] وزاد: وبه قال الحسن وأكثر التابعين، ويصدق ذلك قراءة عبد الله «وإن تأويله إلا عند الله» وفي حرف أبيّ بن كعب «ويقول الراسخون»، قال عمر بن عبد العزيز: وفي هذه الآية انتهى علم الراسخين إلى أن قالوا آمنا به كلٌّ من عند ربنا، وهذا القول أقيس في العربية وأشبه بظاهر الآية. انتهى.

وقال السيوطي في الإتقان[٤]: والأكثرون من الصّحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم خصوصًا أهل السُّنة ذهبوا إلى الثاني أي عدم علم الراسخين به، وهو أصح الروايات عن ابن عباس.

قال السمعاني: لم يذهب إلى الأول أي علم الراسخين به إلا شرذمة قليلة واختاره العيني، وكان يعتقد مذهب أهل السُّنة لكنه سها في هذه المسألة، ولا غَرْو أن لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة.

قلت: ويدلّ لصحة مذهب الأكثرين ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والحاكم

---

(١) انظر الدر المنثور (٢/ ١٥١).
(٢) (١/ ٣١٥).
(٣) (١/ ٢١٤).
(٤) (٢/ ٧).

في المستدرك عن ابن عباس أنه كان يقرأ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[1] هذا يدل على أن الواو للاستئناف لأنّ هذه الرواية وإن لم يثبت بها القراءة فأقلّ درجاتها أن يكون خبرًا بإسناد صحيح عن ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه، ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذمّ مبتغي المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوّضوا العلم إلى الله وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب.

وحكى الفراء أن في قراءة أبي بن كعب أيضًا «ويقول الراسخون».

وأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: تلا رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم هذه الآية ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ قالت: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «فإن رأيت الذين يبتغون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»[2].

وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يقول: «لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خصال: أن يكثر لهم فيتحاسدوا فيقتلوا، وأن يفتح له الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلا الله» الحديث[3].

وأخرج ابن مردويه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قال: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضًا، فما عرفتم فاعملوا به وما تشابه فآمنوا به»[4].

وأخرج ابن أبي حاتم عن عائشة قالت: كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه.

وأخرج الدارمي عن عمر بن الخطاب قال: إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[5].

فهذه الأحاديث والآثار تدل على أن المتشابه مما لا يعلمه إلا الله، وأن الخوض فيه مذموم.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره (١/ ١١٦) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٩).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٤٧) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٦٥).
(٣) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٣/ ٢٩٣).
(٤) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ١٨١) بنحوه.
(٥) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٤٩).

وقال بعضهم: العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة، والمتشابه هو موضع خضوع العقل لبارئها استسلامًا واعترافًا.

وفي ختم الآية بقوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] تعريض للزائغين ومدح للراسخين، يعني من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولي العقل، ومن ثم قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ الآية، فخضعوا لبارئهم لاستنزال علم الله بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني.

وقال ابن الحصّار: قسم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب، لأنّ إليه ترد المتشابهات وهي التي يعتمد في مراد الله تعالى من خلقه في كل ما تعبدهم به من معرفته، وتصديق رسله، وامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبار كانت أمهات، ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيغ أنهم هم الذين يبتغون ما تشابه منه، ومعنى ذلك أنّ من لم يكن على يقين من المحكمات وفي قلبه شك كانت راحته في تتبع المشكلات المتشابهات، ومراد الشارع منا التقدم إلى فهم المحكمات وتقديم الأمهات، حتى إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تُبْلَ بما أشكل عليك.

ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدم إلى المشكلات وفهم المتشابه قبل الأمهات، وهو عكس المعقول، والمعتاد والمشروع، ومثل هؤلاء المشركين الذين يقترحون على رسلهم آيات غير الآيات التي جاءوا بها، ويظنون أنهم لو جاءتهم آيات أخر لآمنوا عندها جهلًا منهم وما علموا أن الإيمان بإذن الله تعالى. هذا آخر كلام السيوطي رحمه الله تعالى.

(ممن آتاه الله من لدنه علمًا) قال الشوكاني رحمه الله تعالى في فتح القدير[١]: رجح ابن فورك أن الراسخين يعلمون تأويله وأطنب في ذلك، وهكذا جماعة من محقّقي المفسّرين رجحوا ذلك.

قال القرطبي[٢]: قال شيخنا أبو العباس أحمد بن عمرو: وهو الصحيح فإن تسميتهم راسخين تقتضي بأنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع من يفهم كلام العرب، وفي أي شيء هو رسوخهم إذ لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع، لكن المتشابه يتنوع، فمنه ما لا يعلم ألبتة كأمر الروح والساعة مما استأثر الله بعلمه،

---

(١) (١/٣١٧).
(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن (٤/١٨).

وهذا لا يتوخى علمه أحد، فمن قال من العلماء الحذاق بأن الراسخين لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا النوع، وأما ما يمكن حمله على وجوه في اللّغة فيتناول ويعمل تأويله المستقيم، ويزال ما فيه من تأويل غير مستقيم. انتهى.

ونقول: إن من جملة ما يصدق عليه تفسير المتشابه فواتح السور، فإنها غير متضحة المعنى ولا ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى نفسها، لأنه لا يدري من يعلم بلغة العرب ويعرف عرف الشرع ما معنى الم، آلمر، حم، طس، طسم ونحوها، لأنّه لا يجد بيانها في شيء من كلام العرب ولا من كلام الشرع، فهي غير متضحة المعنى، لا باعتبار نفسها، ولا باعتبار أمر آخر يفسرها ويوضحها، ومثل ذلك الألفاظ المنقولة عن لغة العجم، والألفاظ العربية التي لا يوجد في لغة العرب ولا في عرف الشرع ما يوضحها، وهكذا استأثر الله بعلمه كالروح، وما في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤] إلى آخر الآية ونحو ذلك، وهكذا ما كانت دلالته غير ظاهرة لا باعتبار نفسه، ولا باعتبار غيره كورود الشيء محتملاً لأمرين احتمالاً لا يترجح أحدهما على الآخر باعتبار ذلك الشيء نفسه وذلك كالألفاظ المشتركة مع ورود ما يبين المراد من معنى ذلك المشترك من الأمور الخارجة، وكذلك ورود دليلين متعارضين كليًا بحيث لا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر باعتبار نفسه ولا باعتبار أمر آخر يرجحه، وأما ما كان واضح المعنى باعتبار نفسه بأن يكون معروفًا في لغة العرب، أو في عرف الشرع، أو باعتبار غيره، وذلك كالأمور المجملة التي ورد بيانها في موضع آخر من الكتاب العزيز، أو في السُّنة المطهرة، أو الأمور التي تعارضت دلالتها ثم ورد ما بين راجحها من مرجوحها في موضع آخر من الكتاب، أو السُّنة، أو سائر المرجحات المعروفة عند أهل الأصول المقبولة عند أهل الإنصاف، فلا شك ولا ريب أن هذا من المحكم لا من المتشابه، ومن زعم أنها من المتشابه فقد اشتبه عليه الصواب، فاشدد يديك على هذا فإنك تنجو به من مضائق ومزالق وقعت للناس في هذا المقام، حتى صارت كل طائفة تسمّي كلّ ما دل لما يذهب إليه محكمًا، وما دل لما يذهب إليه من يخالفها متشابهًا، سيما أهل علم الكلام، ومن أنكر هذا فعليه بمؤلفاتهم.

واعلم أنه قد ورد في الكتاب العزيز ما يدل على أنه جميعه محكم لكن لا بهذا المعنى الوارد في الآية هذه، بل بمعنى آخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١] وقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١] والمراد بالمحكم بهذا المعنى أنه صحيح الألفاظ، قويم المعنى، فائق في البلاغة والفصاحة على كل كلام، وورد أيضًا ما يدل على أنه جميعه متشابه لكن لا بهذا المعنى الوارد في هذه الآية

التي نحن بصدد تفسيرها، بل بمعنى آخر، ومنه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢١] والمراد بالمتشابه بهذا المعنى أنه يشبه بعضه بعضًا في الصّحة والفصاحة والحسن والبلاغة. انتهى كلام الشوكاني رحمه الله تعالى في تفسيره.

وأفاد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: أن جمهور الأمة على أن الوقف عند قوله إلا الله، وقالت طائفة: إن الراسخين يعلمون تأويله، ولا منافاة بين القولين عند التحقيق، فالتأويل على ثلاثة وجوه: الأول: كلام الأصوليين وهو ترجيح المرجوح لدليل، الثاني: التفسير وهو اصطلاح المفسرين، الثالث: الحقيقة التي تؤول إليها الكلام لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣] فتأويل أخبار المعاد هو وقوعها يوم القيامة وتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة بما لها من الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة، وتأويل ما أخبر به من الوعد والوعيد هو نفس الثواب والعقاب، فنحن إذا أخبرنا الله تعالى بالغيب الذي اختص به من الدارين وما فيهما علمنا معنى ذلك الذي أريد منا فهمه وفسرناه، وأما نفس الحقيقة المخبر عنها التي لم تكن بعد وإنما يكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله. انتهى ملخصًا.

وزاد عليه السيد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى في ترجيح أساليب القرآن وجهًا رابعًا من وجوه التأويل. وقال: تركه الشيخ والإمام وهو المراد في الآية وذلك هو وجه الحكمة فيما لا تعرفه العقول مثل خلق أهل النار وعذابهم وترجيحه على العفو عنهم مع ترجيحه للعفو بشرائعه وأوامره لعباده وقد ذكرت كل طائفة وجهًا معينًا في ذلك واعترضهم الباقون وقد تقصيت ما قيل في ذلك وما يرد عليه في العواصم. انتهى.

قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في الإتقان[1]: اختلف هل المتشابه مما يمكن الاطلاع على علمه أو لا يعلمه إلا الله؟ على قولين منشؤهما الاختلاف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ هل هو معطوف؟ ويقولون حال أو مبتدأ خبره يقولون والواو للاستئناف، وعلى الأول طائفة يسيرة منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أنا ممن يعلم تأويله، وقال مجاهد: يعلمون تأويله ويقولون آمنا به.

وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال: «الراسخون في العلم يعلمون تأويله، لو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه، ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه».

---

(١) (٢/ ٧).

واختاره النووي في شرح مسلم وقال: إنه الأصح، لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته، وقال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: إنه الظاهر، انتهى ملخصًا.

(وهو مرئي) بالأعين والأبصار **(للمؤمنين في يوم القيامة)** دار القرار قبل دخول الجنة وبعده لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة ٢٢ ـ ٢٣] ولقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»[(١)] وهو حديث صحيح مشهور في الصحيحين وغيرهما رواه أحد وعشرون نفسًا من أكابر الصحابة، وفيه أن ذلك قبل دخول الجنة.

ولقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إذا دخل أهل الجنة الجنة» إلى قوله: «فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم»[(٢)] رواه مسلم وذلك بعد دخول الجنة.

ولإجماع الأمة، فإنهم كانوا مجمعين على وقوع الرؤية في الآخرة، وأن الآيات الواردة في ذلك محمولة على ظواهرها، ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعت شبههم وتأويلاتهم.

قال الرازي: مذهبنا في هذه المسألة ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي أن نتمسك بالدلائل السمعية في إثبات مذهبنا، فإنه أسرع في إلزام الخصوم وأظهر في تفهيمهم للعوام، وإذا ذكر الخصوم شبهتهم على هذه الدلائل النقلية تعارضهم بالنقول على وجه الدفع والرد.

قال علي القاري رحمه الله تعالى[(٣)]: [وقد تواترت أحاديث إثبات الرؤية تواترًا معنويًا فيجب قبولها ولا يلتفت إلى ما يتموهه أهل البدعة عقلاً] وأما قول قاضي

---

(١) جزء من حديث الرؤية الطويل والذي أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٢، ٤٥٨١، ٤٩١٩، ٦٥٦٠، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨، ٧٤٣٩) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨١) والترمذي في سننه برقم (٢٥٥٢) وابن ماجه في سننه برقم (١٨٧) من حديث صهيب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة» قال: «يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيّض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟» قال: «فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل».

(٣) انظر شرح الفقه الأكبر (ص١٢٢).

خان: إن ترك الكلام في هذه حسن، فغير مستحسن، لأن ترك ما يفيد تحقيق المرام لا تثبت الأحكام.

وأفاد الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى[1] وقال: قد اتفق عليها الأنبياء والمرسلون، وجميع الصحابة، والتابعون، وأئمة الإسلام على تتابع القرون، وأنكرها أهل البدع المارقون، والجهمية والفرعونية المعطلون، والباطنية هم عن جميع الأديان منسلخون، والرافضة الذين هم بحبائل الشيطان متمسكون وعن حبل الله منقطعون، وعلى سب أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عاكفون، وللسنة وأهلها محاربون، ولكل عدو لله ورسوله مسالمون. وكل هؤلاء عن ربهم محجوبون وعن بابه مطرودون، أولئك أحزاب الضلال وأعداء الرسول وحزبه، انتهى.

وقد أطال الحافظ في إثبات الرؤية في حادي الأرواح في الباب الخامس والستين، وأجاب عن إيراد كل منكر لها وجمع أحاديث الباب في فصول عديدة ثم قال بعد ذلك:

دل القرآن والسُّنة المتواترة وإجماع الصحابة، وأئمة الإسلام، وأهل الحديث عصابة الإسلام وبرك الإيمان وخاصة رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم على أن الله سبحانه وتعالى يُرى في القيامة بالأبصار، كما يرى القمر ليلة البدر صحوًا، وكما ترى الشمس في الظهيرة، فإن كان ما أخبر الله ورسوله عنه من ذلك حقيقة فلا يمكن أن يرده إلا من فوقهم، لاستحالة أن يروا أسفل منهم، أو خلفهم، أو أمامهم، أو عن يمينهم، أو شمالهم، وإن لم تكن لما أخبر به حقيقة كما يقوله فروخ الصابئة، والفلاسفة، والمجوس، والفرعونية، بطل الشرع والقرآن، فإن الذي جاء بهذه الأحاديث هو الذي جاء بالقرآن والشريعة، والذي بلّغها هو الذي بلّغ الدين فلا يجوز أن يجعل كلام الله ورسوله عضين بحيث يؤمن ببعض معانيه ويكفر ببعضها، فلا يجتمع في قلب العبد بعد الاطلاع على هذه الأحاديث وفهم معناها إنكارها والشهادة بأن محمدًا رسول الله، والمنحرفون في باب رؤية الرب تعالى نوعان، أحدهما: من زعم أنه يُرى في الدنيا ويُحاضر ويُسامر، والثاني: من زعم أنه لا يُرى في الآخرة ألبتة، ولا يكلم عباده، وما أخبر به الله ورسوله وأجمع عليه الصحابة والأئمة يكذب الفريقين، وبالله التوفيق. انتهى.

ثم الكفار ليس لهم رؤية الله تعالى كما دل على ذلك قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ٥].

---

(١) كما في حادي الأرواح (ص٣٢٦).

(لوجهين أحدهما: أن ينكشف عليهم انكشافًا تامًا بليغًا جدًا أكثر من التصديق به عقلاً) فهو أمر زائد على صفة العلم **(فكأنّه الرؤية بالبصر)** يعني أن رؤيته تكون على وجه خارق للعادة من غير اعتبار المقابلة لهذه الحاسّة كما روي عنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «أتموا صفوفكم فإني أراكم من وراء ظهري»[1] على ما رواه الشيخان، وكما يرانا الله تعالى اتفاقًا.

(إلّا أنّه من غير مؤازاة، ومقابلة، وجهة، ولون، وشكل) لأن الرؤية نوع كشف وعلم، إلا أنه أتم وأوضح من العلم، فإذا جاز تعلّق العلم به، وليس في جهة، جاز تعلق الرؤية به وليس بجهة، وكما يجوز أن يرى الله الخلق وليس في مقابلتهم، جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة، وكما جاز أن يعلم من غير كيفية وصورة، جاز أن يرى كذلك من غير كيفية وصورة.

قال القاضي رحمه الله تعالى في ما لا بدّ منه: وأفضل نعم الجنّة رؤية الله تعالى. فالمسلمون يرونه في الجنة بلا حجاب، وبلا جهة، وبلا كيف، وبلا مثال، انتهى.

وأفاد المحدث الحاج محمد فخر الزائر رحمه الله تعالى فقال: وما قيل من أنه يرى ولا في مكان ولا على جهة من مقابلة، أو اتصال شعاع، أو ثبوت مسافة بين الرائي والمرئي، فالكتاب والسُّنة ساكتة عنه، ولمّا وصفته الجهمية بأوصاف لا توجد إلّا في العدم المحض، نفوا الرؤية والاستواء وسائر الصفات، ولم يزل أئمة أهل السُّنة مجدّين مجتهدين في إثبات الحق ورد الباطل، فعليكم باتباعهم فإنّهم مركز الحق.

(وهذا الوجه قال به المعتزلة وغيرهم) من أهل السُّنة والجماعة.

(وهو حق) لأن ذات الرؤية ثابتة بالكتاب والسُّنة إلا أنها متشابهة من حيثية الجهة، فأثبتوا ما أثبته النقل ونفوا ما تنزه عنه العقل.

قال علي القاري رحمه الله تعالى[2]: لقد أخطأ شارح عقيدة الطحاوي في هذه المسألة حيث قال: فهل يعقل رؤية بلا مقابلة، وفيه دليل على علوه على خلقه. انتهى.

وكأنه قال بالجهة العلوية لربّه، ومذهب أهل السُّنة والجماعة أنه سبحانه لا يرى

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٧١٨، ٧١٩، ٧٢٥) ومسلم في صحيحه برقم (٤٣٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر شرح الفقه الأكبر (ص١٢٣).

في جهة، وقوله: «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» تشبيه للرؤية بالرؤية في الجملة لا تشبيه المرئي بالمرئي من جميع الوجوه، انتهى كلام القاري.

قال أبو الطيب: تخطئة القاري شارح العقيدة في قوله: هل يعقل رؤية بلا مقابل... إلى قوله: كأنه قال بالجهة العلوية لربه، منظور فيه، لأنه لا استحالة في رؤيته بالتقابل مع علوه على خلقه، كما لا استحالة في قربه بعبادة ومعيته لهم مع كونه فوق العرش مستو عليه، وقد تقدم حديث: «فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم»[(١)].

(وإنما خطأهم) أي خطأ المعتزلة **(في تأويلهم الرؤية بهذا المعنى)** وما يعلم تأويله إلا الله **(أو حصرهم الرؤية في هذا المعنى)** مع عدم دليل الحصر **(وثانيهما أن يتمثل لهم بصور كثيرة)** تليق بشأنه الأقدس المنزه عن مماثلة الخلق وتصور أوهامهم.

(كما هو مذكور في السُّنة). قال الماتن رحمه الله تعالى في باب ذكر عالم المثال من كتاب الحجة البالغة[(٢)]: قد استفاض في الحديث أن الله تعالى يتجلّى بصور كثيرة لأهل المواقف، وأن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يدخل على ربه وهو على كرسيه، وأن الله تعالى يكلم ابن آدم شفاهًا إلى غير ذلك مما لا يحصى والناظر في هذه الأحاديث بين إحدى ثلاث: إما أن يقرّ بظاهرها فيضطر إلى إثبات عالم ذكرنا شأنه وهذه هي التي يقتضيها قاعدة أهل الحديث، نبّه على ذلك السيوطي رحمه الله تعالى، وبها أقول وإليها أذهب، أو يقول: إن هذه الوقائع تتراءى لحسٍّ الرائي وتتمثل له في بصره وإن لم يكن خارج حسه، وقال بنظير ذلك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله: ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] إنهم أصابهم جدب فكان أحدهم ينظر إلى السماء فيرى كهيئة الدخان من الجوع، ويذكر عن ابن الماجشون أن كل حديث جاء في النقل والرؤية في المحشر فمعناه أنه بغير إبصار خلقه فيرونه نازلاً متجليًا ويناجي خلقه ويخاطبه وهو غير متغير عن عظمته ولا منتقل، ليعلموا أن الله على كل شيء قدير، أو يجعلها تمثيلاً لتفهيم معان أخرى، ولست أرى المقتصر على الثالثة من أهل الحق. انتهى.

(فيرونه بأبصارهم بالشكل واللون والمواجهة كما يقع في المنام كما أخبر به النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حيث قال: رأيت ربي في أحسن صورة)[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) حجة الله البالغة (١/ ١٤).

(٣) جزء من حديث أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٢٣٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما =

وفي رواية في صورة شاب.

قال الرازي رحمه الله تعالى في تأسيس التقديس: يجوز أن يرى النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ربّه في المنام في صورة مخصوصة من الأنام، لأن الرؤيا من تصرفات الخيال وهو غير منفك من الصور المتخيلة في عالم المثال. انتهى.

وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى: إن لله سبحانه تجليات صورية في العقبى، وبهذا يزول كثير من الإشكالات على ما لا يخفى، وما ذكره قاضي خان من منع هذا المنام وشدد في هذا المقام وقواه بنقله عن بعض العلماء الفخام، فقد بيّن جوابه، وعيّن صوابه علي القاري في المرقاة: ومن أجرأ ممن أنكر الرؤية في المنام بعدما أحاط علمًا بما ورد من منام سيد الأنام عليه التحية والسلام، ولا وجه لمنعه وإنكاره مع أنه ليس باختيار أحد من الناس كائنًا من كان.

قال التفتازاني رحمه الله تعالى: وأما الرؤية في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف، ولا خفاء في أنه نوع مشاهدة يكون بالقلب دون العين. انتهى.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: رأيت رب العزة في المنام تسعًا وتسعين مرة ثم رآه أخرى تمام المائة وقصتها طويلة، وقال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: رأيت ربي في المنام فقلت: يا رب، بما يتقرب المتقربون إليك، قال: بكلامي يا أحمد، قلت: ربّ بفهم أو غير فهم، قال: بفهم أو غير فهم، وقال أبو يزيد: رأيت الله في المنام فقلت كيف الطريق إليك؟ قال: أترك نفسك وتعال. وروي عن حمزة الزيات، وأبي الفوارس الكرماني، والحكيم الترمذي، وشمس الأئمة الكردري أنهم رأوه في المنام.

ومن الذين ذهبوا إلى استحالتها في المنام أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى

= أن النبي ﷺ قال: «أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال: يا محمد هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا، قال: فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديي، فعلمت ما في السماوات وما في الأرض. قال: يا محمد هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: نعم في الكفارات، والكفارات المكث في المسجد بعد الصلاة، والمشي على الأقدام إلى الجماعات، وإسباغ الوضوء في المكاره، ومن فعل ذلك عاش بخير، ومات بخير، وكان من خطيئته كيوم ولدته أمه، وقال: يا محمد إذا صليت فقل: اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٥٨٠).

محتجًا بأن ما يرى في النوم خيال ومثال والله تعالى عنه متعال. والحديث يرد عليه وعلى من قال بقوله، وكفى بالحديث دليلاً لو لم يكن في الباب غيره، فكيف وقد اعتضد برؤية الآخرين الثقات، وإنما جوّزها من جوّز بلا كيفية وجهة ومقابلة وخيال، ولكني لا أرتضي به، بل هو جائز بها كما قال الماتن رحمه الله تعالى وذهب إليه نومًا كان في الدنيا أو يقظة في الآخرة، والله أعلم.

(فيرون هنالك عيانًا ما يرون في الدنيا منامًا) بالشكل واللون والجهة والمقابلة ولا استحالة فيها.

(وهذان الوجهان نفهمهما ونعتقدهما) لكونهما مستفادين من الأدلة الشرعية، وبهما تحصل المطابقة بين الروايات المختلفة والأحاديث المتعارضة (و) مع هذا.

(إن كان الله ورسوله أراد بالرؤية غيرهما فنحن آمنا بمراد الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وإن لم نعلمه بعينه) وهذا دأب الراسخين في العلم فإنّهم يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] وقالت الملائكة: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ﴾ [البقرة: ٢٣].

(ذلك ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) وهو حديث صحيح اتفق عليه السلف والخلف.

فما شئت كان وإن لم أشأ وما شئت إن لم تشأ لم يكن

(فالكفر والمعاصي كلها) صغيرها وكبيرها **(بخلقه وإرادته)** إذ لو لم يروها لما وقعت ومن هنا قال أبو مدين المغربي:

لا تنكر الباطل في طوره فإنه بعض ظهوراته

والحاصل أن القدر وما يقع من خيره وشره، وحلوه ومره، كائن عنه سبحانه وتعالى، ما شاء كان وما لا فلا، فالكفر له نسبة إليه سبحانه وهي كونه من خلقه على مقتضى حكمته ولا اعتراض عليه فيه، فإنّ مالك الملك يتصرف فيه كيف يشاء، لا يتضرر بشيء كما لا ينتفع به، وله نسبة إلى المكلف، وهي وقوعه باختياره وكسبه والاعتراض واقع عليه في فعله، لأنّه أسخط مولاه واستحق عقوبته الدائمة في عقباه.

(لا برضاه) لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ﴾ [الزمر: ٧] لأن الكفر يوجب المقت الذي هو أشد الغضب، وهو ينافي رضاء الرب المتعلق بالإيمان وحسن الأدب، فالمعصية ليست بأمر الله تعالى، ولكن بمشيئته لا بمحبته، وبقضائه لا برضاه، وبتخليقه لا بتوفيقه.

قال القاضي رحمه الله تعالى في ما لا بد منه: وكلّ ما يقع من الخير والشر، وكل ما يرتكبه العبد من الكفر والإيمان، والطّاعة والعصيان، كلها بإرادته تعالى، لكنه سبحانه لا يرضى بالكفر والمعصية، وقرر عليها العذاب، ويرضى بالطاعة والإيمان، ووعد عليه بالثواب، فالإرادة شيء آخر، والرضاء شيء آخر. انتهى.

(وهو) غني عن العالمين **(لا يحتاج إلى شيء في ذاته وصفاته)** لأن الاحتياج من أمارات الحدوث والإمكان، والله تعالى منزه عنه.

(ولا حاكم عليه) بل هو الحاكم على الكلّ يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣] وفي القنوت: «إنك تقضي ولا يقضى عليك».

(ولا يجب عليه شيء بإيجاب غيره) ومن الغير حتى يوجب شيئًا عليه، بل لا يعقل في حقه الوجوب **(نعم قد يعد شيئًا فيفي بالوعد)** كرمًا وفضلاً **(كما ورد)** في القرآن ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] وفي الحديث: «إن رحمتي سبقت غضبي» **(فهو ضامن على الله)** حسب وعده الصّدق الذي كانوا به يوعدون دون إيجاب غيره **(وجميع أفعاله تتضمن الحكمة)** وقد كان الله عليمًا حكيمًا، وفعل الحكيم لا يخلو عن الحكمة، قال الله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١٣٥] **(والمصلحة الكلية على ما يعلم)** هو وإن لم يعلم غيره **(ولا يجب عليه اللطف الجزئي الخاص والأصلح الخاص)** وإلا لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة، فإن العدم أصلح له من الوجود في عالم الشهود، ولما كان له امتنان على العباد، وقد قال: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧] ولما كان له استحقاق شكر في الهداية وإفاضة أنواع الخيرات لكونها أداءً للواجب، ولما كان امتناعه على النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم فوق امتناعه على أبي جهل إذ فعل بكل منهما غاية مقدوره من الأصلح له، ولما كان لسؤال العصمة والتوفيق وكشف الضر والبأساء والبسط في الخصب والرخاء معنى، لأن ما يفعله في حق كل واحد فهو مفسدة له يجب على الله تركها، وما نقل عن معتزلة بغداد من كون الأصلح للكفار تخليدهم في النار فغاية في المكابرة ونهاية في العناد.

(لا قبيح منه) بل كل ما يخلقه ففيه حسن وحكمة باعتبار خير وبهذا ورد حديث «الخير كله بيديك والشر ليس إليك»[1] نعم قد يكون قبيحًا وشرًا لبعض الناس، فهذا

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٧١) وغيره من حديث علي رضي الله عنه =

شر جزئي وإضافي، وإما شرّ كلي أو شر مطلق، فالله تعالى منزّه عنه، ولهذا لا يضاف إليه الشر مفردًا قط، بل لا يدخل في عموم الخلق بقوله سبحانه.

﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ١٢] وقوله: ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٧٨] أو يضاف إلى السبب كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]أو يحذف فاعله كقوله: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠] وبالجملة تنسب الطاعة إليه، لأنها محض خير ولا تنسب إليه السيئة، لأنها في صورة شر تأدبًا مع أن الكل من عنده فخلق الطاعة فضل وخلق المعصية عدل.

(ولا ينسب) بل ولا يتصور **(فيما يفعل أو يحكم إلى جور وظلم)** لأنه لا يصادف لغيره ملكًا حتى يكون تصرفه فيه ظلمًا، فكلّ ما سواه من إنس وجن، وملك، وشيطان، وسماء، وأرض، وحيوان، ونبات، وجماد، وجوهر، وعرض، ومدرك، ومحسوس حادث، مملوك له تعالى، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

(يراعي الحكمة فيما خلق وأمر، لا أنه يستكمل نفسه وصفاته بشيء وأن يكون له حاجة وغرض) لأن أفعاله ليست معلّلة بالأغراض **(فإن ذلك ضعف وقبح)** مناف للألوهية، وأمارة للحدوث والإمكان، وهو منزه عنه.

(لا حاكم سواه) لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ [يوسف: ٤٠] قال الماتن رحمه الله تعالى في التفهيمات: أو أشهد لله بالله أن لا حاكم إلا الله، «**وإن الحكم إلا لله**» وإن الله تعالى حكم بالواجب، والمندوب، والمباح، والمكروه، والحرام، من فوق عرشه، فحقق ذلك كلّه في الملأ الأعلى، وفي الشعاع القائم حول تجلية الأعظم، ثم أنزل الشريعة في الناس على لسان من اصطفاه لرسالته، فمن أخبر بأنّ هذا واجب أو حرام من غير ثبت وثقة افترى على الله الكذب ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ

= عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفًا وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللَّهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعًا، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك...» الحديث.

﴿لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل: ١١٦] بل الحق في المرتبة الأولى أن يجزم بما هو معلوم الاعتقاد لا يقبل النقيض، ويصحح القول في المرتبة الثانية فيقال: القولان مرويان عن الصّحابة مثلاً، إلا أن هذا القول أحبّ إلينا، وأشبه بالسُّنة. انتهى.

(فليس للعقل في حسن الأشياء وقبحها) بل الحكم بحسنها وقبحها فيها لله تعالى خاصة، وعليه عامة الفقهاء خلافًا للمعتزلة، فإن الحسن عندهم ما يستحسنه العقل، والقبح ما يستقبحه العقل على مراتب، منها ما يكون حسنًا بعينه كالإيمان بالله تعالى، والعبادة، وشكر النعمة، ومنها ما هو بمعنى في غيره كبناء الرباطات، والمساجد، وإماطة الأذى عن الطريق **(وكذا)** القبح **(وكذلك)** ليس للعقل حكم **(في كون الفعل سببًا للثواب والعقاب وإنما حسن الأشياء وقبحها بقضاء الله تعالى)** على ألسنة الأنبياء والمرسلين.

(وحكمه وتكليفه للنّاس فمنها ما يدرك بالعقل وجهه ومصلحته ومناسبته للثواب والعقاب، ومنها ما لا يدركه إلا بإخبار الرسل عن الله تعالى وكل صفة من صفاته) الذاتية كالعلم، والقدرة، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر، والإرادة، والفعلية كالتخليق، والترزيق، والإبداع، والإحياء، والإنبات، والإنماء، وتصوير الأشياء إلى غير ذلك.

(واحدة بالذات) لا يتكرر ولا يتعدد، فهو سبحانه فاعل بفعل واحد جميع المفعولات، فيسمع بسمع واحد جميع المسموعات، ويتكلم بكلام واحد جميع الكلمات، وحي بحياة واحدة، وكذا سائر الصفات، لأن التعدّد والتكرّر من صفات الحادثات، وإنما التعدد في تأثيرها وأسمائها دون نفسها.

(غير متناهية بحسب التعلق والتجدد) كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١] وقال: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

(وإنما هو في التعلق بالمعنى المذكور) فليس التعلق أيضًا بمتعدد، وإنما المتعدد هو المتعلَّق بالفتح فيظهر أحكام التعلق متفاوتة متعددة بحسب تفاوت المتعلقات، وهو سبحانه بريء عن الحدوث، والتجدد، والتعدد، من جميع الوجوه.

(ولله تعالى ملائكة) وإنهم أجسام لطيفة هوائية تقدر على التشكل بأشكال مختلفة، مُنَزّهون عن صفة الذكورية ونعت الأنوثية، إذ لم يرو بذلك نقل ولا دل عليه عقل، وما زعم عبّاد الأوثان أنهم بنات الله فمحال باطل، وإفراط في شأنهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦].

(علويون) مسكنهم السماوات العلى وهم الملأ الأعلى، وهذا قول أكثر المسلمين.

(مقربون، أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) قال القاضي رحمه الله تعالى في «ما لا بد منه»: ويؤمن بأن الملائكة عباد الله حقّ معصومون من الجناح، لا يحتاجون إلى أكل وشرب، مبلغون للوحي، حاملون للعرش، قائمون بما أمروا، والأنبياء والملائكة مع أنهم أشرف المخلوقات ومقربو الحضرة، لكن لا علم لهم ولا قدرة كمثل سائر المخلوقات، إلا ما علمهم الله تعالى وأعطاهم من القدرة، وهم مؤمنون بذاته وصفاته كسائر المسلمين، ومعترفون في إدراك كُنهِه بالعجز والقصور، وناطقون في تأدية حقوق العبودية بشكر توفيقه تعالى تشريك عباد الله الخواص في صفاته الواجبة أو العبادة كفر، وكما أن الكفار كفروا بإنكار الأنبياء، كذا النصارى قالوا: إن عيسى ابن الله، ومشركو العرب قالوا: إن الملائكة بنات الله، وسلّموا لهم علم الغيب فكفروا، لا ينبغي أن يشرك الأنبياء والملائكة في صفاته تعالى. انتهى.

(وملائكة) أخرى **(موكّلون على كتابة الأعمال)** كما دل عليه القرآن ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١١ ـ ١٢] ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٨].

(وحفظ العبد عن المهالك) والمهاوي **(والدعوة إلى الخيرات)** كما وردت به السُّنة الصحيحة **(ويَلَمُون)** من اللّمة بالفتح وهي القرب والإصابة **(للعبد بالخير)** والرشد وما فيه هدايته، ونجاته، وفلاحه، وصلاحه **(لكل واحد)** منهم **(مقام معلوم)** لا يتجاوز عنه كما ورد به الكتاب، وفي الحديث: «إن للشيطان لمة وللملك لمة» الحديث[1]، قال الماتن رحمه الله تعالى في الحجة: إن صورة تأثير الملائكة في نشأة الخواطر الأنس والرغبة في الخير وتأثير الشياطين فيها الوحشة وقلق الخاطر والرغبة في الخير وتأثير الشياطين فيها الوحشة وقلق الخاطر والرغبة في الشر، انتهى.

﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ وأما إبليس فكان من الجن ففسق عن أمر ربه، ولم يكن منهم، وأما هاروت وماروت فالأصح أنهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة، وتعذيبهما إنما هو على وجه المعاتبة كما يعاتب الأنبياء على الزلات

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٨٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن للشيطان لمة بابن آدم وللملك لمة، فأما لمة الشيطان فإيعاد بالشر، وتكذيب بالحق، وأما لمة الملك، فإيعاد بالخير، وتصديق بالحق، فمن وجد ذلك فليعلم أنه من الله، فليحمد الله، ومن وجد الأخرى فليتعوذ بالله من الشيطان»، ثم قرأ: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [البقرة: ٢٦٨].
والحديث ضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن الترمذي برقم (٥٧٢).

والسهوات، وكانا يعظان الناس ويقولان إنما نحن فتنة فلا تكفر ولا كفر في تعليم السحر، بل في اعتقاده والعمل به.

(ومن خلق الله تعالى الشياطين لهم لمّة شر بابن آدم) وتصرف فيهم كما ورد به الخبر خلافًا للمعتزلة حيث يقولون: لا يمكنهم أن يوسوسوا وإنما نفس الإنسان توسوسه. وهو مردود عليهم لقوله تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [البقرة: ٢٦٨] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝٦﴾ [فاطر: ٦] ولما صح عنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»[(١)] وقوله لعائشة رضي الله عنها: «قد جاءك شيطانك»[(٢)]، إلى غير ذلك من الأخبار، ثم الحكمة في أنهم يروننا ونحن لا نراهم أنهم خلقوا على صورة قبيحة، فلو رأيناهم لم نقدر على تناول الطعام والشراب فستروا عنا رحمة علينا، والملائكة خلقوا من النور فلو رأيناهم لطارت أرواحنا لديهم وأعيننا إليهم فأخفوا لذلك.

(والقرآن) على معنى أنه عبارة عن ذلك المعنى القديم يسمى **(كلام الله)** تعالى، والدليل على ثبوته إجماع الأمة من الأئمة، وتواتر النقل عن الأنبياء بأن أوحي إليهم بيان الأحكام، فالقرآن مكتوب في المصاحف، ومحفوظ في القلوب، ومقروء على الألسن، وكلامه صفة واحدة، وتكثره إلى الأمر والنهي والخبر باختلاف التعلقات كسائر الصفات فإنها واحدة، والتكثر والحدوث إنما هو في الإضافات، ويكفي وجود المأمور في علم الآمر، قال القاضي رحمه الله تعالى في ما لا بد منه: والكتب

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٠٣٥، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٣١٠١، ٣٢٨١، ٦٢١٩، ٧١٧١) ومسلم في صحيحه برقم (٢١٧٥) من حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ معتكفًا، فأتيته أزوره ليلًا فحدثته، ثم قمت لأنقلب فقام معي ليقلبني، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد، فمرّ رجلان من الأنصار، فلما رأيا النبي ﷺ أسرعا، فقال النبي ﷺ: «على رسلكما إنها صفية بنت حيي» فقالا: سبحان الله يا رسول الله، قال: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شرًا ـ أو قال: شيئًا ـ».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨١٥) من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ خرج من عندها ليلًا، قالت: فغرت عليه، فجاء فرأى ما أصنع، فقال: «ما لك يا عائشة، أغِرْت؟» فقالت: وما لي لا يغار مثلي على مثلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «أقد جاءك شيطانك؟» قالت: يا رسول الله، أَوَمَعي شيطان؟ قال: «نعم» قلت: ومعك يا رسول الله؟ قال: «نعم، ولكن ربي أعانني عليه حتى أسلم».

السماوية التي نزلت على الأنبياء كالتوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان المجيد، وصحف إبراهيم، وغيرها كلها حق، فليؤمن بالأنبياء كلّهم وبكتب الله كلها، ولكن لا يلاحظ في الإيمان بهم وبها عددهم وعددها، فإنه لم يثبت بدليل قطعي وكلامه كلام بسيط، وجميع الكتب المنزلة تفضلية. انتهى.

(أوحى الله تعالى به) أي بهذا الكلام اللفظي المؤلف من الأصوات والحروف القائمة بمجالها المسماة بكلام الله **(إلى نبينا محمد صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم)** بواسطة الحروف المفردات والمركبات في الحالات المختلفات، وفي هذه المسألة تسعة أقوال:

منها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام والحديث.

ومنها: أنه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء ومتى شاء، وهو يتكلم بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا، وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسُّنة.

قال علي القاري: ثم الخلاف بين أهل السُّنة والمعتزلة يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فأهل السُّنة لا يقولون بقدم الألفاظ والحروف، وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي[1]. انتهى.

قال الفاضل الآله آبادي رحمه الله تعالى: وما قالوا إن كلامه ليس من جنس الحروف والأصوات هو مخالف للسنة والكتاب، وليس بمعقول أيضًا أن يكون كلامه بلا صوت وحرف كإنسان فُقدت أعضاؤه كلها، بل القرآن كلامه منه بدأ وإليه يعود، ولفظه ومعناه كلّها من الله سبحانه وتعالى، وليس جبرائيل عليه السلام إلا ناقلاً، وليس شأنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم إلا نقله، فكل ما يمرّ على لسان أحد من القرآن فهو كلامه الذي تكلم به وسمع منه جبرائيل صدقًا، وأنزله على رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يقينًا، فمن قال: إنه كلام ملك، أو كلام بشر، فمسكنه سقر، ولا يعلم طريق تكلّمه سبحانه وتعالى إلا هو، وكيفيته موكولة إليه تعالى، وقد أوقع ظن انحصار طريق التكلم فيما هو معروف بين الحيوانات كثيرًا من الناس في ورطة التأويل الهائلة، وأغرقهم بعدما أبعدهم عن ساحل نجاة الإيمان بما ورد به الكتاب والسُّنة في لجة الاضطراب المهلكة، كيف وقد وقع تسبيح الحصى،

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر (ص٤٢).

وتكلم الأحجار والأشجار معجزة له صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم على غير طريق معهود، فإن تكلّم القادر على كل شيء من دون طريق عادي فأي استحالة فيه؟ وأما الكلام النفسي الذي ذكر في كتب الأشاعرة وغيره فلا استشمام لرائحته في الكتاب والسُّنة، ولا يتميز عن العلم إلا باعتبار معتبر، والله أعلم.

قال أبو الطيب: وبهذا قالت عصابة من أهل السُّنة والحنابلة كلهم إلا ما شاء الله تعالى، وكذا شرذمة قليلة من كل طائفة من أهل السُّنة، وظلمت الحنفية ومن قال بقولهم الحنابلة ومن تبعهم في القول بتبديعهم وتضليلهم ولم يقل أحد من الحنابلة المعتبرة المعوّل عليه بكون الغلاف والجلد قديمًا، والظاهر أن أمثال هذه الخرافات مدسوسة عليهم وهم بريئون عنها.

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبًا كله لم أصنع

والله أعلم.

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ وهو النفث في الروع برؤيا أو خلق علم ضروري عند توجهه إلى الغيب ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ أن يسمع كلامًا منظومًا كأنه سمع من خارج ولم ير قائله.

(أو يرسل رسولاً) فيتمثل الملك له **(فيوحي بإذنه ما يشاء)** وربما يحصل عند توجهه إلى الغيب وانقهار الحواس صوت صلصلة الجرس كما قد يكون عند عروض الغشي من رؤية ألوان حمر وسود. كذا في الحجة البالغة.

(فهذا حقيقة الوحي) الرباني **(ولا يجوز الإلحاد)** الميل عن الحق **(في أسماء الله تعالى)** لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠] قال الجلالين: أي حيث اشتقوا منها أسماء لآلهتهم كاللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان. انتهى. وفي تمهيد أبي الشكور السالمي قد أجمع العلماء على أن من سمى الله باسم لم يسم به ولم يوافق معنى الربوبية، ولم يرد به الخبر فإنه يكفر، وإن وافق معنى الربوبية جاز.

(وصفاته) قال الماتن رحمه الله تعالى في الحجة البالغة: والحق أن أسماءه توقيفية بمعنى أنّا وإن عرفنا القواعد التي بنى الشارع بيان صفاته سبحانه وتعالى عليها، لكن كثيرًا من الناس لو أبيح لهم الخوض في الصفات لضلوا وأضلوا كثيرًا من الصفات وإن كان الوصف بها جائزًا في الأصل، لكن قوم من الكفار حملوا تلك الألفاظ على غير محلّها، وشاع ذلك فيما بينهم، فكان حكم الشرع النهي عن استعمالها دفعًا لتلك المفسدة.

وكثيرًا من الصّفات يوهم استعمالها على ظواهرها خلاف المراد، فوجب الاحتراز عنها، فلهذه الحكم جعلها الشرع توقيفية ولم يبح الخوض فيها بالرأي.

وبالجملة فالضحك، والفرح، والتبشش، والغضب، والرضا يجوز لنا استعمالها، والبكاء، والخوف، ونحو ذلك لا يجوز لنا استعمالها وإن كان المأخذان متقاربين، والمسألة على ما حققناه معتضدة بالعقل والنقل، لا يحوم الباطل من بين يديها ولا من خلفها، والإطالة في إبطال أقوالهم ومذاهبهم له موضع آخر غير هذا الموضع. انتهى كلامه.

وفي الفقه الأكبر وشرحه لعلي القاري: وكل ما ذكره العلماء بالفارسية من صفات الله تعالى كالوجه والقدم والعين فجاز القول به بأن نتبعهم في التعبير عن أسمائه وصفاته حسب ما ذكره العلماء باختلاف لغاته سوى اليد بالفارسية، فإنه لا يجوز تعبيرها، ومفهومه أنه لا يجوز للعلماء وغيرهم أن يعبّروا في صفته ونعته بذكر اليد ونحوها على وفق ما ورد بها، كما يقال بيده أزمة التحقيق، ويجوز أن يقال: «**يد**» بلا تشبيه ولا كيفية من الهيئة والكمية كما يقتضيه التنزيه، وإذا كان القول مقرونًا بالتنزيه فالفرق بين اليد والوجه تدقيق يحتاج إلى تحقيق.

ثم رأيت أن السلف أجمعوا على عدم تأويل اليد وتبعهم الأشعري في ذلك بخلاف سائر الصفات، فإن فيها خلافًا عنهم بين التأويل والتفويض. انتهى ملخصًا.

(**فيتوقف إطلاقه على الشرع**) دون العقل والعرف ومما أطلقه الشرع عليه سبحانه وتعالى اليد في قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] «وخلقك الله بيده»[(١)] رواه الشيخان «وخط لك في الألواح بيده»[(٢)] رواه البخاري «وغرس أشجاره بيده»، ومنها اليمين في قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، «وكلتا يديه يمين»[(٣)] رواه مسلم ومنها الكف في قوله: «ثم أفاض بهم

---

(١) جزء من حديث الشفاعة الطويل وهو في الصحيحين وقد تقدم تخريجه.

(٢) جزء من حديث الشفاعة وقد تقدم.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٢٧) والنسائي في سننه برقم (٥٣٩٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين: الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا».

في كفيه» وقوله: «فتربو في كف الرحمن»[١] ومنها الأصبع في قوله: «إن الله يضع السماء على أصبع»[٢] رواه الشيخان و: «قلوب الخلائق بين أصبعين من أصابع الرحمن»[٣] رواه البخاري ومنها الشمال في قوله: «ثم يطوي الأرضين بشماله»[٤] رواه الشيخان ومنها القدم في قوله: «يضع فيها قدمه فتقول قط قط»[٥] رواه البخاري ومنها الرجل في قوله: «يضع الله فيها رجله»[٦] رواه البخاري ومنها الوجه في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤١٠، ٧٤٣٠) ومسلم في صحيحه برقم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تصدّق أحد بصدقة من طيّب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه، وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يُربّي أحدكم فَلوّه أو فصيله».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حبر إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد أو يا أبا القاسم إن الله تعالى يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك، أنا الملك، فضحك رسول الله ﷺ تعجّبًا مما قال الحبر تصديقًا له ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء» ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرّف القلوب صرّف قلوبنا على طاعتك».

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٤١٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٨٤٨، ٦٦٦١، ٧٣٨٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٤٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع فيها رب العزة تبارك وتعالى قدمه، فتقول: قط قط وعزتك، ويُزوى بعضها إلى بعض».

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٨٥٠) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: فما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم وغرتهم؟ قال الله للجنة: إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منكما ملؤها، فأما النار =

وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ومنها النفس في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ٦] و«أنت كما أثنيت على نفسك»، ومنها العين في قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] وقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ومنها النزول في قوله: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا» ومنها الإتيان في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ومنها الكلام في قوله: ﴿مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] وقوله: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] و﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] و﴿يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٥] ومنها القول في قوله: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] و﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] و﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] ومنها الساق في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ومنها الحقو في قوله: «فأتت الرحم فأخذت بحقو الرحمن»[1] ومنها الجنب في قوله: ﴿مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] ومنها الفوق قي قوله: «ثم الله فوق ذلك»[2] ومنها الاستواء في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٢٤] إلى غير ذلك مما ورد به الآيات الصريحة والأحاديث المستفيضة، فيجب الإيمان بها كما جاءت بظواهرها من غير تحريف، وتبديل، وتشبيه، وتمثيل، ويجوز إطلاقها بعباراتها وألفاظها، واستعمالها على وجهها من غير تعطيل ولا تأويل، ولا يبحث عنه بأكثر من استعمالها ويكل علمها إلى الله سبحانه وتعالى كما قيل في المثل السائر: «أعط القوس باريها» ويقول: آمنا بها على مراد الله تعالى، ولا يقيس عليه شيئًا من قِبَلِ نفسه وتلقاء رأيه، فلا يثبت له سبحانه ما لم يثبته الله لنفسه ولا رسوله له، بل يتوقف على إطلاق الشرع وهو سواء السبيل، وعليه درج السلف الصالح، والأئمة المجتهدون، ومن حذا حذوهم من العلماء وأهل الحديث.

(والمعاد) أي عود الجسم بعد الإعدام بأجزائه وعوارضه كما كان **(الجسماني)** قال الماتن رحمه الله تعالى: حشر الأجساد وإعادة الروح ليست حياة مستأنفة إنما هي تتمة النشأة المتقدمة بمنزلة التخمة لكثرة الأكل، ولولا ذلك لكانوا غير الأولين، ولما أخذوا بما فعلوا. انتهى.

(حق) لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١٦] وقوله

= فلا تمتلىء حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله، تقول: قط قط قط، فهنالك تمتلىء ويُزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحدًا، وأما الجنة فإن الله ينشىء لها خلقًا».

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٣٣٠).

(٢) جزء من حديث الأوعال وقد تقدم تخريجه.

تعالى: ﴿يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] وما في معناها من الآيات القاطعة، والنصوص اللامعة، والأدلة القائمة، والحجج الناهضة، فالإيمان بالحشر بأن يحييهم الله تعالى بعد فنائهم، ويجمعهم للعرض والحساب من ضروريات الدين، وإنكاره كفر باليقين، ثم إنه سبحانه وتعالى كما يحي العقلاء يحي المجانين، والصبيان، والجن، والشياطين، والبهائم، والحشرات، والطيور، للأخبار الواردة في ذلك قال تعالى: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧] و﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥﴾ [التكوير: ٥] وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الإسراء: ١٠٤].

(يحشر الأجساد ويعاد فيها الروح) لأن المذهب المختار هو الحشر المركب بين الروح والجسد، وأما السقط الذي لم يتمَّ أعضاءه فروي عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا نفخ فيه الروح يحشر، وإلا فلا، فهو الظاهر.

(وتكون الأبدان تلك الأبدان التي كانت شرعًا وعرفًا) لأن الأجزاء الأصلية من البدن باقية وهي الأجزاء الحاصلة في أول الفطرة، وهو وقت تعلق الأرواح بالأشباح على أن الحشر لا يكون إلا بجميع الأجزاء من أول العمر إلى آخره، تحقيقًا لمعنى الإعادة كما ورد أنه سبحانه يعيد القلفة، والأجزاء المقطعة من الظفر، والشعر، وأمثال ذلك، ثم يبقي ما أراده ويعدم ما أراده على ما تعلقت به المشيئة في الكمية، والكيفية، والهيئة.

(وإن طالت أو قصرت كما ورد أن ضرس الكافر يكون مثل أُحد) اسم جبل بالمدينة وفيه قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «جبل يحبنا ونحبه»[(١)].

(أو كانت ألطف منها كما ورد في صفة أهل الجنة) أنهم جرد مرد **(وذلك)** أي عرفًا **(كما أن الصبي هو الذي يشب ويشيب وإن تبدلت الأجزاء فيه ألف مرة)** كما يقال لمن رأى حال الصّبا في الشيخوخة إنه بعينه، وإن بدّلت الصور والهيئات، بل كثير من الأعضاء والآلات، ولا يقال لمن جنى بالشباب فعوقب في المشيب إنه عقوبة لغير الجاني، فَكِبَرُ ضرس الكافر بمنزلة ورم أعضائه.

(والمجازاة) وعقد له الماتن رحمه الله تعالى بابًا مستقلاً مشتملاً على حكمه وسرّه **(والحساب)** على ما نطقت به النّصوص من الكتاب والسّنة، وأنها أمور ممكنة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٨٨٩، ٣٣٦٧، ٤٠٨٤، ٧٣٣٣) ومسلم في صحيحه برقم (١٣٦٥) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

أخبر بها الصادق، والناس فيه يتفاوت إلى مناقش في الحساب وإلى مسامح فيه، وإلى من يدخل الجنة بغير حساب، وهم المقربون، فيسأل الله تعالى من شاء من الأنبياء عن تبليغ الرسالة، ومن شاء من الكفار عن تكذيب المرسلين، ويسأل المبتدعة عن السُّنة، ويسأل المسلمين عن الأعمال.

(والصراط) وهو جسر ممدود على ظهر جهنم(١)، أرقّ من الشعر وأحدّ من السيف، رواه مسلم، تزلّ عليه أقدام الكافرين بحكم الله سبحانه فتهوي بهم إلى النار، وتثبت عليه أقدام المؤمنين بفضل الله فيساقون إلى دار القرار.

(حق) لقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: ٧١] قال النووي رحمه الله تعالى: المراد في الآية المرور على الصراط. انتهى، وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وجمهور المفسرين، وقال تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات: ٢٣ ـ ٢٤] وهذا ممكن يجب التصديق به، فإن القادر على أن يُطَيِّرَ الطير في الهواء قادر على أن يسيِّر الإنسان على الصراط، وأنكره أكثر المعتزلة، لأنه لا يمكن عبوره وإن أمكن فهو تعذيب المؤمنين، والجواب ما ورد في الصحيح: «يضرب الصراط بين ظهري جهنم ويمر المؤمنون عليه فأولهم كالبرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، وأشد الرجال حتى يجيء الرجل فلا يستطيع أن يسير سيرًا إلا زحفًا، في حافتيه كلاليب معلقة مأمورة تأخذ من أمرت بأخذه، فمخدوش، وناج، ومكدوس في النار»(٢).

(والميزان) وله لسان وكفتان يعرف به مقادير الأعمال، بأن توزن صحفها به، والعقل قاصر عن إدراك كيفيته، وهو حق لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] الآية، وقوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] وروى الترمذي وحسنه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «يصاح برجل من أمتي على رؤوس الخلائق وينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً كل سجل مثل مد البصر ثم يقول أتنكر من هذا شيئًا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفلك عذر، فيقول: لا، فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم عليك اليوم فتخرج له بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فيقول: أحضر وزنك، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات! فيقال: إنك لا تظلم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٩٥) من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما.

فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ولا يثقل مع اسم الله شيء»[(١)].

مهما تفكرت في ذنوبي خفت على نفسي احتراقه
لكنه ينطفي لهيبي بذكر ما جاء في البطاقة

قال الغزالي والقرطبي رحمهما الله: لا يكون الميزان في حق كل أحد فالسبعون ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرفع لهم ميزان، ولا يأخذون صحفًا، ثم اعلم أن الموزون أعمّ من الطاعة والمعصية حتى يظهر الثقل والخفة بحسب ما تعلق به الإرادة والمشيئة، ونتوقف فيه على بيان كيفيته سواء يقال بوزن صحائف الأعمال، أو بتجسيم الأقوال والأفعال، ولا عبرة بإنكار المعتزلة بعدما وردت به الأخبار.

قال أبو الطيب: وكذا حوض النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حق.

قال القرطبي: وهما حوضان، الأول قبل الصّراط وقبل الميزان على الأصح فإن النّاس يخرجون عطاشًا من قبورهم فيَردونه قبل الميزان والصراط، والثاني في الجنة، وكلاهما يسمى كوثرًا، روى مسلم عن أنس ﷺ قال: «بينما رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفي إغفاءة ثم رفع رأسه مبتسمًا فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أنزلت عليّ آنفًا سورة» فقرأ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١] ثم قال: «أتدرون ما الكوثر؟» فقلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير، وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد نجوم السماء، يختلج العبد منهم، فأقول: يا رب إنه من أمتي، فيقال: أتدري ما أحدث بعدك؟»[(٢)] وفي الصحيح: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، كيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لم يظمأ بعده أبدًا»[(٣)] وفي رواية لمسلم: «يشخب فيه ميزابان من الجنة» وفي لفظ لغيره «يغث فيه

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٦٣٩) وابن ماجه في سننه برقم (٤٣٠٠) وأحمد في المسند برقم (٦٩٩٤) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٢٥) والبغوي في شرح السُّنة برقم (٤٣٢١) والحاكم في المستدرك (١/ ٦، ٥٢٩) من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن الترمذي برقم (٢١٢٧) وفي صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٦٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٠٠) وأبو داود في سننه برقم (٧٨٤) والنسائي في سننه برقم (٩٠٣) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٦٥٧٩، ٦٥٩٣، ٧٠٤٨) ومسلم في صحيحه برقم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

ميزابان من الكوثر»[١] وروى ابن ماجه حديث الكوثر في الجنة: «حافتاه الذهب، مجراه على الدر والياقوت، تربته أطيب من المسك وأشد بياضًا من الثلج»[٢].

قال أبو الطيب: وكذا الكتاب المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم حق، يؤتى للمؤمنين بأيمانهم والكفار بشمائلهم ووراء ظهروهم لقوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] إلى غير ذلك من الآيات وهي كثيرة، ولحديث السجلات وغيرها وقد تقدم، وأنكرته المعتزلة زعمًا منه أنه عبث، والجواب المنع، وتمام البحث في محلّه.

(والجنة والنار حق) للآيات والأحاديث الواردة في إثباتهما وهي أشهر من أن يخفى، وهما مخلوقتان اليوم قبل يوم الجزاء للنصوص الدالة على ذلك نحو: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] و﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] وقصة آدم وحواء في إسكانهما الجنة وإخراجهما منها، وأحاديث الإسراء وفيها: «أدخلت الجنة» «ورأيت النار»، وفي حديث الشفاعة يقول ابن آدم: «هل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم»[٣] وغير ذلك.

وفي المسألة خلاف المعتزلة، وأجاب عنه الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في الباب السابع من كتابه حادي الأرواح جوابًا مشبعًا وذكر أدلة ذلك وقال في الباب الأول[٤] في بيان وجود الجنة الآن: لم يزل أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، والتابعون وتابعوهم، وأهل السُّنة والحديث قاطبة، وفقهاء الإسلام، وأهل التصوف والزهد على اعتقاد ذلك وإثباته، ومستندين في ذلك إلى نصوص

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٣٠١) من حديث ثوبان رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال: «إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن، أضرب بعصاي حتى يرفضّ عليهم» فسئل عن عرضه فقال: «من مقامي إلى عمّان» وسئل عن شرابه فقال: «أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل، يَغُثّ فيه ميزابان يمدّانه من الجنة، أحدهما من ذهب، والآخر من ورِق».

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٤٣٣٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الكوثر نهر في الجنة حافتاه من ذهب، مجراه على الياقوت والدر، تربته أطيب من المسك، وماؤه أحلى من العسل وأشد بياضًا من الثلج».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٩٨).

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٩٥) من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما.

(٤) (ص٣٧).

الكتاب والسُّنة، وما علم بالضرورة من أخبار الرسل كلّهم من أولهم إلى آخرهم، فإنهم دعوا الأمم إليها، وأخبروا أنها موجودة إلى أن نبغت نابغة من القدرية والمعتزلة فأنكرت أن تكون الآن مخلوقة، بل الله ينشئها يوم القيامة، انتهى.

وأيضًا صيغة «أعدت» موضوعة للمضي حقيقة فلا وجه للعدول عنها إلى المجاز إلا بصريح آية أو صحيح دلالة وأنّى لهم ذلك، فيجب إجراؤه على الظاهر إذ لا استحالة فيه، ولا يقال لا فائدة في خلقهما قبل يوم الجزاء، لأن الله تعالى ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء: ٢٣]، ثم هما **(باقيتان)** ولا يفنى أهلهما لقوله تعالى في حق الفريقين: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] وقول الجهمية بفنائهما وأهلهما مخالف للكتاب والسُّنة والإجماع، وليس عليه شبهة فضلاً عن حجة، وعقد الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في حادي الأرواح الباب السابع والستين[1] في بيان أبدية الجنة وأنها لا تفنى ولا تبيد، وقال:

هذا يعلم بالاضطرار أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أخبر به وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، وأطال في ذلك وفي الرد على المخالفين فليرجع إليه.

قال أبو الطيب: وكذا ما أخبر الله تعالى به من الحور، والقصور، والأنهار، والأشجار، والأثمار لأهل الجنة، ومن الزقوم، والحميم والسلاسل، والأغلال لأهل النار حق، خلافًا للباطنية، والعدول عن ظواهر النّصوص إلى معانٍ يدّعيها أهل الباطن إلحاد وإنكار للكتاب والسُّنة.

(ولم ينصّ نصّ بتعيين مكانهما) صراحة لا تبقى معها شبهة، وإلا فدل على كون الجنة في السماء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥] وقد ثبت أن سدرة المنتهى فوق السماء كما ورد في أحاديث المعراج قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «سقف الجنة عرش الرحمن»، وعن ابن عباس أنه قال: «الجنة في السماء السابعة، ويجعلها حيث شاء يوم القيامة، وجهنم في الأرض السابعة»، وقال مجاهد: قلت لابن عباس: أين الجنة؟ قال: فوق سبع سماوات، قلت: فأين النار؟ قال: تحت سبعة أبحر مطبقة. رواه ابن مندة، كذا في الباب الثالث عشر من حادي الأرواح[2].

---

(١) (ص٣٨٣).
(٢) (ص٩٧).

قال علي القاري: ثم الأصح أن الجنة في السماء. انتهى.

وقال السيوطي رحمه الله تعالى في «الدراية شرح النقاية»: ونعتقد أن الجنة في السماء، وقيل: في الأرض، وقيل: بالوقف لا يعلمه إلا الله، والذي اخترته هو المفهوم من سياق القرآن والحديث كقوله في قصة آدم: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا﴾ [البقرة: ٣٨] وفي الصحيح: «سلوا الله الفردوس فإنه أعلى الجنة وفوقه عرش الرحمٰن ومنه تفجر أنهار الجنة»(١).

وفي صحيح مسلم: «أرواح الشهداء في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى قناديل معلقة بالعرش»(٢).

وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق عبيد عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «إن جهنم محيطة بالدنيا وإن الجنة من ورائها» فلذلك كان الصراط على جهنم طريقًا إلى الجنة وتقف عن النار أي نقول فيها بقول الوقف أي محلها حيث لا يعلمه إلا الله، فلم يثبت لي حديث أعتمده في ذلك، وقيل: تحت الأرض لما روى ابن عبد البر وضعفه من حديث عبد الله بن عمر مرفوعًا: «لا يركب البحر إلا غازٍ أو حاج أو معتمر فإن تحته نارًا»(٣) وروي عنه أيضًا موقوفًا: «لا يتوضىء بماء البحر لأنه طبق جهنم».

وفي شعب الإيمان للبيهقي عن وهب بن منبّه: «إذا قامت القيامة أمر بالفلق فيكشف عن سقر وهو غطاؤها فتخرج منه نار فإذا وصلت إلى البحر المطبق على شفير جهنم وهو بحر البحور نشفته أسرع من طرفة العين وهو حاجز بين جهنم والأرضين السبع فإذا نشفت اشتعلت في الأرضين السبع فتدعها حجرة واحدة، وقيل:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٧٩٠، ٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٨٧) والترمذي في سننه برقم (٢٠١١) وابن ماجه في سننه برقم (٢٨٠١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ قال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: «أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطَّلع إليهم ربهم اطِّلاعة، فقال: هل تشتهون شيئًا؟ قالوا: أي شيء نشتهي، ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا؟ ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا، قالوا: يا رب نريد أن تُرَد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تُركوا».

(٣) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٤٨٩) والبيهقي في سننه (٤/ ٣٣٤) من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الضعيفة برقم (٤٧٨).

هي على وجه الأرض لما روي عن وهب أيضًا قال: «أشرف ذو القرنين على جبل قاف فرأى تحته جبالاً صغارًا... إلى أن قال: يا قاف أخبرني عن عظمة الله. فقال: إنّ شأن ربّنا لعظيم وإن ورائي أرضًا مسيرة خمسمائة عام في خمسمائة بين ثلج يحطم بعضها بعضًا ولولا هي لاحترقت من حر جهنم»[1].

وروى الحارث بن أسامة في مسنده عن عبد الله بن سلام قال: «الجنة في السماء والنّار في الأرض»[2]. وقيل: محلّهما في السّماء هذا آخر كلام السيوطي رحمه الله تعالى، فالحاصل أن لكون الجنة في السماء أدلة يحتج بها من وجه، وليس لتعيين مكان النار دليل صريح يستدل به ولذا قال الماتن رحمه الله تعالى:

(بل حيث شاء الله تعالى إذ لا إحاطة لنا بخلق الله وعوالمه) فالله تعالى أعلم حيث جنته وناره، أسأل الله الجنة جنة الفردوس وأعوذ به من النار.

(ولا يخلد المسلم) بل يخرج الموحّدون من النار بعد الانتقام حتى لا يبقى في جهنّم موحد بفضل الله تعالى، فلا يخلّد في النار موحّد، قال الماتن رحمه الله تعالى: وأما خلود صاحب الكبيرة في النار فليس بصحيح وليس من حكمة الله أن يفعل بصاحب الكبيرة مثل ما يفعل بالكفار سواء، والله أعلم.

(صاحب الكبيرة) قال الماتن رحمه الله تعالى في باب مفاسد الآثام من كتاب حجة الله البالغة: إنّ الكبيرة والصغيرة تطلقان باعتبارين: أحدهما بحسب حكمة البر والإثم، وثانيهما بحسب الشرائع والمناهج المختصة بعصر دون عصر.

أما الكبيرة بحسب حكمة البر والإثم، فهي ذنب توجب العذاب في القبر وفي المحشر إيجابًا قويًا، وتفسد الإرتفاقات الصالحة إفسادًا قويًا، ويكون من الفطرة على الطرف المخالف جدًا، والصغيرة ما كان مظنة لبعض ذلك أو مفضيًا إليه في الأكثر أو يوجب بعض ذلك من وجه ولا يوجبه من وجه، كمن ينفق في سبيل الله وأهله جياع، فيرفع رذيلة البخل ويفسد تدبير المنزل.

وأما بحسب الشرائع الخاصة فما نصّت الشريعة على تحريمه، أو أوعد الشارع عليه بالنار، أو شرع عليه حد، أو سمى مرتكبه كافرًا خارجًا من الملّة إبانة لقبحه وتغليظًا لأمره، فهو كبيرة وربّما يكون شيء صغيرة بحسب حكمة البر والإثم، كبيرة بحسب الشريعة. انتهى.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٣٣٣).
(٢) أخرجه الحارث في مسنده كما في المجمع (٢/ ٨٧٢).

وتفصيل ذلك في مسك الختام شرح بلوغ المرام، واستوعب ذلك البحث الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله تعالى في الزواجر عن اقتراف الكبائر وهو كتاب نفيس جدًا لم يؤلّف في الباب مثله لا قبله ولا بعده، وقد جمع الشيخ محي الدين بن إبراهيم النحاس في كتابه تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين شطرًا من الكبائر وغيرها فانظر ثمة.

(في النار) وإن مات من غير توبة لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] أي من الكبائر والصغائر مع التوبة وبدونها، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧] ونفس الإيمان عمل خير لا يمكن أن يرى جزاءه قبل دخول النار، ثم يدخل النار، لأنه باطل بالإجماع فتعين الخروج من النار لقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [التوبة: ٧٢]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧﴾ [الكهف: ١٠٧] إلى غير ذلك من النصوص الدالة على كون المؤمن من أهل الجنة، وأيضًا الخلود في النار من أعظم العقوبات، وقد جعل جزاء الكفر الذي هو أعظم الجنايات، فلو جوزي به غير الكافر لكانت زيادة على قدر الجناية، فلا يكون عدلاً خلافًا للمعتزلة، والكافر مخلد بالإجماع، وفي هذه المسألة خلاف المعتزلة، ولا عبرة بهم بعد ورود النصوص بها.

(وهي التي قال الله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] **يعني بالصّلوات والكفارات)** فإن الحسنات يذهبن السيئات **(والعفو عن الكبائر)** إذا لم تكن عن استحلال **(جائز)** والاستحلال كفر، وقد كثرت النصوص الورادة فيه، قال الماتن رحمه الله تعالى: والحق أن الكبائر ليست محصورة في عدد وأنها تعرف بإيعاد النار في الكتاب والسُّنة الصحيحة، وشَرْعِ الحد عليه، وتسميته كبيرة، وجعله خروجًا عن الدين، وكون الشيء أكثر مفسدة مما نص النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم على كونه كبيرة أو مثلها في المفسدة.

(غير أن أفعال الله تعالى في الدنيا والآخرة على وجهين موافقة بسنة الله الجارية بين عباده وخلقه، وكائن على سبل خرق العوائد) خلافًا للمعتزلة، فإنهم يخصّصونه بالكبائر المقرونة بالتوبة، وكذلك العفو عن حقوق النّاس جائز بطريق خرق العوائد كما وردت به الأخبار واستفاضت.

قال الماتن رحمه الله تعالى في الحجة: اختلف الناس في الكبيرة إذا مات العاصي عليها ولم يتب، هل يجوز أن يعفو الله عنه أو لا؟ وجاءت كل فرقة بأدلة الكتاب والسُّنة، وَحَلَّ الاختلاف عندي أن أفعال الله تعالى على وجهين: منها الجارية على العادة المستمرة، ومنها الخارقة للعادة، والقضايا التي يتكلم بها الناس موجهة بجهتين:

إحداهما: في العادة، والثانية: مطلقًا، وشرط الناقض اتحاد الجهة مثل ما قرره المنطقيون في القضايا الموجهة، وقد يحذف الجهة فيجب اتباع القرائن، فقولنا كل من تناول السّم مات، فمعناه بحسب العادة المستمرة، وقولنا ليس كلّ من تناول السم مات معناه بحسب خرق العادة، فلا تناقض وكما أن للَّه في الدنيا أفعالاً خارقة وأفعالاً جارية على العادة فكذا في المعاد أفعال خارقة وعادية، أمّا العادة المستمرة فأن يعاقب العاصي إذا مات من غير توبة زمانًا طويلاً، وقد تخرق العادة، وكذلك حال حقوق العباد.

(وهذا وجه التطبيق بين النّصوص المتعارضة بَادِيَ الرأي) وأوّل النظر، وكذلك يجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبائر أم لا، لدخولها تحت قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] ولقوله: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩] وإحصاؤها إنما يكون للسؤال والمجازاة، وغيرها من الآيات والأخبار الواردة في ذلك، وفيه خلاف المعتزلة.

(والشفاعة حق) وهي ستة أنواع، أعظمها: الشفاعة في فصل القضاء والإراحة من طول الوقوف، وهي مختصة بالنبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم بعد تردّد الخلق إلى نبيّ بعد نبيّ.

الثانية: الشفاعة في إدخال قوم الجنة بغير حساب، قال النووي: وهي مختصة به، وتردد في ذلك، التقيان ابن دقيق العيد والسبكي.

الثالثة: الشفاعة فيمن استحق النار ألّا يدخلها، قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وليست مختصة به، وتردد فيه النووي، قال السبكي رحمهما الله: لأنه لم يرد تصريح بذلك ولا بنفيه.

الرابعة: الشفاعة في إخراج من أدخل النار من الموحدين، ويشاركه فيها الأنبياء والملائكة والمؤمنون.

الخامسة: الشفاعة في زيادة الدّرجات في الجنّة لأهلها، وجوَّز النووي رحمه الله تعالى اختصاصها به صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

السادسة: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن استحق الخلود في النار كما في حق أبي طالب، وفي الصحيح: «لعله تنفعه شفاعتي فيجعل في ضحضاح من نار»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٨٨٥، ٦٥٦٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ذُكر عنده عمه أبو طالب فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه».

(لمن أذن له الرحمن) من الأنبياء والملائكة، والصلحاء، والشهداء، والعلماء، والحفاظ، والأولياء، والفقراء، وأطفال المؤمنين الصابرين على البلاء، كلّ على حسب جاهه ومنزلته عند الله، ومن بقي من المؤمنين ولم يكن له شفيع أخرج بفضل الله عز وجل، فلا يخلد في النار مؤمن، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، وهذه الشّفاعة في حق أهل الكبائر بالمستفيض من النّصوص والأخبار خلافًا للمعتزلة، وهذا مبني على جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة فبالشفاعة أولى، وعندهم لما لم يجز لم تجز، وقيْد الإذن موجود في غير موضع من القرآن نحو قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٥] وغير ذلك، فالنزاع فيه مكابرة وجهل عن مقاصد الشرع.

(وشفاعة رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لأهل الكبائر من أمته حق) لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[(١)] رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم عن أنس، والترمذي وابن ماجه والحاكم عن جابر، والطبراني عن ابن عباس، والخطيب عن ابن عمرو عن كعب بن عجرة، فهو مشهور في المبنى متواتر بالمعنى.

ومن الأدلة على تحقيق الشفاعة قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩] وقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨] إذ مفهومه أنها تنفع المؤمنين، وظاهره أن هذه الشفاعة ليست مختصة بأهل الكبائر من هذه الأمة فإنّه بالنسبة إلى جميع الأمم كاشف الغمة ونبي الرحمة، وقد ثبت أن له عليه الصلاة والسلام أنواعًا من الشفاعة ـ اللّهم ارزقنا شفاعته صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يوم الحساب ـ وفي المسألة خلاف المعتزلة إلا في نوع الشفاعة لرفع الدرجة وهو صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

(أول شافع وأول مشفع)[(٢)] كما في الصحيح، وروى البيهقي حديث: «خيرت

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٣٩) والترمذي في سننه برقم (٢٤٣٥) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٥٩٦ موارد) والحاكم في المستدرك (١/ ٦٩) وأحمد في المسند (٣/ ٢١٣) من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٩٦٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٧٨) وأبو داود في سننه برقم (٤٦٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشقّ عنه القبر، وأوّل شافع، وأوّل مشفّع».

بين الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمتي الجنة فاخترت الشفاعة لأنها أعم وأكفى، لا ولكنها للمذنبين المتلوثين الخطائين»[(١)].

(وحيث وقع نفي الشفاعة فالمراد منه الشفاعة التي تكون بغير إذن الله تعالى ورضائه) كما قال: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨].

(وعذاب القبر) أي إيلامه للكافر والفاسق بأن يرد الروح إلى الجسد أو ما بقي منه حق، للفاسق، وعصاة المؤمنين، وللكفار كلهم أجمعين، قال صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «عذاب القبر حق»[(٢)] ومر على قبرين فقال: «إنهما ليعذبان»[(٣)] رواه الشيخان.

قال الماتن رحمه الله تعالى: إن المبتدعين شكّكوا في كثير من المسائل الإسلامية بأنها مخالفة للعقل، وكل ما هو مخالف له يجب ردّه وتأويله، كقولهم في عذاب القبر إنه يكذبه الحس والعقل، وقالوا في الحساب والميزان والصراط نحوًا من ذلك، فطفقوا يأولون بتأويلات بعيدة.

(وتنعيمه للمؤمن) وهذا أولى مما وقع في عامّة الكتب من الاقتصار على إثبات عذاب القبر دون تنعيمه بناء على أن النصوص الواردة فيه أكثر وعلى أن عامة أهل القبور كفار وعصاة، فالتعذيب بالذكر أجدر، وفي الخبر: «إنّ القبر روضة من رياض

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/ ٥٨٣) وابن أبي داود في البعث (٨٦) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.
وأخرجه أحمد في المسند (٢/ ٧٥) وابن أبي عاصم في السُّنة برقم (٧٩١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
والحديث ضعيف بهذا اللفظ كما قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الضعيفة برقم (٣٥٨٥).
ولشطره الأول طريق أخرى عن أبي موسى رضي الله عنه دون قوله: «لأنها أعم . . .» إلخ، كما أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٤٠٤) وإسناده حسن.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٧٢) ومسلم في صحيحه برقم (٥٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢١٨، ١٣٦١، ١٣٧٨، ٦٠٥٢) ومسلم في صحيحه برقم (٢٩٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر رسول الله ﷺ على قبرين فقال: «أما إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله» قال: فدعا بعسيب رطب فشقه باثنين، ثم غرس على هذا واحدًا، وعلى هذا واحدًا، ثم قال: «لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا».

الجنة أو حفرة من حفر النيران»[١] رواه الترمذي والطبراني.

وقد اتفق أهل الحق على أن الله تعالى يخلق في الميت نوع حياة في القبر قدر ما يتألم ويتلذذ، ولكن اختلفوا في أنه هل يعاد الروح إليه أم لا؟ والمؤمن إن كان مطيعًا لا يكون له عذاب القبر، وإن كان عاصيًا يكون له عذاب القبر وضغطته، لكن ينقطع عنه يوم الجمعة وليلته ثم لا يعود، وإن مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر، ثم ينقطع عنه العذاب إلى يوم القيامة قاله القونوي، ولكن أدلة ذلك الأخبار آحاد، فلو ثبتت إنما تكون ظنية اللهم إلا إن تعددت طرقه بحيث يصير متواترًا معنويًا.

(حق) ثابت بالدلائل السّمعية منها قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ﴾ [غافر: ٤٦] وذلك في القبر بدليل قوله: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] وكذا قوله: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَدۡنَىٰ دُونَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَكۡبَرِ﴾ [السجدة: ٢١] أي عذاب القبر دون عذاب الآخرة وكذا قوله: ﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾ [طه: ١٢٤] أي ضيقة فسرت في حديث بعذاب الكافر في قبره كذا في الجلالين إلى غير ذلك من الأدلة، واشتهر عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وعن السلف الصالحين الاستعاذة من عذاب القبر، وهو ممكن فيجب التصديق به، ولا يمنع من التصديق به تفرق أجزاء الميت في بطون السباع وحواصل الطيور، فإن المدرك من الحيوان أجزاء مخصوصة يقدر الله تعالى على إعادة الإدارك إليها، ذكره الغزالي رحمه الله تعالى.

قال أبو الطيب: وكذا ضغطة القبر حق حتى للمؤمن الكامل لحديث: «لو كان أحد نجا منها لنجا سعد بن معاذ الذي اهتز له عرش الرحمن»[٢] وهي أخذ أرض

---

(١) جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٤٦٠) وإسناده ضعيف جدًا كما قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن الترمذي برقم (٤٣٧).

(٢) أخرجه النسائي في سننه (١/ ٢٨٩) والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٠٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «هذا الذي تحرك له العرش، وفتحت له أبواب السماء، وشهده سبعون ألفًا من الملائكة، لقد ضمّ ضمة ثم فرّج عنه».
وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الأثار (١/ ١٠٧) وأحمد في المسند (٦/ ٥٥، ٩٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «إن للقبر ضغطة فلو نجا أو سلم أحد منها لنجا سعد بن معاذ».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (١٦٩٥)، وفي صحيح سنن النسائي برقم (١٩٤٢).

القبر وضيقه أولاً عليه، ثم الله سبحانه يفسح ويوسع المكان مدّ نظره إليه، وقيل ضغطته بالنسبة إلى المؤمن على هيئة معانقة الأم الشفيقة إذا قدم عليها ولدها من السفر البعيد، وسؤال الملكين اللذين يقال لهما:

(المنكر والنكير) للمقبور حيث يدخلان القبر فيسألان العبد عن ربّه وعن دينه وعن نبيه **(حق)** واقع في قبره أو مستقره، قال صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا النبي محمد صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، وأما الكافر والمنافق فيقول: لا أدري»[1] رواه الشيخان، وفي رواية لأبي داود: «فيقولان له: من ربك؟ وما دينك؟ وما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول المؤمن: ربي الله، وديني الإسلام، والرجل المبعوث رسول الله، ويقول الكافر في الثلاث: لا أدري». واستثني من عموم سؤال القبر الأنبياء، والأطفال، والشهداء، ففي صحيح مسلم أنه سئل عن ذلك فقال: «كفى ببارقة السّيوف شاهدًا»[2] وفي الكفاية؛ أن لا سؤال للأنبياء وقال السيد أبو شجاع: إن للصّبيان سؤالاً وكذا للأنبياء عند البعض، وقال بعضهم: صبيان المسلمين مغفور لهم قطعًا، والسؤال لحكمته لم يطلع عليها، وتوقف الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في سؤال أطفال الكفرة ودخولهم الجنة وحكم غيره بذلك فيكونوا خدم أهل الجنة.

وقال أبو الطيب: الصواب عندي هو التوقف فقد توقف فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حيث قال: «الله أعلم بما كانوا يعملون»، وكذا إعادة الروح في العبد في قبره حق، فيقول المؤمن: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد، ويقول الكافر: هاه هاه لا أدري. رواه أبو داود وأصله في الصحيحين.

وفي المسألة خلاف المعتزلة وبعض الرافضة، وقد وردت الأحاديث المتظاهرة في المبنى المتواترة في المعنى في تحقيق أحوال البرزخ والعقبى استوفاها الجلال

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٣٨، ١٣٧٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢٨٧٠) وأبو داود في سننه برقم (٣٢٣١، ٤٧٥٢) والنسائي في سننه برقم (٢٠٤٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في سننه برقم (٢٠٥٢) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رجلاً قال: يا رسول الله ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: «كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن النسائي برقم (١٩٤٠).

السيوطي رحمه الله تعالى في شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور، وفي البدور السافرة في أحوال الآخرة، وله في ذلك أبيات التثبيت وعليه شرح للسيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير سماه جمع التشتيت، فعليك بها إن كنت ممن يريد الاطلاع على نقيرها وقطميرها.

وكذا بقاء الروح بعد موت البدن حق، منعمة أو معذبة لا تفنى، وأما محلّها فتقدم محلّ أرواح الشهداء، وأمّا غيرهم فأرواح المؤمنين في علّيين، وأرواح الكفار في سجين، ولكل روح بجسدها اتصال معنوي.

قال القرطبي: أرواح الشهداء في الجنة، وأما غيرهم فتارة يكونون في الأرض على أفنية القبور وتارة في السماء، وقيل: تُزار قبورها كل جمعة، وقيل: أرواح المؤمنين كلهم في الجنة، وتفصيل ذلك في شرح البرزخ وغيره.

(وبعثه الرسل إلى الخلق) أي سفارة العبد بين الله وخليقته، ليزيح بها عللهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة حق ثابت واقع، خلافًا للبراهمة حيث قالوا: لا فائدة في بعثتهم إذ في العقل مندوحة عنهم، قلت: العقل لا يهدي إلى الأفعال المنجية في الآخرة كما لا يهدي إلى الأدوية المفيدة للصّحة، فحاجة الخلق إلى الأنبياء كحاجتهم إلى الأطباء، ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة وصدق النبيّ بالمعجزة.

(وتكليف الله تعالى عباده بالأمر والنهي على ألسنة الرسل حق) فهم مُبَيِّنُون للناس ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين، فكان من فضل الله ورحمته إرسال الرسل من البشر إلى البشر، مبشّرين لأهل الإيمان والطاعة بالجنة والثواب، ومنذرين لأهل الكفر والعصيان بالنار والعقاب، وذلك مما لا طريق للعقل إليه، وإن كان فبأنظار دقيقة لا يتيسّر إلا لواحد بعد واحد، قال الماتن رحمه الله تعالى: إن الله تعالى أراد ببعثة الرسل أن يخرج الناس من الظلمات إلى النور، فأوحى إليهم أمره لذلك، وألقى عليهم نوره، ونفث فيهم الرغبة في إصلاح العالم، وكان ابتداء القوم يومئذ لا يتحقق إلا بأمور ومقدمات وجب في حكمة الله تعالى أن يلتوي جميع ذلك في إرادة بعثهم، وأن يكون افتراض طاعة الرسل وانقيادهم منفسخًا إلى افتراض مقدمات الإصلاح، وكل ما لا يتم في العقل أو العادة إلا به فإنه جملة يجر بعضها بعضًا، والله لا يخفى عليه خافية، وليس في دين الله جزاف، فلا يعين شيئًا دون نظائره إلا لحكم وأسباب يعلمها الراسخون في العلم. انتهى.

(وهم متميزون بأمور لا توجد في غيرهم على سبيل الاجتماع تدل على كونهم

أنبياء منها خرق العوائد) أي المعجزات الناقضات للعادات، وذلك لأنه لولا التأييد بالمعجزة لما وجب قبول قوله، ولما بان الصادق في دعوى الرسالة عن الكاذب، وعند ظهور خرق العادة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة بأن الله تعالى يخلق العلم بالصدق عقيب ظهور خرق العوائد.

(ومنها سلامة فطرتهم وكمال أخلاقهم وغير ذلك) ممّا دلت عليه النصوص القرآنية والأدلة الحديثية.

(والأنبياء معصومون) والعصمة لها أسباب ثلاثة:

أن يخلق الإنسان نقيًّا من الشهوات الرذيلة سمحًا لا سيما فيما يرجع إلى محافظة الحدود الشرعية.

وأن يوحى إليه حسن الحسن وقبح القبح وما لهما.

أن يحول الله بينه وبين ما يريد من الشهوات الرذيلة ويأتي تفصيل ذلك في المتن.

(من الكفر) قبل الوحي وبعده بالإجماع، لأنه أكبر الكبائر، ولكونه سبحانه ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١٦] وكذا منزهون عن تعمد الكبائر عند الجمهور خلافًا للحشوية، وإنما الخلاف في أن امتناعه بدليل السمع أو العقل، والمحققون من الأشاعرة على أن كلّ ذلك من السمع والاجماع، وذهب الأشاعرة إلى أن الأنبياء معصومون عن الكبائر مطلقًا ـ أي عمدًا ـ وسهوًا عن الصغائر عمدًا، كذا صرح به في شرح المواقف.

قال القاضي رحمه الله تعالى في «ما لا بد منه»: العصمة خاصّية الأنبياء والقول بكونها في الأولياء كفر، وهي في الاصطلاح عبارة ألّا يمكن صدور الصغيرة والكبيرة عمدًا وخطأً، وكذا اختلال العقل، والغفلة في النوم واليقظة، والهذيان، والسكر، ولا بد من ذلك في الأنبياء لئلا يشتبه في الوحي، والقول بها في غير الأنبياء خلاف الإجماع. انتهى.

(والإصرار عليها) أي على الكبائر، وكذا الفواحش والقبائح نحو القتل، والزنا، وظلم العباد، وقصد الفساد في البلاد، وقد كانت من بعض الأنبياء قبل ظهور مراتب النبوة، أو بعد ثبوت منقب الرسالة زلات، وتقصيرات، وخطيئات، وعثرات بالنسبة إلى ما لهم من أعلى المقامات وسنى الحالات، كما وقع لآدم عليه الصّلاة والسّلام من أكل الشجرة على وجه النسيان، ثم الزلّة لا تخلو عن القران ببيان أنها زلّة، إمّا من الفاعل نفسه كقول موسى حين قتل القبطي: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [القصص:

١٥] وإمّا من الله سبحانه كما في قصّة آدم ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [طه: ١٢١] قال التفتازاني رحمه الله تعالى: إنّ الأنبياء معصومون عن الكذب خصوصًا فيما يتعلق بأمور الشرع وتبليغ الأحكام، وإرشاد الأمّة، إمّا عمدًا فبالإجماع، وإمّا سهوًا عند الأكثرين.

(يعصمهم الله تعالى عنها بوجوه ثلاثة: أحدها أن يخلقهم في سلامة الفطرة وكمال اعتدال الأخلاق فلا يرغبون في المعاصي بل يكونون منفرين عنها) قال القونوي رحمه الله تعالى: اختلف الناس في كيفية العصمة فقال بعضهم: هي محض فضل الله تعالى بحيث لا اختيار للعبد فيه، وذلك إما بخلقهم على طبع يخالف غيرهم بحيث لا يميلون إلى المعصية ولا ينفرون عن الطاعة كطبع الملائكة، وإما بصرف همتهم عن السّيئات وجذبهم إلى الطاعات جبرًا من الله تعالى بعد أن أودع في طبائعهم ما في طبائع البشر.

(وثانيها: أن يوحي إليهم أن المعاصي يعاقب عليها والطاعات يثاب عليها فيكون ذلك رادعًا عن المعاصي) قال بعضهم: العصمة فضل من الله ولطفه، لكن على وجه يبقى اختيارهم بعد العصمة في الإقدام على الطاعة والامتناع عن المعصية، وإليه مال الشيخ أبو منصور الماتريدي حيث قال: العصمة لا تزيل المحنة ـ أي الابتلاء ـ والامتحان لا تجبره على الطاعة ولا تعجزه عن المعصية، بل هي لطف من الله بحمله على فعل الخير وزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقًا للابتلاء والاختيار.

(والثالث: أن يحول الله تعالى بينهم وبين المعاصي بأحداث لطيفة غيبية كظهور صورة يعقوب عاضًّا على أصبعه في قصة يوسف عليه السلام) يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

(ومحمد صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم خاتم النبيين) وناسخ لما قبله من شرائع اليهود، والنصارى، والمجوس، والصابئين، والمشركين.

(لا نبيّ بعده) كما ورد به الكتاب والخبر، وهو عبده ورسوله وصفيه، لم يعبد الصنم، ولم يشرك بالله طرفة عين، لا قبل النبوة ولا بعدها، ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط، وأما قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [النور: ٤٢] وكذا قوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]فمحمول على ترك الأولى بالنسبة إلى مقامه الأعلى.

(ودعوته عامة إلى جميع الإنس والجن) لقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] أو لحديث مسلم: «بعثت إلى الخلق كافة» وكانت دعوة موسى مقصورة على بني إسرائيل، وما آمن بعيسى إلا شرذمة قليلون.

(وهو أفضل الأنبياء لهذه الخاصة) أي عموم الدعوة **(وبخواص أخرى نحو هذه)** عن أبي هريرة ﷺ أن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قال: «فضلت على الأنبياء بستٍ: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون»[(١)] رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح في حديث مسلم والترمذي عن أنس: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر»[(٢)] رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد «وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض فأكسى حلة من حلل الجنة، ثم أقوم عن يمين العرش وليس أحد من الخلائق يقوم ذلك المقام غيري»[(٣)] إلى غير ذلك من الخواص التي خصَّ الله بها نبيه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

وتفضيل الأنبياء بعضهم على بعض قطعي بحسب الحكم الإجمالي ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقال: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] وأما بحسب الحكم التفصيلي فالأمر ظني، والمعتقد المعتمد أن أفضل الخلق نبينا صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، وقد ادعى بعضهم الإجماع على ذلك، قال ابن عباس رضي الله عنهما: إن الله فضّل محمدًا على أهل السماء وعلى الأنبياء، ثم نوح، وموسى، وعيسى أفضل من سائر الأنبياء، والخمسة وهم أولو العزم من الرسل عند جمهور العلماء، وقد جمعهم الله في موضعين حيث قال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٢٣) والترمذي في سننه برقم (١٥٥٣) وابن ماجه في سننه برقم (٥٦٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٢٧٨) وأبو داود في سننه برقم (٤٦٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع».
وأخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٤٤) والدارمي في سننه (١/ ٢٧) من حديث أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأول الناس تنشق الأرض عن جمجمتي يوم القيامة ولا فخر، وأعطى لواء الحمد ولا فخر، وأنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر، وأنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة ولا فخر...» الحديث.
وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٠٠).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢) والترمذي في سننه برقم (٣٦١٥) وابن ماجه في سننه برقم (٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٣٤٧٧) وانظر للفائدة السلسلة الصحيحة برقم (١٥٧١).

وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ﴾ [الشورى: ١٣] فبدأ بنوح، لأنه أول الأنبياء والمرسلين، ثم بنبينا لأنه خاتم النبيين، ثم ذكر ما بينهما من الثلاثة. والظاهر أن نوحًا أفضل ثم موسى وعيسى، وفي الصحيح: «خير البرية إبراهيم عليه السلام» قال السيوطي رحمه الله تعالى: لم أقف على نقل أي الثلاثة أفضل، انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ﴾ [الأحزاب: ٧] ترتيب الأربعة وفق الوجود، وقدّم نبينا لتقدم رتبته في عالم الشهود فأول الأنبياء آدم وآخرهم محمد عليهما الصلاة والسلام، وقد روي بيان عددهم في بعض الأحاديث مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، وفي رواية مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفًا، والأولى ألّا يقتصر على عدد في التسمية فقد قال الله تعالى: ﴿مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۚ﴾ [غافر: ٧٨] ولا يؤمن في ذكر العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم ويخرج منهم من هو فيهم، وكلهم كانوا مخبرين مبلغين عن الله تعالى صادقين ناصحين.

(وكرامات الأولياء وهم المؤمنون العارفون بالله تعالى وصفاته المحسنون في إيمانهم حق يكرم الله بها من يشاء ويختص برحمته من يشاء) والله ذو الفضل العظيم، ويكون ذلك معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته، لأنه يظهر بها أنه ولي ولن يكون وليًا إلا وأن يكون محقًا في ديانته، وديانته الإقرار بالقلب واللسان برسالة رسوله مع الطاعة في أوامره ونواهيه، حتى لو ادعى الولي الاستقلال بنفسه وعدم المتابعة لم يكن وليًا ولم يظهر ذلك على يده، ويظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة كإتيان صاحب سليمان بعرش بلقيس، وظهور الطعام والشراب عند الحاجة، كما في حق مريم، والمشي على الماء كما نقل عن كثير من الأولياء، والطيران في الهواء كما نقل عن سليمان السرخسي وغيره، وكلام الجماد والعجماء، واندفاع المتوجه من البلاء، وكفاية المهم من الأعداء، وغير ذلك من الأشياء التي يطول ذكرها، وأنكرته المعتزلة ولا عبرة بهم بعد ورود النص من الكتاب والسُّنة بها، وأما التي تكون لأعداء الله تعالى مثل إبليس في طي الأرض له حتى يوسوس من في الشرق والغرب، وفي جريه مجرى الدم، وفرعون حيث كان يأمر النيل فإنه يجري على وفق أمره، والدجال مما روي في الأخبار فلا نسميها كرامات لكن نسميها قضاء حاجات لهم، وذلك لأن الله يقضي حاجات أعدائه استدراجًا لهم ومكرًا بهم في الدنيا وعقوبة لهم في العقبى، كما قال الله تعالى: ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] وفي الحديث: «إذا رأيت الله يعطي العبد ما يحب من النعمة وهو مقيم على المعصية فإنما ذلك استدراج»

الحديث[١] فيغترون به ويزدادون عصيانًا وكفرًا، وذلك كله جائز وقوعه من الله وثابت نقلاً وممكن عقلاً، كما في قصة إبليس ودعوته بقوله: ﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤] وإجابته بقوله: ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝٣٧ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ۝٣٨﴾ [الحجر: ٣٧ ـ ٣٨].

ثم اعلم أنه ليس للأولياء شيء يتميزون به عن سائر الناس في الظاهر من الأمور المباحات، فلا يتميزون بلباس دون لباس إذا كان كلاهما مباحًا، بل يوجدون في جميع أصناف أمة محمد صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم إذا لم يكونوا من أهل البدع الظاهرة والفجور، فيوجدون في أهل القرآن، وأهل العلم، وأهل الجهاد والسيف، ويوجدون في التجار والصناع والزراع، وكان السلف يسمّون أهل الدين والعلم القرّاء، فيدخل فيهم العلماء والنّساك، ثم حدث بعد ذلك اسم الصّوفية والفقراء وهذا عرف حادث، فمن كان من هذه الأصناف أتقى لله فهو أكرم عند الله، وإذا استوى رجلان في التقوى استويا عند الله في الدرجة، ويجب على الأولياء الاعتصام بالكتاب والسُّنة، وأنه ليس فيهم معصوم يسوغ له أو لغيره اتباع ما يقع في قلبه من غير اعتبار الكتاب والسُّنة، وهذا مما اتفق عليه الأولياء، ومن خالف فليس من أولياء الله الذين أمر الله تعالى باتباعهم، بل إما أن يكون كافرًا وإما أن يكون مفرطًا في الجهل، وكل من خالف شيئًا مما جاء به الرسول مقلدًا في ذلك لمن يظن أنه ولي الله فإنه بنى أمره على أن ولي الله لا يخالف في شيء ولو كان هذا الرجل من أكبر أولياء الله كأكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يقبل منه ما خالف الكتاب والسُّنة، فكيف إذا لم يكن كذلك؟ ولشيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى رسالة في ذلك سماها كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان» وهو كتاب نفيس جدًا مختصر فعليك به.

(ونشهد بالجنة والخير للعشرة المبشرة) الذين بشرهم النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حيث قال: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمٰن في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٤٥) وفي الزهد (ص١٢) والطبري في تفسيره (٧/ ١٥) والطبراني في الأوسط برقم (٩٤٢٦) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٨٨) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وتمامه: «.. ثم تلا: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ۝٤٤﴾ [الأنعام: ٤٤]» والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (٤١٣).

قال علي القاري رحمه الله تعالى: للسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يشهد لأحد إلا للأنبياء عليهم السلام، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية والأوزاعي، وهذا أمر قطعي لا نزاع فيه.

والثاني: أن يشهد لكل مؤمن جاء نص في حقه، وهذا قول كثير من العلماء لكنه حكم ظني.

الثالث: أن يشهد أيضًا لمن شهد له المؤمن كما في الصحيحين أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم مر بجنازة فأثنوا عليها خيرًا فقال: «وجبت» ومرّ بأخرى فأثني عليها بشرٍّ، فقال: «وجبت» فقال عمر: ما وجبت يا رسول الله، صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم؟ قال: «هذا أثنيتم عليه خيرًا وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًا وجبت له النار أنتم شهداء الله في الأرض»[(١)]. وهذا أمر ظاهري غالبي، والله أعلم.

(وفاطمة) عليها السلام لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة»[(٢)] رواه النسائي ورواية الترمذي: «خير نسائها» ورواية الحارث بن أسامة: «خير نساء عالمها»[(٣)] وفضائلها كثيرة لا تخفى على الأحباء والأعداء.

(وخديجة) رضي الله عنها **(وعائشة)** رضي الله عنها الأخبار مستفيضة فيهما، وقد صحح ابن العماد أن خديجة أفضل من عائشة لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «لا والله ما رزقني الله خيرًا منها» ويؤيده أن عائشة أقرأها النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم من جبريل عليه السلام[(٤)]، وخديجة أقرأها السلام جبريل عليه السلام من

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٦٧، ٢٦٤٢) ومسلم في صحيحه برقم (٩٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٦٢٤، ٣٦٢٦، ٣٧١٦، ٤٤٣٤، ٦٢٨٦) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٥٠) ضمن حديث طويل وفيه أن النبي ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها: «ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأمة؟» وفي لفظ: «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة، أو نساء المؤمنين».
وعلقه البخاري في صحيحه كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ/ باب مناقب فاطمة رضي الله عنها (ص٧٦٢)، بلفظ: وقال النبي ﷺ: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة».

(٣) انظر مجمع الزوائد (٢/ ٩٠٩).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٢١٧، ٣٧٦٨، ٦٢٠١، ٦٢٤٩، ٦٢٥٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ربّها[١]، إلا أن حديث: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»[٢] رواه أحمد والشيخان والترمذي وابن ماجه عن أبي موسى ﷺ ظاهر في أن عائشة أفضل أفراد النساء، وأما حمله على العهد ففي مقام البعد، ثم تقييدهنّ بما عدا خديجة في غاية من التكلف.

قال القاري رحمه الله تعالى: في التفضيل بين خديجة وعائشة أقوال: ثالثها الوقف. انتهى.

(والحسن والحسين) ﷺ لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»[٣] رضي الله عنهما وعنّا، ولغير ذلك من الأخبار الكثيرة.

(ونوقّرهم) أي الصّحابة وأهل البيت ونتولهم جميعًا **(ونعترف بعظم محلهم في الإسلام)** قال ابن دقيق العيد في عقيدته: وما نقل فيما شجر بينهم واختلفوا فمنه ما هو باطل وكذب فلا يلتفت إليه، وما كان صحيحًا أوّلناه تأويلاً حسنًا، لأن الثناء عليهم من الله تعالى سابق، وما نقل من الكلام اللاحق محتمل للتأويل، والمشكوك والموهوم لا يبطل الحق المعلوم.

(وكذلك أهل بدر) وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، عن البراء قال: «كنا نتحدث أن عدة أصحاب بدر يوم بدر كعدة أصحاب طالوت ثلاثمائة وثلاثة عشر»[٤] رواه الترمذي وقال في الباب عن ابن عباس: وهذا حديث حسن صحيح، وقد روى ابن ماجه عن رافع بن خديج قال: جاء جبريل أو ملك إلى النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم فقال: «ما تعدون من شهد بدرًا فيكم؟» قالوا: «خيارنا، قال: كذلك هم عندنا خيار الملائكة»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٨٢٠، ٧٤٩٧) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٣٢) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٧٧٠، ٥٤١٩، ٥٤٢٨) ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٤٦) من حديث أنس ﷺ.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٩٦٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٣٩٥٧، ٣٩٥٨، ٣٩٥٩) والترمذي في سننه برقم (١٥٦٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٩٩٢) وابن ماجه في سننه برقم (١٦٠).

قال أبو منصور البغدادي: أجمع أهل السُّنة والجماعة على أن أفضل الصحابة الخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرة بالجنة، ثم أهل بدر، فباقي أهل أُحد، فباقي أهل بيعة الرضوان، فباقي الصحابة أجمعين.

قال علي القاري رحمه الله تعالى[١]: لعل المراد إجماع أكثر أهل السّنة لوقوع الاختلاف بين علي وعثمان عند البعض وإن كان الجمهور على الترتيب المذكور.

(وأهل بيعة الرضوان) روى أبو داود والترمذي وصححه أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قال: «لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة»[٢].

والحاصل أن السّابقين الأولين من الأنصار والمهاجرين أفضل من غيرهم لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] وأمّا تفضيل أولاد الصحابة، فقال بعضهم: لا نفضل بعد الصحابة أحد إلا بالعلم والتقوى، والأصح أن فضل أبنائهم على ترتيب فضل آبائهم، إلا أولاد فاطمة رضي الله عنها فإنهم مفضلون على أولاد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، لقربهم من رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، فهم العترة الطاهرة والذرية الطيبة الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرًا، كذا في الكفاية وشرح الفقه الأكبر لعلي القاري رحمه الله تعالى، وهو الصواب عندي. وبه أقول وإليه أذهب.

(وأبو بكر إمام حق بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم) لأن الصحابة قد أجمعوا على خلافته يوم توفي رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، وبايعه علي كرم الله وجهه على رؤوس الأشهاد، بعد توقف كان منه، ولو لم تكن الخلافة حقًا لما اتفق عليه الصحابة.

(ثم عمر رضي الله عنه) إمام حق بعد أبي بكر رضي الله عنه لوقوع الاختلاف على خلافته، لكن تفضيله ظني إلا أنه قويّ لم يختلف فيه سني، ويدلّ عليه كتابة الصديق رضي الله عنه على ما ذكره في شرح المواقف: هذا ما عهد أبو بكر بن قحافة في آخر عهده من الدنيا، وأول عهده بالعقبى حالة يبر بها الفاجر ويؤمن فيها الكافر، أني أستخلف عليكم عمر بن الخطاب فإن أحسن السيرة فذاك ظني به، والخير أردت، وإن يكن

---

(١) انظر الفقه الأكبر (ص١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر رضي الله عنها.
وأخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٨٦٠) من حديث جابر رضي الله عنه، وهو في صحيح سنن الترمذي برقم (٣٠٣٣).

الأخرى ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

والمسألة مستوفاة في كتاب الماتن رحمه الله تعالى المسمى بإزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء، وهو كتاب لم يؤلف مثله في هذا الباب.

(ثم عثمان) رضي الله عنه إمام حق بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان عمر قد ترك الخلافة شورى بين ستة: عثمان، وعلي، وعبد الرحمٰن بن عوف، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، بمعنى أنهم يتشاورون فيما بينهم ويعيّنون من هو أحق بها منهم، بحسب رأيهم، وإنما فعل ذلك لأنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم مات وهو راضٍ عنهم.

قال القونوي رحمه الله تعالى: وإنما أجمعوا على عثمان لوجود شرائط الإمامة فيه.

(ثم علي) المرتضى رضي الله عنه، زوج فاطمة الزهراء، وابن عم المصطفى، وأخوه في الله، وباب مدينة العلم، والعالم في الدرجة العليا، والكاشف لمعضلات المسائل التي رجع كبار الصحابة إليه في الفتيا، ولمّا استشهد عثمان ومضت ثلاثة أيام من قتله اجتمع المهاجرون والأنصار وسألوا عليًّا وناشدوه بالله في حفظ الإسلام وصيانة دار هجرة النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، فقبلها بعد شدة وبعد أن رآه مصلحة لعلمهم وعلمه أنه أعلم من بقي من الصحابة، وأفضلهم، وأولاهم به، فبايعوه وليس من شرط ثبوت الخلافة إجماع الأمة على ذلك، قال القاري: وعلى هذا الترتيب وجدنا السلف الصالحين والأئمة المجتهدين والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكموا بذلك.

(ثم تمت الخلافة) النبوية على صاحبها الصلاة والتحية **(وبعدها ملك عضوض)** لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم يصير بعدها ملكًا عضوضًا»[1]. فخلافة الصديق رضي الله عنه منها سنتان وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصف، وخلافة عثمان اثنتا عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة ابنه الحسن رضي الله عنه ستة أشهر، وقد استشهد علي رضي الله عنه على رأس ستين سنة عن وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، فمعاوية

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٤٦، ٤٦٤٧) والترمذي في سننه (٢/ ٣٥) وابن حبان في صحيحه برقم (١٥٣٤، ١٥٣٥ موراد) وأحمد في المسند (٥/ ٢٢٠، ٢٢١) والحاكم في المستدرك (٣/ ٧١، ١٤٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ٣١٣) من حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ.
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (٤٥٩).

ﷺ ومن بعده لا يكون خلفاء، بل ملوكًا وأمراء.

(وأبو بكر ﷺ أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم) بعدية زمنية وهو لكثرة صدقه، وقوة تصديقه، وسبق توفيقه، فهو أفضل الأولياء من الأوّلين والآخرين، وقد حكى الإجماع على ذلك ولا عبرة بمخالفة الروافض هنالك، وقد استخلفه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في الصلاة فكان هو الخليفة حقًا عدلاً وصدقًا **(ثم)** أفضل الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وأبي بكر ﷺ **(عمر)** بن الخطاب الفاروق بين الحق والباطل لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «إن الله ينطق على لسان عمر»[(١)] وقد أجمعوا على فضيلته وحقيّة خلافته، وقصة شهادته، وأمر الشورى، والمبايعة مذكورة في صحيح البخاري بطولها.

(ولا نعني الأفضلية من جميع الوجوه حتى يعمّ النسب والشجاعة والقوة والعلم وأمثالها) من التي كانت في علي بن أبي طالب ﷺ مثلاً، بل هي بمعنى عظم نفعه في الإسلام، وهو في أبي بكر وعمر ﷺ أكثر مما في غيرهما، فتقديم علي على الشيخين مطلقًا خلاف ما عليه الجمهور، وإنما ذهب بعض إلى تفضيل علي على عثمان ومنهم أبو الطفيل من الصحابة، وأبو حنيفة الإمام الأعظم من تبع التابعين، والذي أعتقده في دين الله وأعتمده أن تفضيل أبي بكر قطعي حيث أمره بالإمامة على طريق النّيابة مع أن المعلوم من الدين أن الأولى بالإمامة أفضل، وقد كان علي حاضرًا في المدينة وكذا غيره من أكابر الصحابة، وعيّنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لما علم أنه أفضل الأنام في تلك الأيام، حتى إنه تأخر مرّة وتقدم عمر، فقال: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[(٢)] قاله علي القاري وبه أقول.

(فأميرا أمة النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ووزيراه أبو بكر وعمر باعتبار الهمة البالغة في إشاعة الحق) خاصّة، دون اعتبار النّسب والعلم والشجاعة وغيرها عامة، مما كان في غيرهما أكثر وأوفر منهما بإقرارهما، وبهذا يحصل التوفيق بين الروايات المختلفة والأدلة المتباينة.

(فإن للنبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وجهين: وجه يأخذ عن الله ووجه

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٦٨٢) من حديث ابن عمر ﷺ مرفوعًا بلفظ: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٩٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٦٠) وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٨٩٥).

يعطي الخلق، ولهما في الإعطاء للخلق تأليفًا للناس وجمعًا لهم وتدبيرًا للحرب يد طولى) فكانا بهذا الاعتبار وزيراه، قال الماتن رحمه الله تعالى: قد أجمع من يعتد به من الأمة على أن أفضل الأمة أبو بكر الصديق ثم عمر، وذلك لأن أمر النبوة له جناحان تلقي العلم عن الله وبثّه في الناس، أما التلقي من الله فلا يشرك النبي صلّى الله عليه: وآله وأصحابه وسلم في ذلك أحد، وأما بثّه فإنّما تحقق بسياسة وتأليف ونحو ذلك، ولا شك أن الشيخين رضي الله عنهما أكثر الأمة في هذه الأمور في زمان النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وبعده. انتهى.

ثم قال: ولكن هذا آخر ما أردنا إيراده في كتاب حجة الله البالغة فالحمد لله.

قال الغزالي رحمه الله تعالى: إن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم في الخلافة إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله عز وجل، وذلك لا يطلع عليه إلا رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

وقد ورد في الثناء على جميعهم آيات وأخبار كثيرة، وإنما يدرك دقائق الفضل والترتيب فيه المشاهدون للوحي والتنزيل بقرائن الأحوال ودقائق التفضيل، فلولا فهمهم لذلك لما رتبوا الأمر كذلك، إذ كان لا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصرفهم عن الحق صارف. انتهى.

(ونكفّ ألسنتنا عن ذكر الصحابة إلا بخير) وإن صدر من بعضهم ما هو في صورة شر فإنه إما كان عن اجتهاد أو لم يكن على وجه فساد من إصرار وعناد، بل كان رجوعهم عنه إلى خير معاد بناء على حسن الظن بهم، لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «خير القرون قرني»[(١)] ولقوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»[(٢)].

ولقوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[(٣)] ولقوله ﷺ: «الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضًا من بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٢٦٥٢، ٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨) ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعًا بلفظ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...» الحديث.

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٢/ ٧٨) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا وتمامه: «... وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا». والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (٣٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٦٧٣) ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»[١] رواه أهل السنن وهذا قليل من كثير السُّنة.

وأما الكتاب فآياته فيهم أكثر من أن تحصر وليست بخافية على ممارس القرآن، وقد قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨] وقال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] ومن هنا يخاف الكفر على أهل الغيظ بهم.

(وهم أئمتنا وقادتنا في الدين) لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[٢] رواه الترمذي وقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»[٣] وقوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[٤] رواه الدارمي وابن عدي وغيرهما وكفى بثناء الله عليهم في كتاب الله العزيز حجة ومن أصدق من الله قيلاً وبأي حديث بعده يؤمنون.

(وسبهم حرام) لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «لا تسبوا أصحابي»[٥] رواه الشيخان قال النووي: سب الصحابة حرام ومن أكبر الفواحش، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزر، وقال بعض المالكية يقتل، وقال القاضي عياض: سب أحدهم من الكبائر، وقد صرّح بعض علمائنا بأنه يقتل من سب الشيخين. انتهى.

وصحّح أبو شكور السالمي في التمهيد وعلي القاري وآخرون أن سبّهما ليس بكفر، وخالف المتأخرون فقالوا: كفر لأدلة قاطعة، ووجوه ناطقة ثبتت في ذلك عندهم، وهو الصواب عند إمعان النظر في هذا الباب.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٨٦٢) وابن حبان في صحيحه برقم (٢٢٨٤ موارد) وأحمد في المسند (٤/ ٨٧) وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٨٧) وابن أبي عاصم في السُّنة (٢/ ٤٧٩) والخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ١٢٣) من حديث عبد الله بن مغفل ﷺ.
والحديث ضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الضعيفة برقم (٢٩٠١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٣٦٦٣) وابن ماجه في سننه برقم (٩٧) من حديث حذيفة ﷺ، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٨٩٥).

(٣) جزء من حديث أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٠٧) والترمذي في سننه برقم (٣٦٦٣) وغيرهما من حديث العرباض ﷺ وتمامه: «... تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٨٥١).

(٤) حديث موضوع، وانظر السلسلة الضعيفة للعلامة الألباني برقم (٥٨).

(٥) تقدم تخريجه.

قال التفتازاني: سب الصحابة والطعن فيهم إن كان مخالف الأدلة القطعية فكفر كقذف عائشة رضي الله عنها، وإلا فبدعة وفسق.

(وتعظيمهم واجب) على الأمة المرحومة بإيجاب الله تعالى ورسوله المستفاد من الكتاب والسُّنة، وقد ورد من فضائلهم فيهما ما يطول ذكره.

(ولا نكفّر أحدًا من أهل القبلة) المراد بهم الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين، كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وعلم الله بالكليات والجزئيات، وما أشبه ذلك من المسائل المهمات، فمن واظب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاده قدم العالم، أو نفي الحشر، أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، والمراد بعدم تكفير أحد منهم عند أهل السُّنة أنه لا يكفّر ما لم يوجد شيء من أمارات الكفر وعلاماته، ولم يصدر عنه شيء من موجباته، وقال الأستاذ أبو إسحاق: نكفر من يكفرنا ومن لا فلا، وعدم التكفير مذهب المتكلمين، والتكفير مذهب الفقهاء.

(إلا بما فيه نفي الصانع القادر) العليم المختار الكريم كالدهرية **(أو عبادة غير الله تعالى)** كعبدة الأصنام وسائر الوثنيين من الأنام **(وإنكار المعاد)** كالفلاسفة الطغام حيث أنكروه بناء على امتناع إعادة المعدوم بعينه، وهو مع أنه لا دليل لهم عليه يعتد به غير مضر بالمقصود، لأن مرادنا أن الله تعالى يجمع الأجزاء الأصلية للإنسان ويعيد روحه إليه سواء سمى ذلك إعادة المعدوم بعينه، أو لم يسم، قاله التفتازاني.

(و) إنكار **(النبي)** وما علم مجيئه بالضرورة أو المجمع عليه كاستحلال المحرمات **(وسائر ضروريات الدين)** ومهمات الشرع المبين، وأما ما عداها فالقائل بها مبتدع لا كافر، كذا في المواقف.

(والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب) لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] **(بشرط أن لا يؤدي إلى الفتنة)** لأن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم شرع لأمته إيجابًا إنكار المنكر ليحصل من إنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة والخروج عليهم، فإنه أساس كلّ شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في قتال الأمراء الذين يؤخّرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم، فقال:

«لا ما أقاموا الصلاة»[(١)]، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر ولا ينزعن يدًا عن طاعته»[(٢)].

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من بضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكّة وصارت دار الإسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه، كما وجد سواء قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في الإعلام[(٣)].

(وإن يظن قبوله) ممن أمره بشيء أو نهاه عن شيء من المعروف والمنكر وإلا فالسكوت أولى والصموت أحلى.

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى: إنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يزول ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقال وإن لم يزل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: ما هو شر منه.

فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرّمة، فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة، إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله كرمي النّشاب وسباق الخيل ونحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع بكاء وتصدية فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيرًا من

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٥٤) وأبو داود في سننه برقم (٤٧٦٠) والترمذي في سننه برقم (٢٢٦٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٧٠٥٣، ٧٠٥٤. ٧١٤٣) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر إعلام الموقعين (٣/ ١٢).

أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك، وكان ما هم فيه شاغلاً لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال فدعه وكتبه الأولى، وهذا باب واسع، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وقدس الله روحه ونوّر ضريحه يقول: مررت أنا وأصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرّم الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدّهم الخمر عن قتل النفوس، وسبي الذرية، وأخذ الأموال فدعهم، كذا في إعلام الموقعين[1].

(فهذه عقيدتي) بل عقيدة جميع أهل السُّنة والجماعة مع اختلاف يسير في بعضها من بعضهم تعصبًا أو إنصافًا **(أدين الله تعالى بها)** وأعتمد في الدين عليها **(ظاهرًا)** إقرارًا باللسان **(وباطنًا)** تصديقًا بالجنان، فإن كل ذلك مما وردت به الآيات والأخبار، وشهدت به النصوص والآثار، فمن اعتقد جميع ذلك كان من أهل الحق وعصابة السُّنة، وفارق أهل الضلال وحزب البدعة.

نسأل الله كمال اليقين، وحسن الثبات في الدين، لنا ولكافة المسلمين، برحمته إنه أرحم الراحمين، **(والحمد لله أولاً وآخرًا)** ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣].

ولما انجرّ الكلام إلى هذا المقام تمّت العقيدة مع شرحها الجامع للفوائد السديدة في أسبوع من شهر جمادى الأولى سنة ألف ومائتين وأربع وثمانين الهجرية على صاحبها الصلاة والتحية، لكن بقيت مسائل ملحقات لم يذكرها صاحب العقيدة فاستحسنت ذكرها، تتميمًا للمقاصد، وتكميلاً للعقائد والعوائد على سبيل الاختصار لعل ينتفع بها أحد من أهل الدين والاعتبار، وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق.

فمنها: مسألة صفات الباري تعالى شأنه.

فذهب المعتزلة والفلاسفة لصعوبة هذا المقام إلى نفي الصفات، والكرامية إلى نفي قدمها، والأشاعرة إلى نفي عَيْنيتها وغَيْريتها، فقالوا: إنّ له سبحانه صفات أزلية قائمة بذاته، وهي لا هو بحسب المفهوم الذهني، ولا غيره بحسب الوجود الخارجي، فإن مفهوم الصّفات غير مفهوم الذات، إلا أنه لا تغايرها باعتبار ظهورها في الكائنات.

قال علي القاري رحمه الله تعالى: إن الصّحابة ﷺ والتابعين وغيرهم من

---

(١) (٣/ ١٢، ١٣).

المجتهدين قد أجمعوا على أن كل صفة من صفات الله تعالى لا هو ولا غيره، كذا ذكر الشارح. انتهى.

قال أبو الطيب: لم أقف على هذا الإجماع، وقال الحاج المحقق محمد فاخر المحدث رحمه الله تعالى: الكلام في عينية الذات مع الصفات وزيادتها عليها لا يوجد له رائحة في الكتاب والسُّنة غير أنه سبحانه موصوف بصفات الكمال، فالذي ينفي الصفات له خوف عظيم، والذي يقول بعينيتها، والذي يقول بأنها لا عين ولا غير والذي يعتبر بزيادتها على الذات فقد خاضوا فيما لم يكلّفوا به ولم يأذن به الله، وأدخلوا في العقائد ما لم يكن من قبيلها عفا الله عنا وعنهم. انتهى.

وزاد الماتن رحمه الله تعالى وقال: إن الله كيف اتصف بهذه الصفات وهل هي زائدة على ذاته أو عين ذاته؟ وما حقيقة السمع والبصر والكلام وغيرها؟ فإن المفهوم من هذه الألفاظ غير لائق بجناب القدس، والحق في هذا المقام أن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لم يتكلم فيه بشيء، بل حجر أمته عن التكلم فيه والبحث عنه، فليس لأحد أن يقدّم على ما حجره عنه. انتهى كلامه.

وهذا هو الصواب الذي لا يخالطه الفساد، وبه أقول وإليه أذهب، وقد وافق الأشاعرة في ذلك الكلابية المنسوبة إلى عبد الله بن كلاب، فإنه كان يقول: لا أقول صفاته هي هو، ولا هي غيره، كذا في غنية الطالبين.

ومنها: مسألة المعية قالت الجهمية: إن الله تعالى بذاته في كل مكان، واحتجوا بآيات المعية وما أشبهها، وآيات الاستواء والتفوق وأحاديثهما حجة عليهم، وكذا الرسل وأتباعهم أثبتوا أنه خارج العالم فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، وقال الجم الغفير بل خلق لا يحصون: معناها معيته العلم والقدرة والإحاطة ومعيته النصر والتأييد والمعونة.

قال الحافظ الذهبي في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] هو كما إذا كتبت إلى رجل إني معك وأنت غائب عنه، قال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية في ربيعة وحبيب ابني عمر وصفوان بن أمية كانوا يومًا يتحدثون فقال أحد: هل يعلم الله ما نقول؟ فقال الثاني: يعلم البعض دون البعض، وقال الثالث: إن كان يعلم البعض فليعلم الكل. فالمراد من قوله «معهم» أنه عالم بكلامهم وضميرهم وسرّهم وإعلانهم. انتهى.

وقال الإمام أبو محمد عبيد الله بن مسلم بن قتيبة في مختلف الحديث[١]: نحن نقول في قول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] يعلم ما هم عليه كما إذا وجهت رجلاً إلى بلد وقلت له: احذر التقصير فإني معك. يريد أنه لا يخفى عليَّ تقصيرك ولا يسوغ لأحد أن يقول: إنه سبحانه بكل مكان على الحلول فيه مع قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ومع قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فكيف يصعد إليه شيء وهو معه؟ وكيف تعرج الملائكة والروح إليه وهو معه؟، انتهى.

وقال الحافظ الآجري[٢]؛ فإن قيل: ما معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] قيل علمه، والله على عرشه، وعلمه محيط بهم، والآية يدل أولها وآخرها على أنه العلم، وهو على عرشه، هذا قول المسلمين. انتهى.

وأما كلام المفسرين من مقلّدي المجتهدين فلا حاجة إلى نقله فإنّهم جميعًا ذهبوا إلى مثل ذلك، وقال بعض أهل العلم: معيته نوعان: عامة وخاصة: وقد اشتمل القرآن على النوعين، وليس ذلك على طريق الاشتراك اللفظي، بل حقيقتها الصّحبة اللائقة، وقد أخبر أنه مع خلقه مع كونه مستويًا على العرش، وقرن بين الأمرين في الآية وكلاهما حق ولا تناقض بين علوه وبين معيته، وإنما يظهر التعارض في بادىء النظر في أنظار القاصرين دون المحصّلين.

ومنها: مسألة القرب، قال الموصلي في سيف السُّنة: اختلف فيها السلف والخلف على قولين، فقالت طائفة: نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة، وعلى هذا فيكون المراد قربه سبحانه بنفسه، هو نفوذ قدرته ومشيئته فيه وإحاطة علمه به، والقول الثاني: أن المراد قرب ملائكته منه، وأضاف ذلك إلى نفسه بصيغة ضمير الجمع على عادة العظماء في إضافة أفعال عبيدها إليها بأوامرهم ومراسيمهم إليهم، فيقول الملك: نحن قتلناهم وهزمناهم، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨﴾ [القيامة: ١٨] وجبريل هو الذي كان يقرأه على رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قال: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] فأضاف قتل المشركين يوم بدر إليه، وملائكته هم الذين باشروه إذ هو بأمره، وهذا القول أصحّ من الأول بوجوه... إلى قوله: والذي عندي أن الرحمة لما كانت من صفات الله تعالى وصفاته قائمة ذاته، فإذا كانت قربته للمحسنين فهو سبحانه قريب منهم قطعًا، فهو قريب من

(١) (ص٢٧١).
(٢) انظر الشريعة للآجري (ص٢٨٨).

المحسنين بذاته ورحمته قربًا ليس له نظير، وهو مع ذلك فوق سماواته على عرشه، ويدنو من أهل عرفة عشيّة عرفة وهو على عرشه، فإن علوه سبحانه على سماواته من لوازم ذاته، فلا يكون قطّ إلا عاليًا، ولا يكون فوقه شيء ألبتة، كما قال أعلم الخلق به: «وأنت الظاهر فليس فوقك شيء»[(١)] وهو سبحانه قريب في علوّه وعال في قربه، كما في الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: كنا في سفر مع النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم فارتفعت أصواتنا بالتكبير، فقال: «أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمّ ولا غائبًا إن الذي تدعونه سميع قريب أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»[(٢)] فأخبر صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وهو أعلم الخلق به أنه أقرب إلى أحدهم من عنق راحلته، وأخبر أنه فوق سماواته على عرشه، مطلع على خلقه، يرى أعمالهم، ويعلم ما في بواطنهم، وهذا حق لا يناقض أحدهما الآخر. انتهى كلامه.

وإلى هذا يؤدي كلام الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الفقه الأكبر وليس قرب الله ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها، ولا على معنى الكرامة والهوان، ولكن المطيع قريب منه بلا كيف، والعاصي بعيد منه بلا كيف، والقرب والبعد والإقبال يقع على المناجي ذلك جواره في الجنة والوقوف بين يديه بلا كيف.

ومنها: أن عهد الميثاق ثابت بالكتاب والسُّنة، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية، والسُّنة الحديث المروي في المصابيح وغيره خلافًا للمعتزلة حيث حملوا الآية والحديث على المعنى المجازي، فمن آمن بعد ذلك وصدق فقد ثبت عليه ودام، ومن كفر فقد بدّل وغيّر.

ومنها: أن الله تعالى يضل من يشاء عدلاً منه، ويهدي من يشاء فضلاً منه،

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧١٣) وأبو داود في سننه برقم (٥٠٥١) والترمذي في سننه برقم (٣٤٠٠) وابن ماجه في سننه برقم (٣٨٣١) من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ إذا أراد أن ينام اضطجع على شقه الأيمن ثم يقول: «اللهم رب السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدّيْن وأغننا من الفقر».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٦٦١٠، ٧٣٨٦) ومسلم في صحيحه برقم (٢٧٠٤).

وإضلاله خذلانه، وقد تضاف الهداية إلى النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم مجازًا بطريق التسبيب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] وقد يسند الإضلال إلى الشيطان مجازًا وكذا إلى الأصنام كقوله: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢] وقوله: ﴿إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٤٦] وقوله: ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ﴾ [ص: ٨٥].

ومنها: أن الإيمان في اللّغة: إذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صادقًا، وفي الشرع: هو تصديق النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم بما جاء به من عند الله تعالى في جميع ما علم بالضرورة مجيئه من عنده تعالى إجمالاً، فإنه كاف في الخروج عن عهدة الإيمان ولا يخط درجته عن الإيمان التفصيلي والإقرار باللسان، وذهب جمهور المحققين إلى أنه هو التصديق بالقلب، وإنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا لما أن تصديق القلب أمر باطن لا بد له من علامة، فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله وإن لم يكن مؤمنًا في أحكام الدنيا، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس، وهو اختيار الشيخ أبي منصور.

قال التفتازاني: والنصوص متعاضدة لذلك قال الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] وقال تعالى: ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] وقال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وقال صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «اللهم ثبت قلبي على دينك»[(١)] وقال لأسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله: «هلّا شققت قلبه»[(٢)] انتهى.

ولفظة القاضي رحمه الله تعالى في ما لا بد منه: الإيمان عبارة عن تصديق الجنان مع الإنقياد وتصديق اللسان، لكن تصديق اللسان يسقط عند الضرورة. انتهى.

ومنها: أن الإيمان والإسلام واحد، لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد بمعنى قبول الأحكام الشرعية وذلك حقيقة التصديق، ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦] وفي طريق اللّغة فرق بينهما، لكن لا يصلح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم أو مسلم وليس بمؤمن، لأنه لا يكون إسلام بلا إيمان ولا إيمان بلا إسلام،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٢٦٩، ٦٨٧٢) ومسلم في صحيحه برقم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

ولا نعني بوحدتهما سوى ذلك، والدين اسم واقع على الإسلام والإيمان والشرائع كلّها، والناس مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال.

ومنها: أن الإيمان باق مع النوم والغفلة والإغماء والموت ـ وإن كان كل منها تضاد التصديق والمعرفة ـ حقيقة، لأن الشرع حكم ببقاء حكمها إلى أن يقصد صاحبهما إلى إبطالهما باكتساب أمر حكم الشرع بمنافاته لهما فيرتفع ذلك الحكم خلافًا للمعتزلة.

ومنها: أنه اختلف في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، فذهب إلى الأول أهل سمرقند، وإلى الثاني أهل بخارى، مع اتفاقهم على أن أفعال العباد كلّها مخلوقة، وذكر عن أحمد بن حنبل وجماعة من أهل الحديث أن الإيمان غير مخلوق، قال صاحب المسائرة: ومال إليه الأشعري، قلت: ولم أقف على الكلام عليه للصحابة والتابعين.

ومنها: أن الإيمان يزيد وينقص أم لا؟ قالت الحنفية: لا، وحملوا الآيات الدالة على زيادة الإيمان على أنهم كانوا آمنوا في الجملة، ثم يأتي فرض بعد فرض، فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص، وهذا التأويل روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقالت الشافعية: يزيد وينقص إبقاءً للآيات على ظواهرها من غير تأويل، وهو الأوفق بسياق الآيات وسباقها، ولا يصار إلى التأويل إلا عند تعذر الحمل على الظاهر، والنزاع عند التحقيق لفظي، ولذا قال ابن الهمام: إن الحنفية لا يمنعون الزيادة والنقصان باعتبار جهات هي غير نفس ذات التصديق، بل بتفاوته بتفاوت المؤمن به عند الحنفية ومن وافقهم لا بسبب ذات التصديق. انتهى.

وقال في الحجة البالغة: الإيمان على ضربين، أحدهما: الإيمان الذي تدور عليه أحكام الدنيا من عصمة الدماء والأموال، وضبطه بأمور ظاهرة في الانقياد وهو قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «أمرت أن أقاتل» الخ، وثانيهما: الإيمان الذي تدور عليه أحكام الآخرة من النجاة والفوز بالدرجات، وهو متناول لكل اعتقاد حق وعمل مرضي وملكة فاضلة، وهو يزيد وينقص، وسنة الشارع أن يسمّي كل شيء منهما الإيمان ليكون تنبيهًا بليغًا على جزئيته، وهو قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له»[1] وقوله صلّى الله عليه

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠) وابن حبان في صحيحه برقم (٤٧ موارد) وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح موارد الظمآن برقم (٤٢).

وآله وأصحابه وسلم: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[1] وله شعب كثيرة، ومثله كمثل الشجرة القال للدوحة والأغصان، والأوراق، والأزهار، والثمار أنها شجرة فإذا قطع أغصانها وضبط أوراقها، وخزف ثمارها، قيل شجرة ناقصة فإذا قطعت الدوحة بطل الأصل وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآية. انتهى.

ومنها: أن المؤمن إذا وجد منه التصديق والإقرار صحّ أن تقول: أنا مؤمن حقًا، تحقيقًا للإيمان، ولا يقول إن شاء الله، وفيه نزاع مشهور بين الحنفية والشافعية، وانتصرت كلّ طائفة منهما لمذهبها، والحق أن النزاع لفظي، وقد ذهب إلى الجواز كثير من السلف حتى الصحابة والتابعين.

قال ابن الهمام: لا خلاف في أنه لا يقال إن شاء الله تعالى للشك في ثبوت الإيمان في الحال، وإلا كان الإيمان منفيًا، بل الاستثناء فيه اتباع لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤] انتهى. وقيل: إن ما نحن فيه ليس داخلاً في عموم الآية.

قال علي القاري: الحاصل أن المستثنى إذا أراد الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء وهذا لا خلاف فيه، وأما إذا أراد أنه مؤمن كامل أو ممن يموت على الإيمان فالاستثناء جائز، إلا أن الأولى تركه باللسان وملاحظته بالجنان. انتهى.

قلت: ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات.

ومنها: أن أفعال العباد كلّها من الكفر، والإيمان، والطاعة، والعصيان، مخلوقة الله تعالى لقوله: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] خلافًا للمعتزلة، وهي اختيارية يثابون بها إن كانت طاعة، ويعاقبون عليها إن كانت معصية، لا كما زعمت الجبرية أن لا فعل للعبد.

قال القاضي رحمه الله تعالى في «ما لا بد منه»: أفعال العباد الاختيارية كلّها مخلوقة لله تعالى جعل الأسباب والوسائط حجاب فعله، بل دليلاً على ثبوت فعله، فالعقلاء يدركون من حركة الجمادات المحرك، ويعلمون أن هذه الحركة ليست ملائمة

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه برقم (٤١) من حديث جابر رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في صححه برقم (١٠) ومسلم في صحيحه برقم (٤٠) من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي المسلمين خير؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده».

حال هذا الجماد، وإنما له فاعل وراءه، وكذا العقلاء الذين اكتحلت بصيرتهم بكحل الشريعة يعلمون أن الممكن لا يقدر على إيجاد ممكن آخر، ولو فعلاً من الأفعال أو عَرَضًا من الأعراض، نعم هذا القدر من الفرق في الأفعال الاختيارية وحركة الجماد متحقّق، والإيمان به واجب لأن الله تعالى أعطى العباد صورة القدرة والإرادة، وجرت عادة الله بأن العبد إذا قصد فعلاً خلق الله ذلك الفعل وأوجده على هذه الصورة والقدرة يقال إن العبد كاسب، ويترتب عليه المدح والذم، والثواب والعقاب، إنكار الفرق بين حركة الجماد وحركة الإنسان كفر، وخلاف الشرع، وخلاف بداهة العقل، والاعتقاد بكون غير الله خالقًا لشيء من الأشياء كفر، ولهذا قال صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم «القدرية مجوس هذه الأمة»[1] انتهى.

وقال الشيخ محمد فاخر المحدث: وما قالوا من أن الفعل من الحق والكسب من العبد، فليس بمعقول عند أهل العقل، ولا يحكم به الكتاب والسُّنة. انتهى.

ثم الحسن من أفعاله برضاء الله والقبيح منها ليس برضاه، والاستطاعة مع الفعل، خلافًا للمعتزلة، والتكليف يعتمد عليها، وقال في الحجة البالغة: أفعال العبد اختيارية لكن لا اختيار لهم في ذلك الاختيار، إنما مثله كمثل رجل أراد أن يرمي حجرًا، فلو أنه كان قادرًا حكيمًا خلق في الحجر اختيار الحركة أيضًا، ولا يرد عليه أن الأفعال إذا كانت مخلوقة لله تعالى وكذلك الاختيار ففيم الجزاء؟ لأن معنى الجزاء يرجع إلى ترتب بعض أفعال الله تعالى على البعض بمعنى أن الله تعالى خلق هذه الحالة في العبد فاقتضى ذلك في حكمته أن يخلق فيه حالة أخرى من النعمة والألم، كما أنه يخلق في الماء حرارة فيقتضي ذلك أن يكسوه صورة الهواء، وإنما يشترط وجود الاختيار وكسب العبد في الجزاء بالعرض لا بالذات، وذلك لأن النفس الناطقة لا تقبل لون الأعمال التي لا تستند إليها، بل إلى غيرها من جهة الكسب، ولا الأعمال التي لا تستند إلى اختيارها وقصدها، وليس في حكمة الله أن يجازي العبد بما لم تقبل نفسه الناطقة لونه، فإذا كان الأمر على ذلك كفى هذا الاختيار الغير المستقل في الشرطية إذا كان مصححًا لقبول لون العمل، وهذا الكسب الغير المستقل إذا كان مصححًا لتخصيص هذا العبد بخلق الحالة المتأخرة فيه دون غيره، وهذا تحقيق شريف مفهوم من كلام الصحابة والتابعين فاحفظ. انتهى.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٩١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وحسنه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٩٢٥).

ومنها: أن الكبيرة لا تُخرج المؤمن من الإيمان لبقاء التصديق الذي هو الإيمان خلافًا للمعتزلة، ولا يدخله في الكفر خلافًا للخوارج.

ومنها: أن الكفار معذّبون في النار أبدًا، وعصاة المؤمنين إن دخلوا في النار يخرجوا منها بالعجلة أو التأني ألبتة، ويدخلون الجنة ثم يخلدون فيها.

ومنها: ألّا يثبت العصمة لغير الأنبياء والملائكة من الصحابة وأهل البيت والأولياء.

ومنها: أن يجعل المتابعة مقصورة على الأنبياء، ويؤمن بما أخبر به النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، ويعمل بما قاله، ويمتنع عما نهى عنه، ويردّ قول كل واحد وفعله المخالفين لقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وفعله رأس الشعرة. قاله القاضي في ما لا بد منه.

ومنها: أن الحرام رزق، وكل يستوفي رزقه حلالاً كان أو حرامًا لحصول التغذي بهما جميعًا، غير أن العبد يستحق الذم والعقاب على أكل الحرام خلافًا للمعتزلة، فإن الحرام عندهم ليس برزق ولا يتصور ألّا يأكل الإنسان رزقه أو يأكل غير رزقه.

ومنها: أن المقتول ميت بأجله المقدر لموته لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] خلافًا للمعتزلة أن الله تعالى قد قطع عليه الأجل.

ومنها: أن الموت قائم بالميت مخلوق لله تعالى لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] وهو والأجل واحد، قال في الحجة البالغة: قد تحقق عندنا بالوجدان الصحيح أن الموت انفكاك النسمة عن البدن لفقد استعداد البدن لتوليدها لا انفكاك الروح القدسي عن النسمة، وإذا تحللت النسمة في الأمراض المذلقة وجب في حكمة الله تعالى أن يبقى الشيء من النسمة بقدر ما يصح ارتباط الروح الإلهي بها. انتهى.

ومنها: أن المسح على الخفين في الحضر والسفر للمقيم يومًا وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها ثابت بالسُّنة التي كادت تكون متواترة، قال الحسن البصري: «أدركت سبعين نفرًا من الصحابة يرون المسح عليهما»، فمن أنكره يخشى عليه الكفر، قلت: قد استوفيت أدلتها في شرح الدرر البهية فليرجع إليها.

ومنها: أن صلاة التراويح في شهر رمضان سنة بأصلها لما ثبت أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم صلّاها في ليال، ثم تركها شفقة على الأمة ألّا تجب على العامة أو يحسبوها واجبة، ولم يأت تعيّن العدد في الروايات الصّحيحة المرفوعة ولكن

يعلم من حديث: «كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يجتهد في رمضان ما لا يجتهد في غيره»[١] رواه مسلم، أن عددها كان كثيرًا، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في سننه: «كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يصلي في رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر»[٢] وضعفه البيهقي لأجل أبي شيبة إبراهيم بن عثمان جد أبي بكر ابن أبي شيبة قاضي واسط، قال في سبيل الرشاد: وأبو شيبة ضعفه أحمد، وابن معين، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وغيرهم، وكذّبه شعبة، قال ابن معين: ليس بثقة، وعد هذا الحديث من منكراته. انتهى. وأورد لابن عدي هذا الحديث في الكامل من مناكيره.

وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى في المتوسط: وأما ما نقل أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم صلى في الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر، وقال الزركشي في الخادم: دعوى أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم صلى في تلك الليلة عشرين ركعة لم يصح، بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر للعدد.

وفي تهذيب الكمال لأبي حجاج المزي: أبو شيبة له مناكير منها حديث أنه كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر، وقد ضعفه أبو حاتم الرازي ابن فضل الملائي، وقال الترمذي: منكر الحديث، وقال الجرجاني: ساقط، وقال أبو علي النيسابوري: ليس بالقوي، وقال صالح بن محمد البغدادي: ضعيف لا يكتب حديثه، وقال معاذ العنبري: كتبت إلى شعبة أسأل عنه، الأزدي عنه فقال: لا ترو عنه فإنه رجل مذموم. انتهى ملخصًا.

وفي ميزان الاعتدال للذهبي في ترجمة أبي شيبة عن ابن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: ضعيف، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال النسائي: متروك الحديث، ومن مناكيره ما روى البنوي عنه عن الحاكم عن مقسم عن ابن عباس.

وفي تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: البخاري يطلق فيه نظر وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه.

وفي سبل السلام: أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بحديث جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١١٧٥) والترمذي في سننه برقم (٧٩٦) وابن ماجه في سننه برقم (١٧٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٩٣) والبيهقي في سننه (٢/ ٤٩٦) وإسناده ضعيف.

خرج في شهر رمضان ثم اتنظروه من الليلة القابلة فلم يخرج وقال: «إني خشيب أن يكتب عليكم الوتر»[١] رواه ابن حبان، وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كميته، فإنهم يصلونه جماعة عشرين ركعة يتروحون بين كل ركعتين، فأما الجماعة فإن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم صلى بهم جماعة ثم ترك خشية أن يفرض عليهم، ثم إن عمر أول من جمعهم على إمام معين، وقال: «إنها بدعة» كما أخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم كان يرغبه في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمته فيقول: «من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»[٢] وتوفي رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم والأمر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر، زاد في رواية عند البيهقي قال عروة: فأخبرني عبد الرحمٰن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة في رمضان فطاف في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلون بصلاته الرهط فقال عمر: والله لا أظن لو جمعناهم على قارىء واحد لكان أمثل وعزم عمر على أن يجمعهم على قارىء واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر: «نعم البدعة هذه» وساق البيهقي في السنن عدة روايات في هذا المعنى[٣].

إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة، وأما قوله: «نعم البدعة» فليس في البدعة ما يمدح، بل كلّ بدعة ضلالة. واعلم أنه يتعين حمل قوله: «بدعة» على جماعة لهم على معين وإلزامهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة، لأنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قد جمع بهم كما عرفت، وأما الكميّة وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا ما رواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد تقدم ما قالوا فيه، وجاء في رواية جابر أنه «صلى بهم ثمان ركعات والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج إليهم»[٤] رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، وساق البيهقي روايات أن عمر أمر أبيًّا وتميمًا الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة، وفي رواية أنهم كانوا يقومون في

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦/ ١٦٩ إحسان).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٧، ٢٠٠٩) ومسلم في صحيحه برقم (٧٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) انظر سنن البيهقي (٢/ ٤٩٣).
(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦/ ١٦٩ إحسان) وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٣٨).

زمن عمر بعشرين ركعة، وفي رواية بثلاث وعشرين ركعة، وفي رواية أن عليًا ﷺ كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث وقال: وفيه قوة[١].

وإذا عرفت هذا عرفت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة، بل حديث عائشة المتفق عليه أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الأكثر بدعة، نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلته لا تنكر، فقد ائتم ابن عباس وغيره به صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في صلاة الليل، لكن جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافظة عليها هو الذي يقول إنه بدعة،وهذا عمر خرج أولاً والناس أوزاع متفرقون منهم من يصلي منفردًا، ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا عليه في عصره صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، وخير الأمور ما كانت على عهده صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، وأما تسميتها بالتراويح فكأنه وجه ما أخرجه البيهقي من حديث عائشة ﷺ قالت: «كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يصلي أربع ركعات في الليل ثم يتروح فأطال حتى رحته» الحديث[٢]، قال البيهقي: تفرد به المغيرة بن زياد وليس بالقوي، فإن ثبت فهو أصل في تروح الإمام في صلاة التراويح. انتهى.

وأما حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[٣] أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه الحاكم وقال: على شرط الشيخين، ومثله حديث: «اقتدوا باللذَيْن من بعدي أبي بكر وعمر»[٤] أخرجه الترمذي وقال: حسن، وأخرجه أحمد وابن حبان وله طرق فيها مقال إلا أنه يقوّي بعضها بعضًا، فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها، فإن الحديث عامّ لكل خليفة راشد، ولا يخص الشيخين، ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، ثم إن هذا عمر نفسه الخليفة الراشد سمّى ما رآه من تجميع صلاته ليل رمضان بدعة، ولم يقل إنها سنة. فتأمل على أن الصحابة ﷺ خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل فدل أنهم

---

(١) وانظر للفائدة كتاب صلاة التراويح للعلامة الألباني رحمه الله تعالى فإنه نفيس.
(٢) أخرجه البيهقي في سننه (٢/ ٤٩٧).
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) تقدم تخريجه.

لم يحملوا الحديث على أن ما قالوه وفعلوه حجة، وقد حقق البرماوي الكلام في شرح الألفية في أصول الفقه مع أنه قال: إنما الحديث الأول يدل على أنهم إذ لو اتفق الخلفاء الأربعة على قول كان حجة لا إذا انفرد واحد منهم أو منهما، والتحقيق أن الاقتداء ليس هو التقليد، بل هو غيره كما حققناه في شرح نظم الكافل في بحث الإجماع. انتهى كلام السبل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله تعالى في بعض فتاويه: إن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم فيه عددًا معينًا، بل هو كان صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على ثلاث عشرة ركعة، كان يطيل الركعات فلمّا جمعهم عمر ﷺ على أبيّ بن كعب، كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث، وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات، لأن ذلك أخفّ على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة، ثم كانت طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة ويوترون بثلاث، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث، وهذا شائع فكيف ما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن، والأفضل مختلف باختلاف أحوال المصلين، فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيرها هو الأفضل، وإن كان لا يحتملون فالقيام بعشرين هو الأفضل، وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين، فإنه وسط بين العشر والأربعين، وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك، وقد نصّ على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره، ومن ظنّ أن قيام رمضان فيه عدد مؤقت عن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لا يزاد عليه ولا ينقص فقد أخطأ. انتهى.

وقد حققت المقام في مسك الختام شرح بلوغ المرام فليرجع الطالب إليه وليعول عليه، وبالله التوفيق.

ومنها: أن الصلاة خلف كل بر وفاجر وصالح وطالح من المؤمنين جائز، لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «صلوا خلف كل بر وفاجر»[1] أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة وكذا البيهقي.

قال علي القاري: فمن ترك الجمعة والجماعات خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ٥٧) والبيهقي في سننه (٤/ ١٩) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف الجامع برقم (٣٤٧٨).

عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، وكان ابن مسعود وغيره يصلّون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر. انتهى.

وقال التفتازاني رحمه الله تعالى: وما نقل عن السلف من المنع عن الصلاة خلف المبتدع فمحمول على الكراهة، ثم المعتزلة وإن جعلوا الفاسق غير مؤمن لكنهم يجوزون الصلاة خلفه، لأن شرط الإمامة عندهم عدم الكفر لا لوجود الإيمان بمعنى التصديق والإقرار والأعمال جميعًا، وكذلك يصلى على كل بر وفاجر إلا من خصّه الشرع، وهو الغال، وقاتل نفسه، والكافر، والشهيد، ويصلى على القبر، وعلى الغائب خلافًا للحنفية.

ومنها: أن الوليّ لا يبلغ درجة الأنبياء بإجماع المسلمين، وقول بعض الصوفية إن الولاية أفضل من النبوة مُأَوّل أو مردود عليه.

قال القاضي ثناء الله: القول بأفضلية الولاية من النبوة باطل شرعًا وتأويله بأن ولاية النبي أفضل من نبوته باطل كشفًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله تعالى في كتاب الفرقان: قد اتفق سلف الأمّة وأمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء، وقد ظنت طائفة غالطة أن خاتم الأولياء يكون أفضل الأولياء قياسًا على خاتم الأنبياء، فلم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا الحكيم الترمذي صنف فيه مصنفًا غلط فيه في مواضع، ثم صارت طائفة من المتأخرين تزعم أنه خاتم الأولياء كابن العربي وغيره[1]. انتهى ملخصًا.

ومنها: أنه ليس من شرط الوليّ أن يكون معصومًا لا يغلط ولا يخطىء، بل يجوز أن يخفى عليه بعض علم الشريعة، ويشتبه عليه بعض أمور الدين، ويجوز أن يظن الخوارق أنها كرامات وتكون من الشيطان لبّسها عليه لينقص درجته، ولا يعرف أنها من الشيطان وإن لم يخرج بذلك عن ولاية الله، فإن الله تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، ولهذا لم يجب على الناس الإيمان بجميع ما يقوله، ولا يجوز أن يعتمد على ما يقع له ويراه إلهامًا ومحادثة وخطابًا من الحق، بل يجب أن يعرض ذلك جميعه على ما جاء به محمد صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، فإن وافقه قبله، وإن خالفه لم يقبله، وإن لم يعلم أهو موافق أم مخالف توقف فيه. كذا في كتاب الفرقان.

ومنها: أن الإلهام والكشف والمنام ليس في شيء من حجج الإسلام، ولا يثبت

---

(١) انظر الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص٨٧ بتعليقنا).

بحكم من أحكام الدين، نعم تصلح لشهادة الأحكام الثابتة ومتابعتها وتأييدها.

قال القاضي ثناء الله رحمه الله تعالى: إن كان الكشف والإلهام خلاف آحاد الحديث أو القياس الجامع مع الشرائط فالترجيح للحديث والقياس ويحكم بالخطأ في الكشف، وهذه المسألة مجمع عليها بين السلف والخلف، لأن قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حجة قاطعة، واحتمال الكذب والنسيان في الرواية ضعيف، وكثيرًا ما يقع الخطأ في كشف الأولياء.. انتهى.

ومنها: أنه لا يصل العبد ما دام عاقلاً بالغًا حيث يسقط عنه الأمر والنهي لعموم الخطابات الواردة في التكاليف وإجماع المجتهدين على ذلك قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ٩٩﴾ [الحجر: ٩٩].

ومنها: أن اليأس من الله تعالى كفر، لقوله تعالى: ﴿لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] والأمن من الله تعالى كفر، لأنه لا يأمن من مكر الله إلا القوم الخاسرون.

ومنها: أن تصديق الكاهن بما يخبره عن الغيب كفر لقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النحل: ٦٥] ولقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «من أتى كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمدٍ»[1] صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

قال القاضي ثناء الله رحمه الله تعالى: ليس للأولياء علم الغيب إلا ما علمهم الله على طريق خرق العادة بالكشف والإلهام، فالقول بعلم الغيب للأولياء كفر قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] والآيات الأخرى شاهدة على ذلك. انتهى.

ومنها: أن في دعاء الأحياء للأموات وصدقاتهم عظيم نفع لهم خلافًا للمعتزلة، لما ورد في صحاح الأخبار من الدعوات للموتى وقد توارثه السلف، فلو لم يكن للأموات نفع فيه لما كان له معنى والأخبار الدالة على ذلك والآثار كثيرة.

ومنها: أن الله تعالى يجيب الدعوات ويقضي الحاجات كلّها لقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠] وفي إجابة دعاء الكافر خلاف.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٩٠٤) والترمذي في سننه (١/ ٢٩) وابن ماجه في سننه برقم (٦٣٩) وأحمد في المسند (٢/ ٤٠٨، ٤٧٦) والبيهقي في سننه (٧/ ١٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (٢٠٠٦).

ومنها: أن الجني الكافر يعذب بالنار اتفاقًا لقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩] والمسلم منهم يثاب بالجنة عند أبي يوسف ومحمد ووافقهما بقية أهل السنة والجماعة، ويؤيدهم قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾﴾ [الرحمن: ٤٦ ـ ٤٧].

ومنها: أن المتصف بسعادة الإيمان قد يشقى بأن يرتد في المال، والشقيّ قد يسعد في الأفعال، والتغير يكون على السعادة والشقاوة دون الإسعاد والإشقاء، فإنهم من صفات الله تعالى، ولا تغير عليه، ولا على صفاته، فلا يلزم من تغيرهما تغير علم الله فإن القديم لا يكون محلاً للحوادث.

قال التفتازاني رحمه الله تعالى: والحق أنه لا خلاف في المعنى، فإنه إن أريد بالإيمان والسعادة مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال، وإن أريد ما يترتب عليه النجاة والثمرات في المآل فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال، فمن قطع بالحصول أراد الأول، ومن فوض إلى المشيئة أراد الثاني. انتهى.

قال علي القاري: هو غاية التحقيق ونهاية التدقيق وبالله التوفيق.

ومنها: أن سائر ما أخبر به النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم من أشراط الساعة من رفع القرآن، وغربة الإسلام، وقلة العلم، وكثرة الجهل، والهرج، وخروج الدجال، ودابة الأرض، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى عليه السلام من السماء، وطلوع الشمس من مغربها، وكذا الآيات الصغرى، والفتن الكبرى التي تكون قبل ذلك، فهو حق، لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق.

قال القاضي رحمه الله تعالى في ما لا بد منه: قد أخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم بأن البعث بعد الموت يوم القيامة حق، والنفخ للإماتة والإحياء حق، وانشقاق السماوات، ووقوع النجوم، وطيران الجبال، وخراب الأرض من النفخة الأولى، وخروج الموتى من القبور، وخلق العالم بعد العدم بعد النفخة الثانية حق، وما أخبر به صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عن أنواع عذاب النار، الحيّة، والعقرب، والسلاسل، والأطواق، والنار، والحميم، والزقوم، والغسلين، ونطق بها القرآن وكذا أنواع نعيم الجنة من المآكل، والمشارب، والحور، والقصور وغير ذلك كلّها حق، وقد استوفى السيد محمد البرزنجي المدني رحمه الله تعالى أشراط الساعة في الإشاعة، وجمعتها أنا في رسالتي «اقتراب الساعة» بالفارسية ولعلك لا تجد مثلها في هذا الباب، وجمع السيوطي رحمه الله تعالى في أحوال البرزخ والنار والجنة كتبًا مستقلة.

ومنها: أن رسل البشر أفضل من رسل الملائكة بوجوه ذكرت في محلها، وكذا

رسل الملائكة أفضل من عامة البشر بالإجماع، بل بالضرروة، وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة خلافًا للمعتزلة والفلاسفة وبعض الأشاعرة، حيث ذهبوا إلى تفضيل الملائكة على البشر، وجعلها صاحب الحجة البالغة من قسم ما لم ينطق به الكتاب، ولم تستفض به السُّنة، ولم يتكلم فيه الصّحابة، وأضاف خوضهم في ذلك إلى استنباط من الدلائل العقلية.

ومنها: أن المعراج لرسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في اليقظة بشخصه إلى السماء الدنيا إلى ما شاء الله تعالى من العلى ثابت بالخبر المشهور المروي في الصحيح وغيره بطرق متعددة كثيرة، فمن ردّ ذلك الخبر ولم يؤمن بذلك الأثر فهو ضال مبتدع، والإسراء من المسجد الحرام إلى بيت المقدس قطعي، ثبت بالكتاب وإنكاره كفر، والمعراج من الأرض إلى السماء الدنيا مشهور مستفيض ومنكره مبتدع، ومن السماء إلى الجنة وإلى العرش آحاد، واختلف في الانتهاء فقيل إليها، وقيل إليه، وقيل إلى ما فوقه وهو مقام ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ [النجم: ٨ ـ ٩] واختلف الصّحابة ومن عاصرهم والعلماء من بعدهم هل كان الإسراء بروحه، أو جسده على ثلاث مقالات، وذهب معظم السلف والمسلمين إلى أنه إسراء بالجسد، وفي اليقظة، وهذا هو الحق، وهو قول ابن عباس، وجابر، وأنس، وحذيفة، وعمر، وأبي هريرة، ومالك بن صعصعة، وأبي حية البدري، وابن مسعود، والضحاك، وسعيد بن جبير، وقتادة، وسعيد بن المسيب، وابن شهاب، وابن جريج، وهو قول محمد بن جرير الطبري، وأحمد بن حنبل، وجماعة عظيمة من المسلمين، وهذا قول أكثر المتأخرين من الفقهاء، والمحدثين، والمتكلمين، والمفسرين، وقد أفرد علي القاري في ذلك رسالة مختصرة سماها المنهاج العلوي في المعراج النبوي، وبينها القاضي عياض في الشفا، والخفاجي في شرحه نسيم الرياض، وغيرهما في غيرهما.

ومنها: أن السلف اختلفوا في مسألة رؤيته صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ربّه تعالى بعينه يقظة في إسرائه لجسده، فأنكرته عائشة رضي الله عنها، وقال جماعة من المحدثين والعلماء بقول عائشة، وهو المشهور عن ابن مسعود وغيره، ومثله روي عن أبي هريرة أنه قال: إنما رأى جبريل، واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا، وجوزه في الآخرة جماعة من المحدثين والفقهاء، والمتكلمين، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه رآه بعينه، وعن عطاء وكعب الأحبار أنه رآه بقلبه، وعن أبي ذر رأى محمد صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ربه، وكان الحسن البصري يحلف بالله لقد رأى رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ربه، وعن عكرمة وابن مسعود رآه

بعينه، وعن أحمد بن حنبل أنه قال: أنا أقول بحديث ابن عباس بعينه رآه ربه، رآه، رآه، رآه حتى انقطع نفسه، وقال أبو الحسن الأشعري وجماعة من أصحابه: إنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم رأى الله ببصره وعيني رأسه، ووقف بعضهم في هذا فلم يعتقد ثبوته ولا نفيه، وقال: ليس عليه دليل واضح ولكنه جائز أن يكون.

قال التفتازاني: والصحيح أنه رأى بفؤاده لا بعينه. انتهى.

قلت: ذات الرؤية ثابتة بلا شك، وشبهته بقلب كان أو بعين.

ومنها: أن استحلال المعصية صغيرة كانت أو كبيرة كفر إذا ثبت كونها معصية بدليل قطعي، والاستهانة بها كفر، والاستهزاء على الشريعة كفر، لأنه من أمارات التكذيب، وتفصيل ما يتفرع على هذا الأصل مبسوط في الزبر الكلامية.

ومنها: أن المعدوم ليس بشيء على ما ذهب إليه المحققون، والمراد بالشيء الثابت المتحقق وهذا حكم ضروري لم ينازع فيه إلا المعتزلة، وإن أريد أن المعدوم لا يسمى شيئًا فهو بحث لغوي.

ومنها: أنه أجمع أهل السُّنة والجماعة على أن رؤية الله تعالى بعين البصر جائزة في الدنيا والآخرة عقلاً، وواقعة ثابتة في العقبى سمعًا ونقلاً، واختلفوا في جوازها في الدنيا شرعًا، فأثبتها الأكثرون ونفاها الآخرون، والأمّة اتفقت على أنه تعالى لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا لنبينا صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم حال عروجه إلى السماء.

ومنها: رؤية الله تعالى في المنام، فالأكثرون على جوازها من غير كيفية، وقد روي عن كثير من السلف كما تقدم وهو نوع مشاهدة يكون بالقلب للكرام.

ومنها: أن الروح محدثة، وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام، وعلى هذا درج الصحابة والتابعون، حتى نبغت نابغة قاصرة الفهم في الكتاب والسُّنة فزعمت أنها قديمة، واتفق أهل السُّنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك الإمام محمد بن نصر المروزي وابن قتيبة وغيرهما، واختلف في أن الروح تموت أم لا؟ فقالت طائفة: نعم، وقال آخرون: لا، وقد دلّ على ذلك الأحاديث الواردة في نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله تعالى إلى أجسادها، وفي الحجة البالغة في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥] يعلم من هنالك أن الخطاب لليهود السائلين عن الروح، وليست الآية نصًا في أنه لا يعلم أحد من الأمة المرحومة حقيقة الروح كما يظن، وليس كل ما سكت عنه الشرع لا يمكن معرفته ألبتة، بل كثيرًا يسكت عنه

لأجل أن معرفته دقيقة لا يصل لتعاطيها جمهور الأمة وإن أمكن لبعضهم. انتهى.

ومنها: أن الكافر منعّم عليه في الدنيا لقوله ﷺ: «الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر»[(١)] وقال الأشعري: ليس بنعمة، بل هو نقمة حيث حجبه عن الله تعالى كما قال: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝٥٥ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ۝٥٦﴾ [المؤمنون: ٥٥ ـ ٥٦] والخلاف لفظي لأنها نعمة دنيوية ونقمة أخروية، ولذا قال ابن الهمام: والحق أنها في نفسها نعم وإن كانت سبب نقم.

ومنها: أن العقل آلة المعرفة والموجب هو الله تعالى، ووجوب الإيمان بالعقل مروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١] وحديث: «كل مولود يولد على فطرة الإسلام»[(٢)]، وبه قال أبو منصور الماتريدي، وقال الأشعري: لا يجب لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

قال الغزالي: معرفة الله تعالى وطاعته واجبة بإيجاب الله تعالى وشرعه لا بالعقل خلفًا للمعتزلة، انتهى، وأطال في ذلك في الإحياء.

ومنها: أنه لا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم، لأن المحال لا يدخل تحت القدرة، وعند المعتزلة أنه يقدر ولا يفعل.

ومنها: أن تكليف ما لا يطاق كتكليف الأعمى بالإبصار ونحوه غير جائز عند الحنفية والمعتزلة، خلافًا للأشعري والشافعية، وقالوا: لو لم يجز ذلك لاستحال سؤال دفعه، وقد سألوا ذلك فقالوا: ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والأصح عدم الوقوع لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ١٨٦] سواء كان ممتنعًا في نفسه كجمع الضدين أو ممكنًا كخلق الجسم، وأما التكليف بما هو ممتنع لغيره كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن مثل فرعون ونحوه فقد اتفق الكل على جوازه ووقوعه شرعًا.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٥٦) والترمذي في سننه برقم (٢٣٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩) ومسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟» ثم يقول أبو هريرة: واقرأوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٣٠].

ومنها: أن السحر والعين حق لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «العين حق»[(١)] رواه أحمد والشيخان وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه ويدل عليه قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤﴾ [الفلق: ٤].

قال الماتريدي رحمه الله تعالى: القول بأن السحر على الإطلاق كفر خطأ.

ومنها: أن السُّنة ليست اسمًا في الحقيقة لمذهب خاصّ من الكلام، ولكن المسائل التي اختلفت فيها أهل القبلة وصاروا لأجلها فرقًا متفرقة وأحزابًا متحزبة بعد انقيادهم لضروريات الدين على قسمين: قسم نطقت به الآيات، وصحّت به السُّنة، وجرى عليه السلف من الصحابة والتابعين، فلما ظهر إعجاب كل ذي رأي برأيه، وتشعبت بهم السبل، اختار قوم ظاهر الكتاب والسُّنة، وعضوا بنواجذهم على عقائد السلف، فلم يبالوا بموافقتها للأصول العقلية، ولا بمخالفتها لها، فإن تكلموا بمعقول فلإلزام الخصوم والرد عليهم، أو لزيادة الطمأنينة، لا لاستفادة العقائد منهم، وهم أهل السُّنة، وذهب قوم إلى التأويل والصرف عن الظاهر حيث خالفت للأصول العقلية بزعمهم، فتكلموا بالمعقول لتحقق الأمر وتبيينه على ما هو عليه، فمن هذا القسم سؤال القبر، ووزن الأعمال، والمرور على الصراط، والرّؤية، وكرامات الأولياء، فهذا كلّه ظهر به الكتاب والسُّنة وجرى عليه السلف، ولكن ضاق نطاق المعقول عنها بزعم قوم فأنكروها وأوّلوها، وقال قوم منهم: آمنا بذلك وإن لم ندر حقيقته، لم يشهد له المعقول عندنا، ونحن نقول: آمنا بذلك كلّه على بيّنة من ربنا، وشهد له المعقول عندنا.

وقسم لم ينطق به الكتاب، ولم تستفض به السُّنة، ولم يتكلم فيه الصحابة، فهو مطويّ على غرّة، فجاء ناس من أهل العلم فتكلموا فيه واختلفوا، وكان خوضهم فيه إما استنباط من الدلائل العقلية كفضل الأنبياء على الملائكة، وفضل عائشة على فاطمة، وإما لتوقف الأصول الموافقة للسنة عليه وتعلقها به بزعمهم، كمسائل الأمور العامة وشيء من مباحث الجواهر والأعراض، فإن القول بحدوث العالم يتوقف على إبطال الهيولي وإثبات الجزء الذي لا يتجزىء، والقول بخلق الله تعالى العالم بلا واسطة يتوقف على إبطال القضية القابلة بأن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد، والقول

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٧٤٠، ٥٩٤٤) ومسلم في صحيحه برقم (٢١٨٧) وأبو داود في سننه برقم (٣٨٧٩).

بالمعجزات يتوقف على إنكار اللزوم العقلي بين الأسباب ومسبّباتها، والقول بالمعاد الجسماني يتوقف على إمكان إعادة المعدوم، إلى غير ذلك مما شمخوا به كتبهم، وإما تفصيلاً وتفسيرًا بما تَلَقَّوه من الكتاب والسُّنة فاختلفوا في التفصيل والتفسير بعد الاتفاق على الأصل، كما اتفقوا على إثبات صفتي السمع والبصر، ثم اختلفوا، فقال قوم: هما صفتان راجعتان إلى العلم بالمسموعات والمبصرات، وقال آخرون: هما صفتان على حِدتهما، كما اتفقوا على أن الله تعالى حي، عليم، مدبر، قديم، متكلم، ثم اختلفوا فقال قوم: إنما المقصود إثبات غايات هذه المعاني من الآثار والأفعال، وأن لا فرق بين هذا السمع وبين الرحمة والغضب والجود في هذا، وإن الفرق لم تثبته السُّنة، وقال قوم: هي أمور موجودة قائمة بذات الواجب واتفقوا على إثبات الاستواء على العرش والوجه والضحك على الجملة، ثم اختلفوا فقال قوم: إنما المراد معان مناسبة فالاستواء هو الاستيلاء، والوجه الذات، وطواها قوم على غيرها، وقالوا: لا ندري ماذا أريد بهذه الكلمات، وهذا القسم لست أستضح ترفّع إحدى الفرقتين على صاحبتها بأنها على السُّنة كيف وإن أريد قحّ السُّنة فهو ترك الخوض في هذه المسائل رأسًا، كما لم يخض فيها السلف، وما أن مست الحاجة إلى زيادة البيان فليس كلّ ما استنبطوا من الكتاب والسُّنة صحيحًا أو راجحًا، ولا كلّ ما حسبه هؤلاء متوقفًا على شيء مسلّم التوقف، ولا كل ما أوجبوا رده مسلّم الردّ، ولا كل ما امتنعوا من الخوض فيه استصعابًا له صعبًا في الحقيقة، ولا كلّ ما جاء به من التفصيل والتفسير أحق مما جاء به غيرهم، ولما ذكرنا من أن كون الإنسان سُنّيًا معتبر بالقسم الأول دون الثاني ترى علماء السُّنة يختلفون فيما بينهم في كثير من الثاني كالأشاعرة والماتريدية، وترى الحذاق من العلماء في كل قرن لا يحتجرون من كل دقيقة لا تخالفه السُّنة وإن لم يقل بها المتقدّمون، نعم لا محيص لكل خائض في فن أن يعتصم بأحق ما هنالك بالنسبة إلى ذلك الفن، وإنما الأقرب من الحق باعتبار فن الحديث ما خلص بعد تدوين أحاديث البلاد وآثار فقهائها، ومعرفة المتابع عليه من المتفرد به، والأكثر رواة والأقوى رواية مما هو دون ذلك، وأما هؤلاء الباحثون بالتخريج والاستنباط من كلام الأوائل، المنتحلون مذهب المناظرة والمجادلة، فلا يجب علينا أن نوافقه في كل ما يتفوهون به، فنحن رجال وهم رجال، والأمر بيننا وبينهم سجال، هذا ما أفاده في الحجة البالغة.

ومنها: أن المجتهد في العقليات والشرعيات قد يخطىء ويصيب، وفي المسألة احتمالات، وهٰهنا دليل يرفع النزاع ويوضح الحق إيضاحًا لا يبقى بعده ريب لمرتاب وهو الحديث الثابت في الصحيحين من طرق: «أن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله

أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»[١] فهذا الحديث يفيد أن الحق واحد وأن بعض المجتهدين يوافقه، فيقال: إنه مصيب ويستحق أجرين، وبعض المجتهدين يخالفه ويقال له مخطىء واستحقاقه للأجر لا يستلزم كونه مصيبًا، واسم الخطأ عليه لا يستلزم ألّا يكون له أجر، فمن قال: كل مجتهد مصيب، وجعل الحق متعددًا بتعدد المجتهدين فقد أخطأ خطأً بينًا، وخالف الصواب مخالفة ظاهرة، فإن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم جعل المجتهدين قسمين: قسمًا مصيبًا، وقسمًا مخطئًا، لو كان كل واحد منهم مصيبًا لم يكن لهذا التقسيم معنى، وهكذا من قال: إن الحق واحد ومخالفه آثم، فإن هذا الحديث يرد عليه ردًا بينًا ويدفعه دفعًا ظاهرًا، لأن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم سمّى من لم يوافق الحق في اجتهاده مخطئًا، ورتب على ذلك استحقاقه بالأجر، فالحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن الحق واحد، ومخالفه مخطىء مأجور إذا كان قد وفّى الاجتهاد حقّه، ولم يقصر في البحث بعد إحرازه لما يكون به مجتهدًا، ومما يحتج به على هذا حديث: «القضاة ثلاثة»[٢] فإنه لو لم يكن الحق واحدًا لم يكن للتقسيم معنى، ومثله قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لأمير السرية: «وإن طلب منك أهل حصن النزول على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا»[٣]، وتمام هذا البحث في كتاب إرشاد الفحول للشوكاني رحمه الله تعالى فليرجع إليه.

ومنها: أنه لا يجوز خلو العصر عن مجتهد كما قالت الحنابلة، وبه جزم الأستاذ أبو إسحاق والزبيري، ونسبه أبو إسحاق إلى الفقهاء، قال الزبيري: لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة في كل وقت ودهر وزمان، وذلك قليل في كثير، فإما أن يكون

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٣٥٢) ومسلم في صحيحه برقم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٥٧٣) وابن ماجه في سننه برقم (٢٣١٥) من حديث بريدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٠٥١).

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٧٣١) وأبو داود في سننه برقم (٢٦١٢) والترمذي في سننه برقم (١٦١٧) وابن ماجه في سننه برقم (٢٨٥٨) من حديث بريدة رضي الله عنه.

غير موجود كما قال الخصم فليس بصواب، لأنه لو عدم الفقهاء لم تقم الفرائض كلها، ولو عطّلت الفرائض كلها لحلّت النقمة بالخلق كما جاء في الخبر: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»[١]، ونحن نعوذ بالله أن نؤخر مع الأشرار، انتهى.

قال ابن دقيق العيد: هذا هو المختار عندنا، وقال في شرح خطبة الإلمام: والأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة والأمة الشريفة لا بد لها من سالك إلى الحق على واضح الحجة إلى أن يأتي أمر الله في أشراط الساعة الكبرى، انتهى.

قلت: ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يخذلهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله»[٢] أو كما قال.

قال الشوكاني في «إرشاد الفحول»: لا يخفى على من له أدنى فهم أن الاجتهاد قد يسره الله للمجتهدين تيسيرًا لم يكن للسابقين، لأن التفاسير للكتاب العزيز قد دونت وصارت في الكثرة إلى حد لا يمكن حصره، والسُّنة المطهرة قد دونت، وتكلم الأئمة على التفسير والترجيح والتصحيح بما هو زيادة على ما يحتاج إليه المجتهد، وقد كان السلف الصالح ومن قبل هؤلاء للمنكرين يرحل للحديث الواحد من قطر إلى قطر، فالاجتهاد على المتأخرين أيسر وأسهل من الاجتهاد على المتقدمين، ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح وعقل سويّ، وإذا أمعنت النظر وجدت هؤلاء المنكرين إنما أتوا من قبل أنفسهم، فإنهم لما عكفوا على التقليد واشتغلوا بغير علم الكتاب والسُّنة حكموا على غيرهم بما وقعوا فيه، واستصعبوا بما سهله الله على من رزقه العلم والفهم، وأفاض على قلبه أنواع علوم الكتاب والسُّنة. انتهى.

وللسيد البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير اليمني رسالة في ذلك سماها إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، فليرجع الطالب الصادق إليها فإنها نفيسة جدًا في الباب.

ومنها: أن التقليد في المسائل الشرعية الفرعية جائز أم لا؟ فذهب جماعة من أهل العلم أنه لا يجوز مطلقًا، قال القرافي رحمه الله تعالى: مذهب مالك وجمهور

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٤٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٦٤١، ٧٤٦٠) ومسلم في صحيحه برقم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٣١١، ٧٤٥٩) ومسلم في صحيحه برقم (١٩٢١) من حديث المغيرة رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٩٢٠) والترمذي في سننه برقم (٢٢٢٩) وابن ماجه في سننه برقم (١٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

العلماء وجوب الاجتهاد وإبطال التقليد، وادعى ابن حزم الإجماع على النهي عن التقليد، وذكر الشوكاني رحمه الله تعالى نصوص الأئمة الأربعة المصرحة بالنهي عن التقليد في رسالته المسماة بـ «القول المفيد في حكم التقليد» وكتابه المسمى بـ «أدب الطلب ومنتهى الأرب»، وقال في إرشاد الفحول: وبهذا تعلم أن المنع من التقليد إن لم يكن إجماعًا، فهو مذهب الجمهور، ويؤيد هذا حكاية الإجماع على عدم التقليد للأموات، وإن عمل المجتهد برأيه إنما هو رخصة له عند عدم الدليل، ولا يجوز لغيره أن يعمل به بالإجماع، فهذان الإجماعان يجتثان التقليد من أصله. انتهى.

وذهب قوم إلى التفصيل وهو أنه يجب على العامي ويحرم على المجتهد، وبهذا قال كثير من أتباع الأئمة الأربعة، قال الشوكاني رحمه الله تعالى: ولا يخفاك أنه إنما يعتبر في الخلاف أقوال المجتهدين، وهؤلاء هم مقلّدون فليسوا ممّن يعتبر خلافه، ولا سيما أئمتهم الأربعة يمنعونهم من تقليدهم وتقليد غيرهم، وقد تعسّفوا فحملوا كلام أئمتهم هؤلاء على أنهم أرادوا المجتهدين من الناس لا المقلّدين، فيا لله العجب... إلى قوله:

والحاصل أنه لم يأت من جوز التقليد فضلاً عمن أوجبه بحجة ينبغي الاشتغال بجوابها قط، ولم نؤمر بردّ شرائع الله سبحانه إلى آراء الرجال، بل أمرنا بالردّ إلى كتاب الله وسنة رسوله، ومن لم يسعه ما وسع أهل هذه القرون الثلاثة الذين هم خير قرون هذه الأمة على الإطلاق فلا وسع الله عليه، قد ذم الله المقلّدين في كتابه العزيز في كثير من الآيات. انتهى.

ومن أراد استيفاء هذا البحث على التمام فليرجع إلى الكتب التي ألفت في هذا المرام كإعلام الموقعين للحافظ ابن القيم، وإيقاظ همم أولي الأبصار للفلاني، والشهاب الثاقب للسيد أحمد حسن القنوجي، والإنصاف، وعقد الجيد، للشاه ولي الله المحدث الدهلوي، وما في معناها وبالله التوفيق.

ومنها: أنه هل يجب على العامي التزام مذهب معيّن في كل واقعة أم لا؟ فقال جماعة منهم: يلزمه ورجحه إلكيا، وقال آخرون: لا يلزمه ورجحه ابن برهان والنووي، واستدلوا بأن الصحابة ﷺ لم ينكروا على العامة تقليد بعضهم في بعض المسائل وبعضهم في البعض الآخر وهو الحق، وقال ابن المنير: الدليل يقتضي التزام مذهب معين بعد الأربعة لا قبلهم. انتهى.

قال الشوكاني رحمه الله تعالى: وهذا التفصيل مع زعم قائله أنه اقتضاه الدليل من أعجب ما يسمعه السّامعون وأغرب ما يعتبر به المنصفون. انتهى.

ومحل تمام هذا البحث كتب أصول الفقه فليرجع إليه وإلى ما صنّف فيه خاصة.

ومنها: أن إيمان المقلّد الذي لا دليل معه صحيح، قال الأستاذ أبو منصور: فلو اعتقد من غير معرفة بالدليل فاختلفوا فيه، فقال أكثر الأئمة إنّه مؤمن من أهل الشفاعة، وإن فسق بترك الاستدلال، وبه قال أئمة الحديث. انتهى.

قلت: وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، ومالك، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد رحمهم الله وعامة الفقهاء، بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وقال الأشعري وجمهور المعتزلة: لا يكون مؤمنًا حتى يخرج فيها عن جملة المقلدين. انتهى.

قال الشوكاني: فيا لله العجب من هذه المقالة التي تقشعر بها الجلود وترجف عند سماعها الأفئدة، فإنها جناية على جمهور هذه الأمة المرحومة وتكليف لهم بما ليس في وسعهم ولا يطيقونه، وقد كفى الصحابة الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ولا قاربوها الإيمان الجملي ولم يكلفهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وهو بين أظهرهم بمعرفة ذلك، ولا أخرجهم بذلك عن الإيمان بتقصيرهم عن البلوغ إلى العلم بذلك بأدلته، وما حكاه الأستاذ أبو منصور عن أئمة الحديث من أنه مؤمن وإن فَسَق فلا يصح التفسيق عنهم بوجه من الوجوه، بل مذهب سابقهم ولاحقهم الاكتفاء بالإيمان الجملي، وهو الذي كان عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، بل حرّم كثير منهم النظر في ذلك وجعله من الضلالة والجهالة، وقد أنكر القشيري والشيخ أبو محمد الجويني وغيرهما من المحققين صحة هذه الرواية المتقدمة عن أبي الحسن الأشعري.

قال ابن السمعاني: إيجاب معرفة الأصول على ما يقوله المتكلمون بعيد جدًا عن الصواب. انتهى كلامه، وتفصيل ذلك في إرشاد الفحول فليرجع إليه.

ومنها: اتباع الإجماع، وحقيقته أن ينفق قوم من حَمَلَةِ الملة الذين اعتقدوا العامة فيهم الإصابة غالبًا أو دائمًا على شيء يظن أن ذلك دليل قاطع على ثبوت الحكم، وذلك فيما ليس له أصل من الكتاب والسُّنة، وهذا غير الإجماع الذي اجتمعت الأمة عليه، فإنهم اتفقوا على القول بالإجماع الذي مستنده الكتاب والسُّنة والاستنباط من أحدهما، ولم يجوزوا القول بالإجماع الذي ليس مستندًا إلى أحدهما، وهو قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [البقرة: ١٧٠] الآية هذا في الحجة البالغة.

ومنها: أن الفرقة الناجية قد تكلم الناس فيها على أقوال، وكل فرقة تزعم أنها

هي الفرقة الناجية، والأحسن في هذا الباب الاكتفاء بالتفسير النبوي الوارد في الحديث، فقد عيّن مُعلّم الشرائع الفرقة الناجية بأنها «من كان على ما هو عليه النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وأصحابه»، وقد عرف بحمد الله من له أدنى همة في الدين ما كان عليه النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، فقد نقل إلينا أقوالهم وأفعالهم حتى أكلهم، وشربهم، ونومهم، ويقظتهم، وحتى كأنا رأيناهم رأي العين، وبعد ذلك من رزقه الله إنصافًا من نفسه وجعله من أولي الألباب لا يخفاه حال نفسه، بل يتبع ما كان عليه النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم أو غير متبع، ثم لا يخفى عليه حال غيره من كل طائفة هل هي متبعة أو مبتدعة؟ ومن ادعى أنه متبع للسنة مقتد بها يصدق دعواه أفعاله وأقواله أو يكذبها، فإن ما كان عليه النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ظهر لكل إنسان بحيث لا يمكن التباس المتبع بالمبتدع.

قال السيد محمد بن إسماعيل الأمير: عندي أنه لا بُعد في أن الفرقة الناجية هم الغرباء المشار إليهم في الأحاديث كحديث: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود [غريبًا] كما بدأ فطوبى للغرباء»، قيل ومن هم يا رسول الله؟ قال: «الذين يصلحون إذا فسد الناس»[(١)]، وفي رواية: «الذين يفرون بدينهم من الفتن» وفي رواية: «الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي» وفي حديث ابن عمر، وقلنا: من الغرباء يا رسول الله ؟ قال: «قوم صالحون قليل في ناس كثير من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم»[(٢)].

وهم المرادون بحديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم أو خذلهم حتى يأتي أمر الله»[(٣)] وليسوا بفرقة مشار إليها كالأشعرية، والمعتزلة مثلاً، بل هم «النّزاع من القبائل»[(٤)] كما في الحديث: وهم متبعو الرسول

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الآجري في الغرباء (١/ ٢) وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (١/ ٢٥) من حديث ابن مسعود ﷺ وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (١٢٧٣).
والحديث أخرجه بشطره الأول مسلم في صحيحه برقم (١٤٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ١٧٧).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٣٩٨٨) وأحمد في المسند (١/ ٣٩٨) والبغوي في شرح السُّنة (١/ ١٠) من حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعًا بلفظ: «إن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء» قيل: ومن الغرباء؟ قال: «النزاع من القبائل».
وإسناده ضعيف بهذا اللفظ، وانظر السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم اتباعًا قوليًا وفعليًا من أية فرقة كانت، انتهى كلامه.

وفي الحجة البالغة أن الفرقة الناجية هم الآخذون في العقيدة والعمل جميعًا بما ظهر من الكتاب والسُّنة، وجرى عليه جمهور الصحابة والتابعين، وإن اختلفوا فيما بينهم فيما لم يشتهر فيه نص ولا ظهر من الصحابة اتفاق عليه، استدلالاً منهم ببعض ما هنالك، أو تفسيرًا لمجمله، وغير الناجية كل فرقة انتحلت عقيدة خلاف عقيدة السلف أو عملاً دون أعمالهم، والله أعلم. انتهى.

ومنها: أنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم قال: «العلم ثلاثة: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة، وما كان سوى ذلك فهو فضل»[1] رواه أبو داود وابن ماجه.

قال في الحجة: هذا ضبط وتحديد لما يجب عليهم بالكفاية فيجب معرفة القرآن لفظًا، ومعرفة محكمه بالبحث عن شرح غريبه، وأسباب نزوله، وتوجيه معضله، وناسخه ومنسوخه، أما المتشابه فحكمه التوقف، أو الإرجاع إلى المحكم، والسُّنة القائمة ما ثبت في العبادات والإرتقاقات من الشرائع والسنن مما يشتمل عليه علم الفقه، والقائمة ما لم ينسخ، ولم يهجر، ولم يشذ راويه، وجرى عليه جمهور الصحابة والتابعين، أعلاها ما اتفق عليه فقهاء المدينة والكوفة، وآيته أن يتفق على ذلك المذاهب الأربعة، ثم ما كان فيه قولان لجمهور الصحابة أو ثلاثة، كل ذلك قد عمل به طائفة من أهل العلم، وآية ذلك أن يظهر في مثل الموطأ وجامع عبد الرزاق رواياتهم وما سوى ذلك فإنما هو استنباط بعض الفقهاء دون بعض تخريجًا واستدلالاً واستنباطًا، وليس من القائمة والفريضة العادلة الأنصباء للورثة، ويلحق به أبواب القضاء مما سبيله قطع المنازعة بين المسلمين بالعدل، فهذه الثلاثة يحرم خلوّ البلد عن عالمها لتوقف الدّين عليه، وما سوى ذلك من باب الفضل والزيادة. هذا آخر كلامه رحمه الله تعالى.

ومنها: أن النصوص من الكتاب والسُّنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي، كما في الآيات التي تشعر بظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك، لا

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٨٨٥) وابن ماجه في سننه برقم (٥٤) من حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف سنن ابن ماجه برقم (٧).

يقال هذه ليست من النصوص، بل من المتشابه لأنا نقول المراد بالنصوص منها ليس ما يقابل الظّاهر والمفسر والمحكم، بل ما يعمّ أقسام النظم على ما هو المتعارف والعدول عنها أي عن الظواهر إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد. قاله التفتازاني في شرح العقائد النسفية.

وقال الشيخ محمد فاخر رحمه الله تعالى: إن النصوص الشرعية من الكتاب والسُّنة تحمل على ظواهرها ويجوز إطلاق ما يفهم منه عرفًا، ويجوز الاعتقاد به، وما يوهم منها بالجسمية وغيرها فيعتقد ظاهرها ويتبرىء عن لازمها المتبادر منها، ويقبله على مراد الله تعالى ورسوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، ولا يتحاشى من إطلاق صفات وردت في الشريعة على وهم لزوم شيء آخر، بل يطلقها ويلفظ بها بلا تكييف، وقد اختار ذلك كلّ فرقة في بعض المسائل، فالأشاعرة وغيرهم سدّوا طريق التأويل في الرؤية وغيرها مما يتعلق بالآخرة، وقبلوا ما ورد بلا كيف، والمعتزلة لم ينفوا الحياة، ويلزم منه على قاعدتهم الجسمية، فلا محالة يؤمن بها قائلاً بسلب الكيفية وعلى هذا القياس، وأهل الحديث الذين هم قدوة أهل السُّنة في كل باب أيضًا يعتقدون ذلك ويؤمنون بما ورد كما ورد، ولا ينظرون إلى ما يلزم في أوهام العوام، فعليكم الأسوة فيهم فإنهم أهل رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، والغياث ثم الغياث من أيدي جماعة رأوا الاعتقاد بما ورد في القرآن والحديث من الألفاظ على وهم الجسمية والمكان كفر ولا يخافون الله، لأن من آمن بظواهرها لم يوجد من قبله شيئًا، فإن أخذوه في الآخرة لا يكون إلا ظلمًا ويأباه قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢] وتقرير العقائد بآرائه الفاسدة والحكم بكفر ما وراء ذلك، وإن كان ظواهر القرآن والحديث كذلك في الحقيقة تخطئة القرآن والحديث مع أن الله تعالى أنزل القرآن للبيان، ورسوله الذي هو أفصح الناس كيف أطلق في الظاهر ألفاظًا اعتقادها كفر، إنما صدرت هذه الجرأة من جماعة شبّ فيهم الصغير وشاب فيهم الكبير، ثم انضمت بها العادة التي هي كالطبيعة الثانية، فسلكوا بلا تفتيش حقيقة الحال طريق إذعانهما كالأعمى والأصم، وضيعوا حاصل إيمانهم، فالنجا النجا من سلوك طريق تقليدهم، وإن كانوا في نظر الناس أعلم الناس وشيخ المشايخ، والله إن الله عادل لا يسخط أبدًا على من آمن بما يطابق ظاهر قوله عز وجل، ولا يقتضي عدله ظلمًا، والإيمان بالظواهر بلا تكييف مذهب الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، إن شاء أحد أن ينقل حرفًا واحدًا خلاف ذلك عن تلك الجماعة لا يستطيع. انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

ومنها: أن المسلمين لا بد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم،

وسدّ ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغالبة والمتصافة، وقطاع الطريق، وإقامة الجُمع والأعياد، وقطع المنازعات، وفصل الخصومات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم، ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها آحاد الأمة، فقد أجمعوا على وجوب نصب الإمام، وإنما الخلاف في أنه يجب على الله أو على الخلق بدليل سمعي أو عقلي فمذهبين: أهل السُّنة وعادة المعتزلة أنه يجب على الخلق سمعًا لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية»[1] أخرجه مسلم من حديث ابن عمر، ولأنّ الصحابة جعلوا أهم المهمّات نصب الإمام حتى قدموه على دفنه صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

ومنها: أنه يشترط في الخليفة أن يكون من أهل الولاية المطلقة، بأن يكون مسلمًا، حرًا، ذكرًا، عاقلاً، بالغًا، إذ ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً، والعبد مشغول بخدمة المولى، مستحقر في أعين الناس، والنساء ناقصات عقل ودين، والصبيّ والمجنون قاصران عن تدبير الأمور والتصرف في مصالح الجمهور، ويكون سائسًا بقوة رأيه ورؤيته، ومعونة بأسه وشوكته، قادرًا على تنفيذ الأحكام، وحفظ حدود الإسلام، وإنصاف المظلوم من الظالم.

قال في الحجة: ويكون شجاعًا ذا رأي وسمع وبصر ونطق، ومن سلم الناس شرفه وشرف قومه، ولا يستنكفون عن طاعته، قد عرف منه أنه يتبع الحق في سياسته المدنية، هذا كله يدل عليه العقل، واجتمعت أمم بني آدم على تباعد بلدانهم واختلاف أديانهم على اشتراطها لما رأوا أن هذه الأمور لا تتم المصلحة المقصودة من نصب الإمام إلا بها، وإذا وقع شيء من إهمال هذه رأوه خلاف ما ينبغي وكره قلوبهم وسكتوا على غيظ، وهو قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم في فارس لما ولّوا عليهم امرأة: «لن يفلح قوم ولوا عليهم امرأة»[2] رواه البخاري، والملّة المصطفوية اعتبرت في خلافة النبوة أمورًا أخرى منها الإسلام، والعلم، والعدالة، وذلك لأن مصالح الملّة لا تتم بدونها ضرورة أجمع المسلمون عليها، والأصل في ذلك قوله

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٥١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٤٢٥، ٧٠٩٩) والترمذي في سننه برقم (٢٢٦٢) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ ومنها كونه من قريش قال النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «الأئمة من قريش»[١] انتهى، ومنها أن يكون ظاهرًا ليرجع إليه لا منتظرًا ولا مخفيًا من أعين الناس، ولا يشترط أن يكون هاشميًا، أو علويًا، أو معصومًا، ولا أن يكون أفضل أهل زمانه، لأن المساوي في الفضيلة، بل المفضول الأقل علمًا وعملاً ربما كان أعرف بمصالح الإمامة ومفاسدها وأقدر على القيام بمواجبها، ولهذا جعل عمر رضي الله عنه الإمامة شورى بين ستة مع القطع بأن بعضهم كعثمان أفضل من باقيهم، والله أعلم بالصواب.

ومنها: أنه تنعقد الخلافة بوجوه بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وأمراء الأجناد ممن يكون له رأي ونصيحة للمسلمين، كما انعقدت خلافة أبي بكر، وبأن يوصي الخليفة الناس به كما انعقدت خلافة عمر رضي الله عنه، أو يجعل شورى بين ستة كما كان عند انعقاد خلافة عثمان رضي الله عنه، بل علي كرم الله وجهه أيضًا، واستيلاء رجل جامع للشروط على الناس وتسلطه عليهم كسائر الخلفاء بعد خلافة النبوة، والمُوَلّى من لم يجمع الشروط لا ينبغي أن يتبادر إلى المخالفة لأن خلعه لا يتصور غالبًا إلا بحروب ومضايقات، وفيها من المفسدة أشد مما يرجى من المصلحة، وسئل رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عنهم، فقيل أفلا ننابذهم؟ قال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة»[٢] وقال: «إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان»[٣].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٢٩) وابن أبي عاصم في السُّنة برقم (١٠٢٠) والبيهقي في سننه (٣/ ١٢١) والطيالسي في مسنده برقم (٢١٣٣) وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٢٢ ـ ١٢٣) من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء برقم (٥٢٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٥٤) وقد تقدم.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٠٥٦، ٧٢٠٠) ومسلم في صحيحه برقم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم.
وفي لفظ آخر: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: «إلا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من الله فيه برهان».

وبالجملة فإذا كفر الخليفة بإنكار ضروري من ضروريات الدين حلّ قتاله، بل وجب وإلا لا، وذلك لأنه حينئذٍ فاتت مصلحة نصبه، بل يخاف مفسدته على القوم فصار قتاله من الجهاد في سبيل الله، قال صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[(١)] كذا في الحجة.

ومنها: أن الإمام لا ينعزل بالفسق والجور، لأنهما قد ظهرا على الأمراء بعد الخلفاء، والسلف كانوا ينقادون لحكمهم، ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم، فكان إجماعًا منه على صحة إمامة أهل الجور والفسق انتهاء، بل ابتلاءً خلافًا للشافعي رحمه الله تعالى فعنده ينعزل بالفسق والجور، وكذا كلّ قاضٍ وأمير، وقيل عدم الانعزال هو المختار من مذهبه، وعن محمد رحمه الله تعالى روايتان، ولكن يستحق العزل اتفاقًا، وما مر من انقياد السلف دليل على عدم العزل، وفي حديث مسلم: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية»[(٢)] وفي الصحيحين: «من كره من أميره شيئًا فليصبر فإن من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية»[(٣)] وفي رواية «لا تنزعوا يدًا من طاعته».

ومنها: أن الخليفة إذا انعقدت خلافته ثم خرج آخر ينازعه حلّ قتله ووجب على المسلمين نصرة الخليفة عليه، ثم الذي خرج بتأويل بمظلمته يريد دفعها عن نفسه وعشيرته، أو لنقيصة يثبتها في الخليفة ويحتج عليها بدليل شرعي بعد أن لا يكون مسلمًا عند جمهور المسلمين، ولا أن يكون أمرًا من الله فيه عندهم برهان لا يستطيعون إنكاره فأمره دون الأمر الذي خرج يفسد في الأرض يحكّم السيف دون الشرع، فلا ينبغي أن يجعلا بمنزلة واحدة، فلذلك كان حكم الأول أن يبعث الإمام إليهم فطنًا ناصحًا عالمًا يكشف شبهتهم، أو يدفع عنهم مظلمتم كما بعث أمير المؤمنين علي عليه السلام عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إلى الحرورية، فإن رجعوا إلى جماعة المسلمين فيها وإلا قاتلهم، ولا يقتل مُدْبِرهم ولا أميرهم، ولا يجهز على

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٩٥٥، ٧١٤٤) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٣٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٤٨) والنسائي في سننه برقم (٤١٢٥) وابن ماجه في سننه برقم (٣٩٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بالأرقام (٧٠٥٣، ٧٠٥٤، ٧١٤٣) ومسلم في صحيحه برقم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

جريحهم، لأن المقصود إنما هو دفع شرهم، وتفرق جماعتهم، وقد حصل، وأما الثاني فهو من المحاربين وحكمه حكم المحارب. كذا في الحجة.

ومنها: أنه لا يجوز قضاء الفاسق عند العلماء الثلاثة وقال بعضهم: إذا قلّد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلّد وهو عَدْل ينعزل بالفسق الطارىء، لأن المقلّد اعتمد على عدالته فلم يرض بقضائه بتغير حاله.

وفي فتاوى قاضي خان: أجمعوا على أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى، وأنه إذا أخذ القاضي القضاء برشوة لا يصير قاضيًا، ولو قضى لا ينفذ قضاؤه كذا. قاله التفتازاني والقاري.

ومنها: تفضيل التابعين فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب، وأهل البصرة: حسن البصري، وأهل الكوفة: أويس القرني، قال بعضهم: هذا هو الصواب لحديث مسلم عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يقول: «خير التابعين رجل يقال له أويس»[(١)]، وبالجملة التابعون أفضل الأمة بعد الصحابة لقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[(٢)].

فأبو حنيفة عند الحنفية من التابعين، وعند غيرهم من أتباعهم، ومالك رحمه الله تعالى من تبع التابعين، والشافعي تلميذ مالك وأحمد بن حنبل كالتلميذ للشافعي رحمهم الله تعالى، فهؤلاء خير الأمة المرحومة، ثم الفضل بعد القرون المشهود لها بالخير بالتفاضل في العلم والعمل وقرب العهد بالقرون المذكورة، فأصحاب الصحاح الستة وأشياخهم وتلاميذه أفضل القرون علمًا، وعملاً، وهديًا، وولاءً، وسمتًا، وصدقًا، وعدلاً، وحفظًا، وديانةً، وتقاوةً، وإنصافًا، وقلبًا، وإخلاصًا، وأمانةً، وقيامًا بالدين، وتبليغًا بما جاء به الرسول الأمين وبآثار السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وأخذًا بطريقهم بكل باب، وتمسكًا بفعالهم وهديهم في كل نقير وقطمير، كأنهم هم في نظر المعتبر البصير، فأولئك أئمة الأمة وسادتها، وخير الملّة وقادتها، كيف وسلسلة روايتهم إلى اليوم متصلة بالسند الصحيح المتلقى بالقبول به صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم. فهم في المعنى أصحابه، وإن لم يصحبوا نفسه فقد

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٤٢) (٢٢٤) والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٠٤) وابن سعد في الطبقات (٦/ ١١٣) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

صحبوا الأنفاس، ولا يشاركهم في هذه الخاصة أحد من أفراد الناس، فعليك باتباعهم فهم هم.

ومنها: أن فضل بعض القرون على بعض لا يمكن أن يكون من جهة كل فضيلة وهو قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره»[(١)]. رواه الترمذي، وقوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «أنتم أصحابي وإخواني الذين يأتون بعد»[(٢)].

وذلك أن الاعتبارات متعارضة الوجوه متجاذبة، ولا يمكن أن يكون فضل كل أحد من القرن الفاضل على كل أحد من القرن المفضول، كيف ومن القرن الفاضل اتفاقًا من هو منافق أو فاسق كالحجاج، ويزيد بن معاوية، ومختار، وغلمة من قريش الذين يهلكون الناس، وغيرهم ممن بيّن النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم سوء حالهم، ولكن الحق أن جمهور القرن الأول أفضل من جمهور القرن الثاني ونحو ذلك، والملّة إنما يثبت بالنقل والتوارث، ولا توارث إلا بأن يعظم الذين شاهدوا مواقع الوحي، وعرفوا تأويله، وشاهدوا سيرة النبي صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، ولم يخلطوا معها تعمقًا، ولا تهاونًا، ولا ملة أخرى. كذا في الحجة البالغة.

ومنها: أن كل بدعة ضلالة على إطلاقها كما وردت به الأخبار المستفيضة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم ولا يوجد لتقسيمها رائحة في السُّنة، ولهذا أنكره الشيخ أحمد مجدد الألف الثاني رحمه الله تعالى وأمثاله، ومن قسمها إلى حسنة وسيئة أقر بأن السُّنة اليسيرة خير منها بكثير، قال علي القاري رحمه الله تعالى: قوله: (نتمسك بسنة) أي صغيرة وقليلة كإحياء آداب الخلاء مثلاً على ما ورد في السُّنة (خير من إحداث بدعة) أي أفضل من حسنة عظيمة كبناء رباط ومدرسة.

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله تعالى في أشعة اللمعات ما نصه بالعربية: فإذا كان إحداث البدعة رافعًا للسنة فبالقياس عليه تكون إقامة السُّنة قامعة للبدعة، فالاعتصام بالسُّنة وإن كانت قليلة خير من إحداث بدعة وإن كانت حسنة،

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٨٦٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٣٠٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٥٥) من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وددت أني لقيت إخواني»، فقال الصحابة: أَوَليس نحن إخوانك؟ قال: «أنتم أصحابي، ولكن إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني».
والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة برقم (٢٨٨٨).

لأن باتباع السُّنة يتولّد النور، وبالبدعة تدخل الظلمة، مثلاً رعاية آداب الخلاء، والاستنجاء على وجه السُّنة، خير من بناء الرباط والمدرسة، لأن السالك برعاية آداب السّنة يترقى إلى مقام القرب، وبتركها يؤدي إلى ترك الأفضل منه حتى يبلع به إلى مرتبة قساوة القلب التي يقال لها الرين والطبع والختم نعوذ بالله من ذلك. انتهى.

قلت: قوله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السُّنة»[١] رواه أحمد عن غطيف بن الحارث الشمالي.

وعن حسان قال: «ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نزع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة»[٢] رواه الدارمي يدل على أن البدعة هي التي ترفع السُّنة مثلها والتي لا ترفع شيئًا منها فليست هي من البدعة في شيء، بل هو مباح الأصل والبراءة الأصلية مستصحبة له، وهذه ضابطة نفيسة استخرجتها أنا، وهي كافية في التفرقة بين السُّنة والبدعة، وفي إيضاح الحق الصريح كلام طويل في معنى البدعة وتقسيمها ولا يخلو عن فائدة، وأحسن التقاسيم وأحضرها عندي ما قال صاحب التفهيمات رحمه الله تعالى: وهو أن البدعة ثلاثة أقسام: قسم هو الأخذ بالنواجذ لما حث عليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلم من غير عزم، ومثاله التراويح وهي الحسنة، وقسم هو الأخذ بعادات مباحة لم تعهد في السلف وهو بيّن، وقسم فيه ترك المسنون أو تحريف المشروع وهي الضلالة. انتهى.

وغالب البدع الحسنة في هذا الزمان من القسم الأخير كما لا يخفى على المتبع البصير.

ومنها: أن العبد مأمور بأن يتوب إلى الله تعالى دائمًا لقوله: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣] وفي صحيح البخاري: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه أكثر من سبعين مرة»[٣] ودلت عليه دلائل كثيرة من الكتاب والسُّنة تركناها اختصارًا، ومن ظن أن الذنوب لا تضر من أصر عليها، فهو ضال مخالف للكتاب والسُّنة وإجماع السلف

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٠٥) وضعفه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف الجامع برقم (٤٩٨٣).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٤٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة ﷺ.
وأخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٧٠٢) وأبو داود في سننه برقم (١٥١٥) من حديث الأغر المزني ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة».

والأئمة، بل ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]، ومن ظن أن القدَرَ حجة لأهل الذنوب فهو من جنس المشركين الذين قال الله تعالى فيهم وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية ولو كان القدر حجة لم يعذب الله المكذبين للرسل كقوم نوح، وعاد، وثمود، والمؤتفكات، وقوم فرعون، ولم يأمر بإقامة الحدود على المعتدين.

ومنها: أن إسقاط عقوبة الذنب عن التائب غير واجب على الله عقلاً، بل كان ذلك فضلاً منه، خلافًا للمعتزلة، وأما وقوع قبولها شرعًا ففي عمدة النسفي: ومن تاب عن كبيرة صحت توبته مع الإصرار على كبيرة أخرى ولا يعاقب بها، ومن تاب عن الكبائر لا يستغني عن توبة الصغائر، ويجوز أن يعاقب بها عند أهل السُّنة والجماعة.

قال الكرماني في منسكه: ثم إذا تاب توبة صحيحة صارت مقبولة غير مردودة قطعًا من غير شك وشبهة بحكم الوعد بالنص أي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥] ولا يجوز لأحد أن يقول: إن قبول التوبة الصحيحة في مشيئة الله تعالى، فإن ذلك جهل محض ويخاف على قائله الكفر، لأنه وعد قبول التوبة قطعًا من غير شك، وإذا تشكك التائب في قبول توبته إذا كانت صحيحة فإنه بتلك التوبة والاعتقاد به يكون مذنبًا بذنب عظيم من الأول، نعوذ بالله من ذلك ومن جميع المهالك. انتهى.

ويوضح ذلك ما رواه الغزالي رحمه الله تعالى من أن التوبة إذا استجمعت شروطها فهي مقبولة لا محالة. انتهى.

وقال القاضي في «ما لا بد منه»: ومن يتوب بالإخلاص يغفر جناحه حسب الوعد الإلٰهي ألبتة. وفذلكة الكلام أن من أراد أن يكون مسلمًا عند جميع طوائف الإسلام فعليه أن يتوب من جميع الآثام صغيرها وكبيرها، نقيرها وقطميرها سواء يتعلق بالأعمال الظاهرة أو بالأخلاق الباطنة، ثم يجب عليه أن يحفظ نفسه من الأقوال والأفعال والأحوال كلها من الوقوع في الارتداد نعوذ بالله منه، فإنه مبطل الأعمال وموجب سوء خاتمة الرجال وخسران الحال والمآل، وإن قدر الله عليه وصدر عنه ما يوجب الردة والحبط فيتوب عنها عازمًا على عدم الإعادة لترجع إليها السعادة وهذا آخر ما أردت إيراده في خاتمة هذه التعليقة مع عدم الفرصة وفقد السليقة تائبًا إليه سبحانه وتعالى من جميع الذنوب، كبارها وصغارها، وما علمت وما لم أعلم وما

عملت وما لم أعمل، بصميم الجنان مقرًا باللسان فإنه يتوب على من تاب كما وعد في الكتاب ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه: ٨٢].

والسلام على من اتبع الهدى وخالف طريق الهوى وفريق الردى.

* * *

شعر

تبلى يدي بعدما خطت أناملها ... كأنه لم يكن طوعًا له القلم
يا نفس ويحك نوحي حسرة وأسىً ... على زمانك إذ وجداننا عدم
واستدركي فارط الزلات واغتنمي ... شرخ الشبيبة فالأوقات تغتنم
وقدمي صالحًا تزكو عواقبه ... يوم الحساب إذ ما أبلس الأمم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه مظهر لطفه محمد وآله وصحبه أجمعين[1].

---

(١) وبهذا ينتهي الكتاب والتعليق عليه بمنه اللطيف الخبير سبحانه وتعالى، فله سبحانه الحمد أولاً وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، ونسأله سبحانه أن يديم علينا فضله وإحسانه، ويتغمدنا بواسع رحمته وغفرانه، إنه ذو المن والعطاء.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبو عبد الله

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
ترجمة موجزة للمصنف	٦
مقدمة المؤلف	٧
الكلام على الخالق سبحانه وتعالى وصفاته	١٠
نفي الشبيه والضد والمثيل عنه سبحانه وتعالى	١٥
نفي الشريك عنه سبحانه وتعالى	١٩
الكلام على العرض والجوهر، والجسم، والحيّز، والجهة	٢٤
الكلام على العلو والاستواء	٢٥
إثبات أنّ الله سبحانه فوق العرش	٣٢
الكلام على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾	٦٣
إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة	٦٩
الإيمان بالملائكة	٧٧
الإيمان بالكتب	٧٩
الإيمان بالرسل	٨١
الإيمان باليوم الآخر	٨٤
الكلام على أصحاب الكبائر	٩١
الكلام على الشفاعة	٩٣
عذاب القبر حق	٩٧
الكلام على الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام	٩٨
الكلام على كرامات الأولياء	١٠٢
فضل الصحابة ﷺ	١٠٤

ذكر مسائل ألحقت بالشرح ١١٣
صفات الباري سبحانه وتعالى ١١٣
مسألة المعية ١١٤
مسألة القرب ١١٥
العهد والميثاق ١١٦
الهداية والإضلال ١١٦
الإيمان والإسلام ١١٧
زيادة الإيمان ونقصانه ١١٨
الاستثناء في الإيمان ١١٩
أفعال العباد مخلوقة ١١٩
صاحب الكبيرة ١٢١
الرزق ١٢١
أجل الميت ١٢١
الموت ١٢١
المسح على الخفين ١٢١
صلاة التراويح ١٢١
الصلاة خلف البرّ والفاجر ١٢٥
الكلام على الولاية ١٢٦
الإلهام والكشف في المنام ١٢٦
اليأس من الله كفر ١٢٧
تصديق الكهان كفر ١٢٧
دعاء الأحياء للأموات والتصدّق عليهم ١٢٧
إجابة الدعاء ١٢٧
عقاب الجن وثوابهم ١٢٨
السعادة والشقاوة ١٢٨
التفضيل بين رسل البشر ورسل الملائكة ١٢٨

المعراج ١٢٩
رؤيته ﷺ لربّه ١٢٩
استحلال المعصية كفر ١٣٠
الروح ١٣٠
الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ١٣١
العقل آلة المعرفة ١٣١
لا يوصف الله بالقدرة على الظلم ١٣١
لا تكليف بما لا يطاق ١٣١
السحر والعين حق ١٣٢
السنّة ١٣٢
الاجتهاد ١٣٣
التقليد ١٣٦
الإجماع ١٣٧
الفرقة الناجية ١٣٧
الخليفة ١٤٠
القضاء ١٤٤
تفضيل التابعين ١٤٤
فضل بعض القرون على بعض ١٤٥
كل بدعة ضلالة ١٤٥
التوبة ١٤٧
الخاتمة ١٤٩
فهرس الموضوعات ١٥١